جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970– 2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي

من إعداد الطلبة:

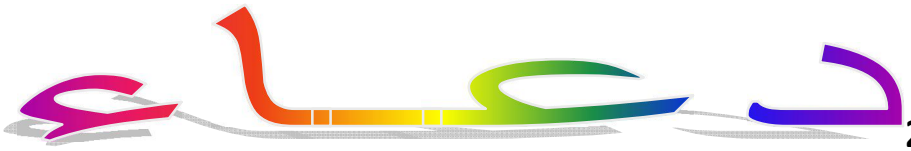
بلعيسى نور الهدى

حمودي مريم

تحت إشراف الأستاذ:

رتيعة محمد

السنة الجامعية: 2015/



بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة

و السلام على رسول الله

« اللهم إنا نسألك يا مؤنسا كل وحيد يا قريبا غير بعيد

يا شاهدا غير غائب يا غالبا غير مغلوب يا حي يا قيوم يا بديع

السموات و الأرض يا ذو الجلال و الإكرام نسألك بسم الله الرحمان الرحيم الذي عنت له الوجوه و خشيت له الأصوات و جلت له القلوب

أن تصلي على محمد و على اله و أن تعطينا النجاح و الفلاح و أن

توفقنا و تنصرنا و تيسر لنا دربنا »

« ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطاءنا ,ربنا لا تحمل علينا

إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به

و اعفو عنا و اغفر لنا و ارحمنا يا ارحم الراحمين»

-أمين يا رب العالمين-

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و لعظيم سلطانك.

نتقدم بالشكر إلى و الدنيا الكرام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "رتيعة محمد" و على كل ما قدمه لنا من معلومات و نصح و إرشاد لإتمام عملنا هذا

كما نشكر كافة أساتذة العلوم اقتصادية على كل ما قدموه لنا من معلومات.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة.

فشكراً للجميع والله الموفق

كما نهدي عملنا هذا وثمرة جهدنا إلى المكان الذي احتضننا طيلة خمس سنوات، المكان الذي عشنا فيه ذكريات لا تنسى، إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير التي زودتنا بدروس و معلومات استطعنا من خلالها أن نبني مستقبلنا، و الى كل من مدنا بيدّ العون و المساعدة وساهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور بالعمل أو بالكلمة الطيبة أو بالدعاء

الإهداء

الحمد لله المنصف الكمال، المنعوت بنعوت الجلال، الذي علم ما كان وما يكون، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

إلى ضياء قلبي ونور صبري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.

إلى ريحانة الدنيا وبهجتها،إلى اعز ما في الوجود لولاها ما كنت موجودة، إلى من تعهدتني بعطفها وحنانها ولم تنساني بدعائها ولم تنم في غيابي عينها إلى أندر جوهر في الوجود " أمي الغالية".

إلى من غرس في مبادئ والقيم وحببه إلى الصبر والنصيحة والعلم والعمل وعلمني الكفاح والنضال إلى اعز ما املك في دنياي إلى الذي أنار لي درب حياتي " أبي العزيز".

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي للصمود " إخوتي وإخواني: "

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها، المعادلة التي ترسم منحنى حياتي "أصدقائي الأعزاء زملائي وزميلاتي في الدراسة."

إلى كل الذين عرفتهم من قريب أو من بعيد.

إلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.

نور الهدى

الإهداء

إلى من تحملت العناء لأجلي، و السهر لراحتي، و التعب لتربيتي، و الفرح لنجاحي، و الدمع لخسارتي أزف لها كل معاني الحب و التقدير ، أمي الغالية حفظها الله.

إلى تاج رأسي و فخري و ذخري و عوني في هذه الحياة إلى من يتعب لنرتاح و يشقى لنسعد إلى من رباني أحسن تربية، و أدخلني أعلى المدارس، و حثني على الصدق و الأمانة و إتباع درب العلم، إلى أبي العزيز حفظه الله.

إلى كل الأهل و الأقارب واخص بالذكر إخوتي:بالأخص إلى أخي الأصغر:عبد القادر، جدي وجدتي حفظهم الله ، إلى من قاسمتهم تعب هذا البحث، رفيقاتي : حنان ونور الهدى ، إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ولو بالكلمة أو الدعاء.

إلى بنات عمي: نورة،آمينة، فتحية، ريمة، و خاصة سهام توأم روحي، و رفيقة دربي، صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة، و معها سرت الدرب خطوة بخطوة ، أختي و رفيقة عمري.

إلى كل صديقاتي: خديجة، سمية، سميرة، تركية، و جميلة

و إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص إحصاء و اقتصاد تطبيقي بجامعة المدية

إلى كل من وسعهم قلبي، ولم تسعهم ورقتي.

مريم

المقدمة العامة

مقدمة العامة:

تطمح مختلف الدول على اختلاف درجات نموها وتطورها إلى إحداث تنمية اقتصادية متكاملة وبمعدلات جيدة، من اجل تحسين رفاهية أفراد مجتمعاتها، وهذا بوضع سياسة تنموية كفيلة من أجل العمل على تحقيق الأهداف المسطرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتنطوي هذه السياسة على عدة مشاريع متعددة ومتنوعة يستدعي انجازها توفير مصادر تمويلية بالسعة الملائمة، الأمر الذي جعل التمويل هو القاعدة الأساسية التي تبني عليها خطط التنمية الذاتية.

ونظرا لتزايد اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي كحل للمشكل القائم، وذلك من خلال حرص حكوماتها على سن قوانين وتشريعات وتقديم مختلف الحوافز والضمانات لتهيئة مناخ مستقطب للاستثمارات الأجنبية باعتبارها أفضل أداة لتدفق رأس المال الأجنبي، وللرقي الاقتصادي و ذا حفظ كيان الدولة من التبعية الاقتصادية و التخلف التكنولوجي، والجزائر دولة كباقي الدول تسعى إلى تنمية اقتصادها نظرا للفشل الذي لحق بها في فترة التسعينات الراجع للتوتر السياسي، إضافة إلى التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية ، هذا ما دفعها إلى التماشي مع هذه التحولات، حيث عملت على تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكونها تتوفر على مؤهلات كافية لذلك قامت بالعديد من التسهيلات مع ضبطها بقوانين لتحقيق الغايات المرجوة من ذلك، والتي من أهمها تبني اكبر حجم من العمالة.

وتعتبر دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على سوق العمل ، من أهم الإسهامات الحديثة في المجال الاقتصادي والتي تحضى باهتمام الكثير من علماء الاقتصاد، وكذا الكثير من دول العالم وخاصة الدول النامية منها.

كما أن الجزائر ومثل بقية الدول تسعى إلى الرفع من معدلات نمو اقتصادها خصوصا من أجل مواجهة ظاهرة البطالة والتي رغم انخفاضها من عام إلى آخر إلا أنها متفشية في المجتمع الجزائري خاصة لدى فئة المتعلمين لأجل ذلك عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات عميقة شملت جميع الميادين السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والمالية خصوصا.

ومحاولة منا لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، فقد حاولنا إعطاء الموضوع جانبا من النظرية القياسية الاقتصادية في التحليل و ذلك من خلال إدماج بعض المتغيرات الاقتصادية بما فيها

طلب وعرض العمل إضافة إلى معدلات البطالة و مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، وعن علاقته السببية بالسوق العمل، والتي اعتمدنا عليها في التوصل إلى طرح الإشكالية الرئيسية و المتمثلة في:

1-إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ؟

2-الأسئلة الفرعية:

1-ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر،وماهي أهميته من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟

2-ماهي الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة له؟

3-ماهي مميزات كل من الاستثمار وسوق العمل في الجزائر؟

4-ما نوع العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل في الجزائر؟

هل توجد سببية بين الاستثمار الأجنبي وسوق العمل؟

3-فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التي نراها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة،والتي تبقي دائما قابلة للاختبار والمناقشة،والتي تكمن فيمايلي:

1-الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم من خلالها مستثمر من بلد ما بتسيير أصوله في بلد آخر وهويساهم بشكل ايجابي وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

2-للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار ايجابية على اقتصاديات الدول النامية أبرزها تقليص معدلات البطالة

3-توفر الجزائر مناخ أمنا و مستقرا يتيح لها جذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

4-وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سوق العمل

4-:دوافع اختيار الموضوع:لقد جاء اختيار لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

-الاهتمام المتنامي بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر،وخاصة في السنوات لأخيرة،حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل محور اهتمام العديد من رجال الأعمال والحكومات خاصة في ضل الأزمة التي تعيشها الجزائر في الوقت الحالي.

-الميول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع، حيث ارتأينا أن نضفي على طابع التحليل الاقتصادي الذي يكتسي المذكرات والأعمال الأكاديمية السابقة، جانب مهم من النظرية الكمية القياسية للتمكن من تشخيص الروابط الكمية الموجودة بين الاستثمار الأجنبي و سوق العمل بالإضافة لمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة

-نقص الدراسات و البحوث التي تناولت استخدام الدراسات القياسية الإحصائية الحديثة في هذا المجال.

- معرفة ما إذا كان بالإمكان أن تتمكن الجزائر من تقليص معدل الفقر و خلق المزيد من فرص العمل بالإضافة إلى تطوير المعرفة و المهارة الإنتاجية لدى القوى العاملة المحلية ، باستقطابها لهذا النوع من الاستثمارات.

5-أهداف الدراسة : نحاول من خلال البحث تحقيق الأهداف التالية:

-دراسة الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة

- الاطلاع على الجوانب النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و علاقتها بسوق العمل .

- دراسة قياسية لمحاولة تكميم العلاقات الاقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للبيئة الاستثمارية.

- معرفة وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار

- معرفة أهم المؤثرات للاستثمار على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)،من خلال الوصول إلى النموذج الأمثل في عملية التنبؤ.

6-أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة الموضوع أهمية بالغة، كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مظاهر العولمة التي تتميز بزيادة التبادلات التجارية الدولية و تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية ،إضافة إلى اعتباره مفتاح التنمية الاقتصادية أي يمكن اعتباره أهم أساس للتقدم و التطور الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة

7-حدود الدراسة:

على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد تدفقا رأسماليا تستفد منه بدرجات متفاوتة جميع الدول سواء النامية منها أو الصناعية الكبرى إلا أننا نقتصر في دراستا على الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية و بصفة خاصة إلى الجزائر ، حيث تمتد فترة الدراسة من سنة 1970 إلى 2014، و ترجع أسباب اختيار هذه الفترة إلى ما يلي:

- إيجاد الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المعتبرة محل الدراسة.
- عرف الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة عدة تغيرات أبرزها التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، كان دافعا لنا لضرورة معرفتها و تحديد تأثيرها على سوق العمل .

8-منهج وأدوات الدراسة:

محاولة منا للإجابة على الإشكالية السابقة، واختيار مدى صحة الفرضيات السابقة فقد تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لتشخيص وتحليل و تفسير أبعاد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما استخدمنا القياس الاقتصادي كضرورة ملحة تفرضها دراسة الظاهرة وقياس مختلف العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة والآثار المتبادلة فيما بينها،مركزين فيها على إظهار اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل، أما الأدوات المستخدمة في تحرير البحث، فقد ارتكزت على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، بالإضافة على الاستعانة بالرسائل، والدوريات، والمؤتمرات والندوات العلمية، المراجع الالكترونية ذات الصلة بالدراسة.

9-هيكل الدراسة :تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول كانت علي النحو التالي:

-خصص الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف جوانبه ،حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى عرض أهم التعاريف والمفاهيم حول الاستثمار إضافة إلى أنواع والمحددات ثم

الأهمية،وفي المبحث الثاني سندرس المفاهيم الأساسية والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ،وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث،حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر بداية بتعريفه،ثم أشكاله،وبعدها المحددات وبعدها المزايا والسلبيات.أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال تحليل حجم التدفقات الواردة منه كما سنحاول التطرق إلى أهم المعيقات التي تقف كعائق أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في الفصل الثاني سنحاول فيه التطرق إلى سوق العمل و البطالة حيث سنتطرق من حيث أهم التعاريف والمفاهيم الأساسية حول سوق العمل،كما سنتطرق إلى أهم التعاريف والمفاهيم الأساسية حول البطالة،أما المبحث الثالث فسوف نتعرض فيه إلى الأسس النظرية لسوق العمل في الفكر الاقتصادي،لنتطرق في المبحث الرابع إلى واقع سوق العمل في الجزائر

في الفصل الثالث وهو جوهر البحث ، خصص للدراسة القياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ ،حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ ،أما المبحث الثاني فهو مخصص لتقديم نموذج الدراسة وبعدها لدراسة الأولية للمتغيرات ،وفي المبحث الثالث تم اختبار التكامل المشرك بين المتغيرات ،وتقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ .

10-صعوبات البحث:من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد البحث نذكر منها مايلي:

-تضارب المعطيات الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لدي مؤسسات الرسمية المحلية والمؤسسات الدولية.

-عدم توفر المعطيات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بحجم ومنبع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوزيعاتها القطاعية.

ملـــخـــص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل كما تطرقنا إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إضافة إلى تحليل سوق العمل ،حيث سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من الظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على سوق العمل في الجزائر باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ(VECM)، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة 1970-2014.

***كلمات مفتاحية:**

الاستثمار الأجنبي المباشر- الجزائر- مناخ الاستثمار – سوق العمل .

Abstract:

Algeria adopted since the late eighties a policy of economic openness, and to address the imbalances that Taatari the national economy, it purported to improve the investment climate , work through the provision of legal and regulatory framework in order to nail as much as possible the flow of foreign direct investment, in addition to working on improving the macroeconomic indicators and try to make them more stable and acceptable levels, and most important of which racing levels of economic growth.

We tried though this memory study of the impact of foreign direct investement in various economic sectors to economic growth in Algeria by use of Vector Error Correction model (VECM), usig annual data running along period 1970-2014.

*Key worlds:

The foreign direct investement, investement climate , ,economic growt

تمهيد:

يعد الاستثمار عاملا رئيسا في تحديد الوضع الاقتصادي للدولة في الفترة القصيرة حيث تؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي باعتباره احد المكونات الرئيسية للطلب .كما أن الاستثمار يعد سببا رئيسا للنمو الاقتصادي في الفترة الطويلة من خلال زيادة رأس المال وزيادة الناتج القومي المحتمل ومن ثم زيادة العرض الكلي.وتكمن أهمية الاستمارات اغلبها بهدف تحقيق الربح الذي يعد المحرك الرئيسي لكل النشاطات الاقتصادية ،كما تكمن الأهمية الاجتماعية للاستثمار في القضاء أو تخفيض من حدة البطالة وتحسين مستوي المعيشة لأفراد المجتمع من خلال ارتفاع الدخل الوطني الإجمالي كما أن التوجه نحو اقتصاد السوق الذي اتبعته الجزائر مؤخرا تولد عنه شعور بضرورة تنمية الاستثمارات وتصنيفاتها مع التطورات والمتطلبات الجديدة ومن اجل دراسة أوسع وأدق لهذا الموضع قمنا بتجزئة هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول فيها:

مفاهيم عامه حول الاستثمار تتضمن كلا من التعريف إضافة إلى أنواع و محددات الاستثمار كما سوف نتطرق إلى أهمية الاستثمار كما خصصنا المبحث الثاني لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة من حيث المفاهيم و المزايا والسلبيات و الأشكال و المحددات. أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل و تقييم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الأول: تعار يف عامة ومفاهيم أساسية حول الاستثمار.

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة لمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها الدخل،الاستهلاك،الادخار ،الاقراض....الخ كما أنه يلعب دورا رئسيا في تحديد مستوي النشاط الاقتصادي لدولة ما وتحديد مقصود الاستثمار مع بيان الاهداف الرئيسية التي يعمل المستثمر على تحقيقها يعيدان امران متكاملان وأساسيان لبناء التحليل فيما بعد.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

أصبحت العديد من الدول تنظر إلى الاستثمار على انه أداة اقتصادية فعالة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و النهوض بالاقتصاد،أي باختصار المحرك الأساسي للنمو و العنصر الحيوي و الفعال اللازم لتحقيق عملية التنمية على جميع الأصعدة

ويستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة لمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها الدخل ،الاستهلاك ، الادخار ،الإقراض (هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة ما مع إمكانية التناول عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها .[1]

كما انه يلعب دورا رئيسيا في تحديد مستوي النشاط الاقتصادي لدولة ما وتحديد مقصود الاستثمار مع بيان الأهداف الرئيسية التي يعمل المستثمر على تحقيقها ويعيدان أمران متكاملان وأساسيان لبناء التحليل فيما بعد.

هو عملية اقتصادية مدروسة من قبل الشخص الطبيعي القانوني تقوم على أساس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل ،بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية وفي ظروف تتسم بالأمان قدر المستطاع ،مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر ويعرف (أو القابل للصرف) والطلب على أموال الاستهلاك[2]

[1] حسين عمر،مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد،الاستثمار و العولمة ، دار الكتاب الحديث، طبعة الأولى ،الجزائر، ،2000ص 35

[2] هوشيار معروف ، **الاستثمارات والأوراق المالية** ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2003،الأردن،ص 16-17

ويمكن تعريفه أيضا على انه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.[1]

كما يعرف بأنه التضحية بنفعية حالية وما يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكثر وما يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.[2]

بالإضافة إلى التعريفات السابقة فانه توجد عدة تعار يف أخرى للاستثمار منها:

التعريف المالي :يعرف على أنه عبارة عن شراء الأسهم والسندات في السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع وثمن الشراء ،وكذلك الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة ،إلا انه بالنسبة ليكنز لا يعتبر ذلك استثمارا باعتبار أن الأسهم والسندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي تحقق قيمة مضافة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد ولا تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة.[3]

التعريف الاقتصادي:هو عبارة عن تلك الأموال التي تدفعها المؤسسة حاليا بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق الأرباح مستقبلا [4].

أما بالنسبة للاقتصادي كينز: فعرفه على انه الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني ومشابهه والأموال الخصخصة لزيادة المخزون.[5]

التعريف المحاسبي:الاستثمار من الناحية المحاسبية يمثل المجموعة الثانية من المخطط الوطني المحاسبي وحساباته تتزايد حسب ظهورها في الميزانية من طرفها الأيمن وتتناقص من طرفها الأيسر ،كما هو عبارة عن اهتلاك الأصول للحصول على إيراد مستقبلي[6].

ومن خلال كل التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار على انه عبارة عن مجموعات التضحيات التي من شانها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد

---

[1] زياد رمضان،**مبادئ الاستثمار المالي** والحقيقي ،دار وائل للنشر،عمان ،2005،ص13

[2] حسين عمر، مرجع سابق،ص 36

[3] بريبش السعيد،**الاقتصاد الكلي**، دارالعلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2007،ص 121

[4] محمدعبيد عاطف،**الإدارة المالية المعاصرة** ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت ،1999،ص76

[5] عمر صخري ،**تحليل الاقتصاد الكلي**،ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر،2000، ص66

[6] حسين عمر،مرجع سابق،ص 35

نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل اكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية آخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية والمالية،لقد تعددت أنواع الاستثمارات باختلاف النظرة إليه، باعتباره يمكن أن يكون استثمار الحقيقي أو المادي وكذلك الاستثمار المالي وكذلك استثمار الموارد البشرية والاجتماعية ولاستثمار في البحث والتطوير والاستثمار التجاري.

الفرع الأول: الاستثمار الحقيقي أو المادي: يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع،أي زيادة طاقته الإنتاجية، كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة .[1]

ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة كالعقار والسلع. في حين لهذه الاستثمارات علاقة بالطبيعة والبيئة، ولها كيان مادي ملموس، ويترتب عنها منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المجتمع وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار المستقرأ، والاستثمار المستقل أو المباشر.[2]

وتنقسم أنواع الاستثمار الحقيقي أو المادي إلى ما يلي:

1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:

وهو يمثل كل إضافة إلى الأصول، المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع،والمحافظة عليها وصيانتها وتجديدها. وهذه الأصول هي دائمة الاستعمال، أو ما تسمى " الأصول المعمرة" تحددها الاعتبارات الفنية، وتكون صالحة الاستعمال خلال فترة زمنية معينة، يهدف خلق سبيل متدفق من السلع والخدمات.

وفي نهاية هذه الفترة، فإن هذه الأصول تهتلك وتقوم المؤسسات على تخصيص جزء من الأرباح المحصلة، لتعويض ما اهتلك خلال العمليات الإنتاجية عند انتهاء العمر الإنتاجي للأصول، وذلك بشراء أصول جديدة لتعويض الأصول القديمة المستهلكة .[3]

---

[1] عمر صخري ،مرجع سابق ،ص170

[2] عقيل جاسم عبد الله،(**مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية و الفنية و تقييم جدوى الأداء**)،دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،1999،ص13

[2] عقيل جاسم عبد الله،مرجع سابق،ص13

[3] عبد القادر بابا،سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،فرع تخطيط ،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ،سنة 2003ص42

2 – الاستثمار في المخزون: إن التوسع في المخزون السلعي، يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل. بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف فالتغير في المخزون السلعي، إنما ينعكس أساسا في التغير في الاستثمار من سنة إلى أخرى.

والمخزون السلعي يتكون من سلع تامة الصنع،وسلع نصف مصنعة،ومواد أولية تعد ضرورية لمختلف العمليات الإنتاجية لدي الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع ،لان هذه السلع المنتجة ليست كاهنا استهلاكية،بل تشمل أيضا سلع وسيطية وسلع استثمارية،وعليه فان التغير في المخزون،أي الإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون يعتبر شكلا من إشكال الاستثمار،[1]

الفرع الثاني: الاستثمار المالي: يتجسد هذا النوع من الاستثمار، من خلال استخدام الفائض من أرباح آية منشأة في شراء الأسهم و السندات. الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها.[2]

فالاستثمارات المالية، هي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات. ويمكن التعبير عن هذه الحقوق بوثائق أو مستندات، تسمى بالأصول المالية، وهذه الأخيرة تبرهن لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها. وبالتالي فإن الأصل المالي يرتب لحاملة الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية. في حين يترتب على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، ومثال ذلك عند إصدار شركة صناعية أسهما إضافية لتمويل عملية توسع في الشركة.فهذه العملية تحمل في طياتها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا، لأن الأموال والمبالغ التي ستحصل عليها الشركات، عند إصدار السندات أو الأسهم، ستستخدمها في شراء أصول حقيقية جديدة كالآلات والمعدات. وهذه الأصول يترتب عنها خلق منافع جديدة، متمثلة في شكل سلع أو خدمات.[3]

وما يمكن ملاحظته في هذا المضمار، أن المدلول الاقتصادي للأسهم المصدرة،سينتهي في السوق الأولية أي بعد الانتهاء من عملية الإصدار. أما العمليات التي تطرأ على تداول الأسهم المصدرة في السوق الثانوي فيما بعد، فسيدخل تحت باب الاستثمار المالي

الفرع الثالث: استثمار المواد البشرية، والاستثمار الاجتماعي:

[1] عقيل جاسم عبد الله،**مرجع سابق**،ص15

[2] عقيل جاسم عبد الله،**مرجع سابق**،ص17

[3] عمر صخري ،**مرجع سابق** ،ص171

1-استثمار المواد البشرية: إن رأسمال البشري يظهر كنفقات عند استعماله كعامل من عوامل الإنتاج، والتي تمثل مجموع الكفاءات، الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد والكفاءة الفيزيولوجية وخبرته في العمل، وتكوينه و تدريبه المهني في الميدان[1].

وعليه فإن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين، يعتبر ضربا من الاستثمار. نظرا لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها.

2- أما الاستثمار الاجتماعي : يقصد به إذا كان آثار الاستثمار لا يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بتاتا مثل بناء التجهيزات العسكرية والأمنية، أو تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية، ولكن بطريقة غير مباشرة، كمؤسسات التكوين والتعليم، فإن هذا الاستثمار يسمى "استثمار غير إنتاجي[2] .

ولذلك يغلب على الاستثمار الاجتماعي، الطابع الكيفي والنوعي، على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية ....إلخ. فتقاس المردودية. في هذا النوع من الاستثمار، بمدى التحسن والتطور الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة[3]

ويندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي، جملة من المشاريع الحكومية، كمشاريع مراكز الأمن، والصحة العمومية، وشق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

الفرع الرابع : الاستثمار التجاري، والاستثمار في البحث والتطوير:

1-**الاستثمار التجاري:** إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المنشآت التجارية ،بهدف الأعمال التجارية وتصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها. فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الأخرى.[4]

2- الاستثمار في البحث و التطوير: يكتسي هذا النوع من الاستثمار، أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة ، لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا. وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة المنتوج، وتدنئه تكاليفه.

---

[1] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص:07.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول : **الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص :64

[3] عقيل جاسم عبد الله.**مرجع سابق** ،ص15

[3] أمير عبد اللطيف مشهود، **مدخل إلى الاقتصاد السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2000 ص:45

[4] عبد القادر بابا،مرجع سابق،ص43

قدرة المجتمع، على خلق الإنتاج، مثل تكوين وتدريب العمال، وتحسين مستواهم المعيشي، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع إنتاجيتهم .[1]

المطلب الثالث: محددات الاستثمار

من التعاريف السابقة الذكر يتضح أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم المالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي مما جعل الاهتمام الكبر للاستثمار لأنه يلعب دورا كبير في التنمية الاقتصادية ،إلا إن هناك مجموعة عوامل تؤ ثر على فعالية الاستثمار وبهذا نتطرق إلى أهم العوامل المحددة للاستثمار ويمكن اختصارها فيما يلي:[2]

الفرع أول: سعر الفائدة:

و المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها و بين حجم الأموال المستثمرة فهي علاقة عكسية.فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض و بالتالي انخفاض الاستثمار، نتيجة ارتفاع أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، و بالتالي ارتفاع نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض

ففي حالة التضخم، من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة، أما في حالة الركود، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة

الفرع الثاني: الكفاية الحدية لرأس المال:

و المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال. فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و الأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل و بالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة.

أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، و منه انخفاض الأموال المستثمرة.

الفرع ثالث:التقدم العلمي والتكنولوجي:

فالتقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، و التي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال المكائن القديمة بأخرى جديدة، و ذلك في ظل

[5] كاظم جاسم العيساوي، " دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات " ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 33-35.

[1] عقيل جاسم عبد الله،**مرجع سابق**،ص19

المنافسة السائدة في السوق.بالإضافة إلى التقدم في الآلات ، نجد التقدم في مجال البحث و التطوير، الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة.[1]

الفرع رابع:درجة المخاطرة[2]

إن العلاقة بين درجة المخاطرة و الاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار.

و لكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة و العائد هي علاقة طردية.

و عليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية. و هذه المخاطرة قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدولة فتوفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة و الذي يعمل على تشجيع الاستثمار .بالإضافة إلى العوامل التالية:

- مدى توفر السوق المالية الفعالة و النشطة.
- مدى توفر الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أفراد المجتمع.

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة في حياة المؤسسة والاقتصاد ككل بحيث انه يلعب دورا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ،أي زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة والمجتمع ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي ،كما انه بتوسع المشاريع الاستثمارية أو بخلق استثمارات جديدة يتم خلق مناصب شغل جديدة ومن ثم تقليص أو امتصاص جزء من البطالة وعندما يكون الاستثمار فعالا فانه يرفع من حجم الإنتاج ويقضي على ندرة السلع مما يؤدي إلى تحقيقه لموارد مالية تسمح ببقاء وتوسع المؤسسات الاقتصاد بشكل عام [3].

ومن هنا نقول مهما كان نوع الاستثمار والمخاطرة المحيطة به،فان المستثمر يسعي دائما لتحقيق الأهداف التالية:[4]

1-تحقيق العائد الملائم:

فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان علي استمرار المشروع، لان الاستثمار ماليا سيدفع بالمستثمر للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة.

---

[1] كاظم جاسم العيساوي،مرجع سابق،36

[2] كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق ص36

[3] بريبش السعيد،**مرجع سابق**،ص 123

[4] احمد زكريا صيام ،**مبادئ الاستثمار** ،دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن الطبعة 2، سنة 2003،ص ص 21/20

2-المحافظة علي رأس المال الأصلي للمشروع.

وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز علي اقلها مخاطرة أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فسيعمل المستثمر إلى المحافظة علي رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

3-استمرارية الدخل وزيادته.

يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا علي استمرارية النشاط الاقتصادي.

4-ضمان السيولة الأزمة .

لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل ووسيلة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات اليومية تجنبا للعسر المالي الذي يعرضه للمشروع[1].

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد لقي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما ملحوظا و خصوصا في الآونة الأخيرة،و هذا لدوره الفعال في دعم نمو اقتصاديات و لاعتباره مؤشر انفتاح للاقتصاد و الدافع الرئيسي و الفعال للنمو الاقتصادي من خلال المساهمة في زيادة الناتج الداخلي و لما له من أهمية و دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ونظرا لقدرته على التعامل و التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية .

و لإعطاء صورة واضحة حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ومكانته،و لدراسة اشمل لهذا الموضوع،سوف نتطرق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أربع مطالب كما يلي:

المطلب الأول: يضم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **المطلب الثاني**: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه
- **المطلب الثالث**: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
- **المطلب الرابع**: تحلل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من مزاياه وسلبياته.

[1] عادل احمد حشيش،أساسيات الاقتصاد السياسي،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت لبنان 2003،ص120

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم متعددة ومتنوعة و هذا تبعا لتعدد آراء الاقتصاديين وكذا المدارس والهيئات الاقتصادية،حيث عرف عدة تعاريف و مفاهيم و إن كانت تختلف في أسلوبها و طرحها إلى أن مضمونها يتقارب فيما بينها

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين.

يري عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين ،هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك ،أو السيطرته الكاملة علي الإدارة والتنظيم في حالة ملكية المطلقة لمشروع الاستثمار فظلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1]

ويذهب سمير محمد عبد العزيز: إلى أن الاستثمار الأجنبي "عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر علية القائمون في بلد أخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة[2]

ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك: على انه "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.ويتميز الاستثمار الأجنبي بطابع مزدوج أولي وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ،والثاني ملكيتة الكلية أوالجزئية للمشروع[3]

بينما يعرفه رايموند برناردو على انه "انه وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وذلك بمساهمة رأس المال شركة في شركة أخرى ،حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر[4]

الفرع الثاني :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المؤسسات والهيئات الدولية.

1-تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية،"وهو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه

[1] عبد السلام أبو قحف،**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ،ومؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،1989ص13

[2] سمير محمد عبد العزيز ،**التمويل العام**،**المدخل الادخاري والضريبي** ،**المدخل الإسلامي المدخل الدولي**،مكتبة الإشعاع ،الإسكندرية ،مصر،الطبعةالثانية1998ص319.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك،**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،الطبعة الاولي 2007ص31.

[4] Raymomd Bermard،Economie finnanciere Internatianal،Editiomspuf،paris،1971.p91.

المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1]

2-تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E) :

فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة إنشاء وتوسيع المؤسسة أو فرع أو المساهمة في إنشاء مؤسسة من قبل.

تعريف المحاسبي لميزان المدفوعات الأمريكي :

وقد عرف المحاسبيون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية ، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر(عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة[2].

3-تعريف مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

« الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار) ».

4-تعريف تقرير الاستثمار العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف الاستثمار الأجنبي على أنه: «هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاما طويلاً، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار ».[3]

5-تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

عرف على انه "مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلدة الأصلي ،ويقبل بالنشاط في بلد أخر مضيف،مع قيامه بالإشراف علي المشروع."[4]

الفرع ثالث: حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر هو انه تحويل رأس المال (نقدي ،عيني ،تقنيات ،معارف) إلى دولة أخرى للاستثمار في مشاريع .ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يدير المشروع جزئيا

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[2] مفتاح صالح ،بن سمية دلال ،**واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشر في الدول النامية** ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 143،صيف ،خريف 2008،ص108

[3] العوفي سهام ،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة المدية 2012ص52

[4] مفتاح صالح ،مرجع سابق،ص110

أو كليا بحسب قوة التصويت التي يتمتع بها.وبالتالي فالاستثمار الأجنبي. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه:

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتنوع في كثير من المجالات ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

الفرع أول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1-من حيث الملكية.

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى ملكيته إلى:

أ-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدي الشركات المتعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة ويتم من خلال مشروعات إنتاجية أوخدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك،وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوتها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا لاستثمار[1]

ب-الاستثمار المشترك:يعرف على أنه كل الاستثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية[2]

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمدد إلى براءات الاختراع.[3]

من خلال هذين التعريفين نلخص إلى أن الاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين احدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو عاما كما قد يكون شخصية معنوية.

ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف هو الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة ومن عدة أطراف محلية من جهة ثانية.ويمكن تمييز الشكلين التالين:[1]

---

[1] على إبراهيم الخضر ،**إدارة الأعمال الدولية** ،دار رسلان ،دمشق ،الطبعة الأولى،2007،ص52.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ،**العولمة الاقتصادية** ،منظمتها ،شركاتها ،تداعياتها،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2008،ص184

[3] عمر حامد ،**إدارة الأعمال الدولية** ،المكتبة الاكادمية ،القاهرة ،1999،ص60

– إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

–شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة.وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لاتقل عن 10٪ من رأس مال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي المباشر ،وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا،ومها تعريف صندوق النقد الدولي.

2–إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث النشاط الاقتصادي[2]:

والمقصود بطبيعة النشاط الاقتصادي،القطاع الذي ينتمي إليه المشروع سواءا كان هذا القطاع فلاحيا أو صناعيا أو الخدماتيا

أ–الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:و يشمل الاستثمارات في قطاع الفلاحي بمختلف أنواعها ومن بينهما تربية الحيوانات من مختلف أنواعها وكذلك إنتاج المحاصيل الزراعية ،الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

ب–الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:ويمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية الموجهة للسوق المحلي أو السوق الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية.....الخ

ج–الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي ،غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لاتكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك والتامين ومكاتب الدراسات والفنادق .....الخ.

[1] عمر حامد ،**مرجع سابق**،ص62

[2] عبد الكريم بعداش،**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1996– 2005)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2008ص 58

الفرع الثاني : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن من أهم خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر، هي قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على إستخدام رؤوس الأموال الموظفة (المستثمرة)، أي أن غير المقيمين يستطيعون تسيير أو التأثير في النشاط الإنتاجي للبلد المضيف، وهذه التأثيرات تبرز من عدة مؤشرات إقتصادية النمو والعمل، حجم ومحتوى التبادلات الخارجية[1]، الهيكلة التنافسية للسوق، تحويل التكنولوجيا، تأهيل اليد العاملة، فالدول المضيفة حاليًا غيرت نظرتها للإستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت تتسابق لجذبه، بإعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة بديلة على المديونية، من أهم خصائصه ما يلي:

1-يتجه الإستثمار الدولي للدولة المضيفة، إذا كان العائد الصافي على الإستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الإستثمار في الداخل (بلد المستثمر)، وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح وإحتمالات التدخل الحكومي في الإستثمار الدولي الوافد[2]

2-تتجه الإستثمارات الدولية للدولة المضيفة، تجنبًا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة القوية في الدول المتقدمة.[3]

3-تعويض النقص في المدخرات والإستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر.[4]

4 -إرتفاع إنتاجية الإقتصاد الوطني ككل نتيجة محاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية وبقية مشروعات الإقتصاد الأخرى مما يؤدي في النهاية لإرتفاع معدل النمو الإقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.[5]

5-إرتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقوانين الضريبية وإرتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة [6]

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008، ص:37.

[2] فريد النجار ،**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،2000،ص21.

[3] فريد النجار ،**مرجع سابق**،ص22.

[4] دريس رشيد،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سونطراك** ،الملتقي الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ،المركز الجامعي بشار ،28-29 جانفي 2008،ص2.

[5] نزيه عبد المقصود،**مرجع سابق**،ص 3.

[6] حسن عمر ،**الاستثمار والعولمة** ،الطبعة الأولى ،دار الكتاب الحديث ،2000، ص105

6-وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد يستطيع أي إقتصاد قومي في المدى القصير الذي يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية، في شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل فلا بد لهذا الإقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج ولن تتوفر للدولة قدرة البيع هذه (الصادرات)، إلاّ بتوليدها عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قسمين، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما دون أخرى إما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة، أو لعوامل راجعة للدولة الأم وإستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار.

الفرع الأول:عوامل الجذب المتعلقة بالدول المضيفة.

عوامل الجذب المتعلقة بالدول المتعلقة بالدول المضيفة في العناصر الآتية:[2]

1-العوامل الاقتصادية:من أهمها الناتج الداخلي الوطني الإجمالي ،معدلات النمو ،مستوي التضخم ،أسعار الفائدة هيكل الجهاز المصرفي،وقيود التجارة الدولية،حيث أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.

2-توفر الموارد:فقد تكون هذه الموارد طبيعية مثل الغاز ،المياه البترول ،المناخ وقد تكون بشرية ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقد وإنما أيضا جودته وكفاءته،كما يمكن أن تكون تكنولوجيا مراكز البحث والتطوير، المخابر أو تمويلية .

3-التشريعيات الضريبية:هناك العديد من الدراسات ركزت علي اثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة ،فبعض الدراسات وجدت أن الإعفاءات الضريبة اثر ايجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة.

وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة ،قصير أو طويل الأجل ،وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج ،أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفا فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل علي وجه الخصوص ،كما قد تأخذ هذه الحوافز

[1] نفس المرجع السابق ،ص 106

[2] رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر**،المكتبة العصرية،المنصورة،2007،ص97-107

صورة تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء ،كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل

4-البنية الأساسية :مثل الاتصالات والموصلات والبنية التحتية ،فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من الدولة في جذب الاستثمار نظرا لأنها تمثل تكاليف أكثر وهو ما يؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.

5-حجم السوق والطلب على السلعة في الدول المضيفة :فكلما زاد حجم الطلب وأحجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وجاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.

ضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية :حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحاد مثل .والاتحاد الأوروبي والأوبك أن تأثير هذه الاتحادات شديدة الايجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

5-وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معنية فان الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.

6-النظام التجاري للدولة المضيفة :إذا قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية ،فان الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرار ها بالاستثمار.

7-أسعار الصرف :يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة

8-العوامل السياسية والاجتماعية: على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن ،إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية والاجتماعي في القرار الاستثماري ذلل كان المستثمر لن يخاطر بنقل رأسمالية أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمئن إلى استقرار الأوضاع السياسية في ظل أجواء تسودها الأزمات ،أما العوامل الاجتماعية فتنعكس لدي جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل الوطني على غيره.[1]

9-الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لابد من توافر على قانون موحد للاستثمار واضح ،ويتوافق مع التنظيمات الدولية ،وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر

[1] دريد محمود السامرائي،الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت الطبعة الأولى،ص ص 82-83

من أنواع معينة من الخاطر مثل التأميم ، المصادرة فرض الحراسة ونزع الملكية فضلا عن أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى توفر هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزعات التي تنشا بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.[1]

10–الحوافز الحكومية غير الضريبية :إذا كانت النتائج متناقضة بشان الحوافز الضريبية فان الحوافز غير الضريبة مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية كل ذلك يؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري .

11–نقل الأرباح والتحويلات : تنحاز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول التي تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور والمرتبات إلى دول الأم مع فرض ضرائب اقل ما يمكن ،كما يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقا للأسعار السائدة[2]

12– **التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي**:تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمار في البلدان القريبة جغرافيا وثقافيا بسبب سهولة الاتصال وانخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا الاتينة وكذا الحال بالنسبة لليابان ودول جنوب شرق آسيا ،كما يلعب عامل الترابط التاريخي بين الدول دورا في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا بين الدول المضيفة على الثقافات الأجنبية والمستوي التعليمي ،وهي كماها عوامل يمكن أن تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني :العوامل المتعلقة بالدولة الأم وإستراتجية الشركة المستثمرة (عوامل طاردة):

إضافة إلى العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة كانت هناك عوامل يمكن تسميتها(طاردة) ترجع إما لدولة الأم أو إستراتجية الشركات الدولية وهي:[3]

1–طبيعة النشاط التجاري والاقتصادي:تلعب طبيعة النشاط التجاري والاقتصادي دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية.إذ أن هناك على سبيل المثال بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج –ولغرض تلاقي الإخفاق – بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل جزء أو كل نشاطه أو رأسماله للإنتاج فيها

[1] أميرة حسب الله محمد،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا ،كوريا الجنوبية،مصر)،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004،ص37.

[2] بلخياط جمال ،الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس،سطيف،2003،ص21.

[3] دريد محمود السامرائي،..مرجع سابق، ص 76-79

2-السعي إلى زيادة عوائد المشروع: بهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد(تحقيق ربح ملائم،)وللوصول إلى هذا الهدف فان المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه،ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالاستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح ولأهداف الموجودة من خلال الإنتاج بتكاليف اقل مستندة على انخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى.

الرغبة في النمو والتوسع:من حيث أن تحقيق العوائد لايعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بل أن عوامل جلب هذا الاستثمار أيضا نجد السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على اكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية ،فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ الحدود الوطنية.

التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:رأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة . ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه اغلب شركات الاستثمار التجاري اكبري نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية وغير نامية[1].

3-السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة :تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني ،إذ يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتامين حصولها على المواد الخام بأسعارها معتدلة مما يؤدي في نهاية إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من محددات نورد أيضا وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمارات المباشرة والعلاقة بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة ،وكذا طبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة الأجنبية وعلاقة بوجهة نحو الاستثمار.

المبحث الرابع:مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، شهادة الماجيستير في علوم التسيير، غيرمنشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص:17

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار بها، فهي تقدم لها العديد من المزايا والحوافز والضمانات التي أصبحت عبارة عن دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها، وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة .

الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

لارتفاع لقد عرفت فترة الثمانينات تخفيف العداء اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الدول، نتيجة للتجربة الناجحة في العديد من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، و التي شهدت نموا اقتصاديا سريعا مع احتفاظها بإقتصاداتها مفتوحة بقدر كبير أمام الاستثمارات الأجنبية.

وثمة أسباب عديدة أدت إلى الاعتقاد بأنه للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا إيجابية على الدول المضيفة تتمثل في مايلي :[1]

أ- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية [2].

ب-إن الاستثمار الأجنبي المباشر يذكي روح المنافسة بين الشركات المحلية، و ما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ أنه يصبح من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء أن توسع و تطور منشآتها.

ج- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات و تخفيض حجم الواردات من السلع و الخدمات، و بالتالي تحسين الميزان التجاري

د- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا قي التخفيف من حدة البطالة، و هذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشرة و غير المباشرة ، حيث أن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، كما تخلق فرصا وظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين، و قد ينشأ عن ذلك أثر مضاعف، حيث أن خلق وظيفة واحدة مباشرة يؤدي إلى خلق عدد من الوظائف غير المباشرة المطلوبة لتأمين متطلبات الوظائف المباشرة.

هـ- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع الحصيلة الضريبية للحكومة، نتيجة المداخيل والأرباح التي تخضع للضريبة.

---

[1] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص:82

[2] مشتاق بكر، الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، 1990

و- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، و يكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها أو بجعله منتجا لأسواق أخرى.[1]

ز- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة[2]

الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

في الواقع أنه و بالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن هذا الأخير له آثارا سلبية على بعض الجوانب التي تخص الدول المستقبلة له، و أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي :

أ- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الأجل بالعوائد طويلة الأجل، فالعوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية والتي ستبقى في البلد المضيف حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية ، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى، يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لإستقطاب أفضل الكفاءات، بالإضافة إلى ذلك فإن حرية الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار حول مواقع استثماراتها عامل ضغط على الحكومات، والذي قد يجبرها على دخول منافسات فيما بينها لجذب هذه الشركات، وبالتالي منح المزيد من الإعفاءات، مما ينجر عنه تحمل تكاليف أعلى للدول المضيفة.[3]

ب-يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، و كذا خروج الأموال في شكل أرباح و عوائد على المدى الطويل، و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.

ت-قد تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى استعمال التهديد بالغلق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.

ث-تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتضخيم الأقساط المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف الشركة الأم (أبحاث، تسيير، تسويق).

---

[1] فارس فيصل ،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004،ص52.

[2] عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص: 483.

[3] فارس فيصل ،**مرجع سابق** ،ص54.

التدخل في الشؤون الداخلية و كذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتجية، بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سياسية سلبية ، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي

المبحث الثالث: تحليل وتقيم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو معامل انعكاس لبيئة الاستثمار المدرج في أي بلد ،كان منطقيا ملاحظة زيادة حجم ومستوي الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي عملت بيئتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،وانخفاض حجمه في تلك المواقع الأقل أهمية و إعداد،ومقارنة بدول الجوار نلاحظ أن رغم الوسائل الممنوحة للمستثمر الأجنبي ،إلا أن نسبة تدفق الاستثمار إلى الجزائر تكاد لا تذكر مقارنة بدول الجوار ورغم انه هذه الدول حققت نتائج اقل مما حققته الجزائر في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.وستطرق في هذا المبحث إلى تقييم لحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فنتطرق فيه إلى توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات و في المطلب الثالث فسنوجز فيه باختصار أهم معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر

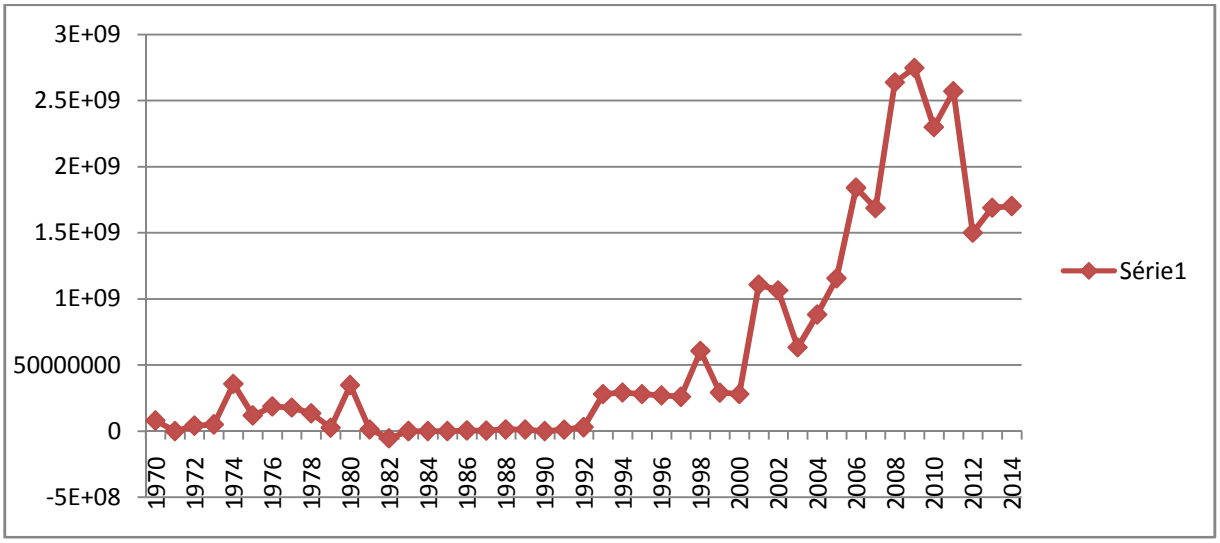
المطلب الأول : تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تمتلك على عدة نقاط قوة تتمثل أساسا في الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية و اتساع حجم السوق الداخلي بأزيد من 38مليون مستهلك يتضمن نسبة كبيرة من الشباب إضافة إلى وجود عدة قطاعات واعدة بالنسبة للمستثمرين الخواص مثل قطاع المناجم و الزراعة إضافة لقطاع المحروقات وقد مثلت نقاط القوة هذه عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر غير أن هذا لم يحل دون وقوع بعض النواقص و العراقيل اتجاه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل تدنى نسبة انجاز البنى التحتية وغيرها

غير انه وبالرغم مما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن إقتصادي ومالي، فإن مستوى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بقي دون مستوى طموحات الجزائر .

ويمكن توضيح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(1970-2014)من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1):حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2014):



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل المولي:

1- خلال الفترة (1970-1992): والتي تعكس لنا أساسا أهمية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، خاصة بعد قرار1971، والمتعلق بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول،الغاز) على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي دفع العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات التكرير، الاكتشاف، الإنتاج إن جاذبية قطاع المحروقات قد زادت أهميته، أين ارتفعت أسعار النفط خلال الصدمة النفطية عام1970-1980، وقد تبع ذلك منع الشركات الأجنبية من امتلاك حقول النفط، وأدى ذلك إلى تحويل استثماراتها إلى البنى التحتية، وسد النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانة تجهيزات ومعدات القطاع، رغم ذلك وقبل 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص، إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج، أو بعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سونطراك، وعلى هذا الأساس، تميزت عشرية الثمانينات بشبه غياب الاستثمار الأجنبي بقطاع المحروقات. أما فيما يخص السنوات التالية 1982الى غاية 1992كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد معدوما، وهذا بسبب الأوضاع الأمنية (العشرية السوداء) التي مرت بها الجزائر آنذاك.

2-خلال الفترة (1992-2005):

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه بعدما كان التدفق ضئيلا جدا في سنة 1995 إرتفع إلى 300 مليون دولار سنة 1994، وواصل ارتفاعه ليبلغ قيمة 606 مليون دولار سنة 1998 ، رغم أن هذه السنة عرفت أعلى

قيم التدفق للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]، أما في سنة 2001 فقد إرتفعت بقيمة معتبرة تقدر بـ 1107مليون دولار مقابل 2801 مليون دولار سنة 2000،ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا سنة 2004 إلى 8819مليون دولار

3-خلال الفترة(2005-2014)

يبين لنا الشكل أعلاه إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال هذه الفترة واصلت ارتفاعها لتبلغ قيمة1841 مليون دولار سنة 2006 بينما شهدت سنة 2010 انخفاض في حجم الاستثمارات الواردة حيث قدرت بـ: 2300. ويرجع هذا الانخفاض إلى جملة من الأسباب و من أهمها نجد: ضعف حافز الاستثمار، وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج، إضافة إلى ذلك الثورات العربية

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال فترة 2012 فقدت شهد انخفاضا قدر بـ:1484وهذا مقارنة بسنة 2011 رغم نمو المؤشرات الاقتصادية ايجابيا على الصعيد العالمي، بحيث ترتبط التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير بالضغوطات والتحسينات في مجال المنافسة على مستوى بيئات العمل في أكثر الدول، إلا أن الأخطار الجيوسياسية و التنظيمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك مستجدات الأزمة العالية ستعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.[2]

بينما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا محسوسا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر لتبلغ قيمة 1689 مليون دولار سنة 2013و قيمة 1702مليون دولار سنة 2014

المطلب الثاني : توزيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الإقتصادية:.

يبقى الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودًا ، وذلك رغم الفرص و المؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الفلاحة ، الخدمات ، السياحة ، النقل وغيرها. ولقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 423 مشروع حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة(2002 2010) موزعة على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(1-1): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات للفترة (2002 2010)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ(مليون دج)	النسبة%

[1] لوعيل بلال، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2007)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، ص:136.

[2] العوفي سهام،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي** مرجع سابق ص 82

الزراعة	6	1,42	2391	0 ,11
البناء و الأشغال العامة و الري	64	15,13	41083	1,94
الصناعة	239	56,50	978702	46,15
الصحة	6	1,42	13573	0,64
النقل	16	3,78	9531	0,45
السياحة	10	2,36	481304	23,7
الخدمات	81	19,15	504522	23,79
الإتصالات السلكية و اللاسلكية	1	0,24	89441	4,22
المجموع	423	100	2120549	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث قطاع الصناعة مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال و ذلك بحصة قدرت نسبتها 46,15%من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي ، و 56,50%من حيث العدد وذلك لكون هذا القطاع يتميز بمرودية عالية.

فالقطاع الصناعي يضم المحروقات التي من أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية، البحث و التنقيب و الاستغلال...الخ ، حيث يلعب هذا القطاع دورًا أساسيًا في مجال الاستثمار الأجنبي الموجه إليه ، وذلك راجع إلى ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح المجال للاستثمار فيها ، فالجزائر تملك لوحدها 50%من احتياطات الغاز الطبيعي بالنسبة لمجموع الدول المتوسطية و 48% من نسبة الإنتاج و 94% من كل ما تصدره الدول المتوسطية مجتمعة من الغاز الطبيعي ، إضافة إلى أنها تعتبر ثاني اكبر مصدر للغاز لأوروبا والعالم بعد روسيا[1] .

وقد تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة 1971 بحيث كانت مشاركة رأس المال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعدى آنذاك 49%تبعا للسياسة الوطنية القائمة حينها على مبادئ الاقتصاد الموجه ، مما أدى إلى فرض قيود إنتاجية ، وهذا ما نتج عنه تحقيق أقصى استفادة من جهود الاستكشاف و التنقيب.

[1] العوفي سهام ،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مرجع سابق ص 105

كما أنّ القطاع الصناعي يضم أيضًا مجالات حيوية،مهمة و مربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت في الآونة الأخيرة عددا من المؤسسات الأجنبية

أما قطاع الخدمات والاتصالات فقد كانت النسبة أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد كانت النسبة 19.15٪و0.24٪ على التوالي من حيث عدد المشاريع 23.79٪و4.22٪ من حيث المبلغ[i]

على التوالي من حيث عدد المشاريع المنجزة.23,79%و 4,22%من ، و لعل صفقة

تعد أهم ما أنجز في مجال الخدمات سنة 2001، إذ قدرت قيمتها 737 مليون دولار ،حيث سددت نصف المبلغ في ذات السنة ، على أن تسدد القيمة المتبقية في سنة 2003 ، و لعل ذلك ما سمح لمجموع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بأن ترتفع قيمتها رغم الانخفاض الواضح في عددها خلال تلك السنة مقارنة بالسنوات التي سبقتها. أما المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع فكانت لقطاع الأشغال العمومية و البناء بنسبة 15,13%، و 1,94%من حيث المبلغ، فالمبالغ المستثمرة في القطاع ضخمة جدًا.من جهتها لم قطاعات السياحة،النقل، الصحة ، بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أهميتها[1]

المطلب الثالث:معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من جهود الدول و سعيها الرامي إلى تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فيها و تشجيعه إلا أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فيها لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات و الإرادات التي كانت الجزائر تسعى لتحقيقها وهذا نظرا لوجود عدة عراقيل و مشاكل تحد من فعالية التحفيزات و عمليات الترويج التي تقوم بها الهيآت الوطنية لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب يمكننا أن نوضح أهم العراقيل كمايلي:[2]

الفرع الأول :العراقيل السياسية

إن نجاح السياسة المتبعة من طرف الحكومة من اجل تشجيع و جلب الاستثمارات، مرهونة بمدى استقرار الوضعية السياسية و الأمنية للبلاد يعتبر هذين العاملين أساسيين في اتخاذ القرار

[1] العوفي سهام ،**مرجع سابق** ص 107

[2] لوعيل بلال، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995–2007)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، ص:136.،

1. الاستثماري فاستقرار الأوضاع ينمح للمستثمرين الطمأنينة بضمانه استقرار المناخ العام، أما انعدام الاستقرار فينفر من الاستثمار لارتفاع مخاطره.

ولقد عرفت الجزائر أزمة أمنية حادة خلال التسعينات و التي تعود بذورها لإحداث أكتوبر من سنة 1988، تسببت في ترسيخ صورة اللاأمن في الجزائر على المستوى العالمي هذا ما أدى إلى هروب المستثمرين من الجزائر و انعدام القدرة على الاستثمار في الجزائر.

نتائج هذه الأزمة احتوت على خسائر مادية معتبرة ما لا يقل عن 3000 مؤسسة منها 106 مصنع و تسريح ما يعادل 500000 عامل و بذلك يبقى قرار الاستثمار ضعيفا لحد الآن رغم التحسن الملحوظ في الاستقرار الأمني فالصورة الضعيفة التي كانت توصف بها الجزائر في العشرية السوداء مازالت لحد الآن، فحجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 1995 لا يتعدى 5 مليون دولار.

الفرع الثاني:العراقيل الاقتصادية

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهامة التي قامت بها الحكومة الجزائرية إلا أن مناخ الاستثمار يبقى يشكو من عدة نقائص و المستثمرون يواجهون عدة عوائق اقتصادية تجعلهم يبتعدون عن الجزائر و يفضلون استثمار أموالهم في بلدان أخرى يسودها الاستقرار الاقتصادي تتمثل هذه العراقيل فيما يلي:[1]

- محدودية السوق المحلي الذي ينتج أساسا عن انخفاض مستوى الدخل الفردي و من ثم معانات المستثمر الأجنبي من مشاكل و صعوبات لتسويق منتجاته أو حتى القيام بمشاريع جديدة و ترتبط بهذا الأمر الصعوبات التي تكتنف تحرير المبادلات التجارية و من أهمها المنافسة الشديدة للسلع الأجنبية المالية في الدول الأخرى.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- الازدواج الضريبي.
- الضرائب المرتفعة جدا و المتعددة(عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع).
- وجود غموض في القوانين الضريبية.
- محدودية أسواق رأس المال، و تكمن أهمية الأسواق في كونها تؤدي وظيفة التوسط المالي في الأجلين المتوسط و الطويل للمشروعات الاستثمارية.
- عدم توفر بيئة مؤسساتية ملائمة للاستثمار ناتجة عن غموض القوانين أو وجود تناقضات فيها.
- عدم توفر حرية اقتصادية كافية.

[1].عبد القادر مطاي ، مرجع سابق ص58

- نقص الهياكل و البنى الأساسية من خدمات الطرق و التنقل و المواصلات و الاتصالات و الطاقة و غيرها.[1]

يبدو أن طموحات المستثمر الأجنبي تكمن في إيجاد بنى تحتية متطورة و متوفرة بالكم و الكيف ،إذ أن توفرها يساعد المستثمر على إقامة مشروعه على أسس و مرتكزات اقتصادية واضحة و سليمة، و العكس من ذلك فان عدم توفرها له أثرا واضحا في إحجام المستثمر على الاستثمار.

و ضمن توصيات ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار رحبت الجزائر بفتح قطاع السياحة و الاتصالات للاستثمار الأجنبي المباشر ،مع التوسع الملحوظ في معدل الخطوط حوالي 50 خط لكل 1000 مواطن سنة2005و كسر الاحتكارات ضمن هذه القطاعات الهامة و كذلك فتح قطاع الطرق السريعة و الموانئ و المطارات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تحقيق أهداف التمنية الاقتصادية.

2. **العراقيل الاجتماعية:**تعد دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف نقطة هامة في تحديد جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر، و بما أن المستوى المعيشي للأفراد يتحدد عن طريق معرفة مستوى الدخل، و بما أن الجزائر تحتوي على مستوى معيشي منخفض فان هذه الوضعية تعد معرقلة للاستثمار و لان اغلب السكان لا يستطيعون اقتناء السلع خاصة إذا كانت تعتمد على تكنولوجيا عالية أو على رؤوس أموال كبيرة.

الفرع الثالث:العراقيل المالية

عرفت الجزائر إصلاحات واسعة مست النظام المالي و البنكي، إلا أن هذا النظام بقي في نظر المستثمرين الأجانب لا يتميز بالفعالية و غير قادر على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني، و بالرغم من استقلالية البنوك إلا أنها لا تزال تقوم بتقديم القروض إلى القطاع العام بنسبة تفوق بكثير القروض الممنوحة للقطاع الخاص بالرغم من أن الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص اكبر بكثير من تلك التي يودعها القطاع العام

كما أن المستثمرين الخواص نادرا ما يحصلون على قروض طويلة المدى، كما أن البنوك أصبحت تطلب من المستثمرين الخواص ضمانات معتبرة بغرض تبرير قرار منح القروض من جهة، و الاستجابة لمبدأ الحيطة و الحذر من جهة أخرى.

و ضعف النظام البنكي راجع إلى :[2]

-غياب الشفافية في منح القروض.

-ضعف في المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص.

-غياب المنافسة في هذا القطاع نتيجة احتكار البنوك العمومية لهذا المجال.

[1] سعيدي يحي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة2007 ص103

[2] احمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة** ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1993ص62

و قد تم خلال قانون النقد و القرض 10/90 الذي يعتبر أول قانون مصرفي ينادي بضرورة فتح المجال أمام الأجانب للاستثمار في الجزائر، إصلاح الجهاز المصرفي، و إعادة هيكلة و تطوير آلياته و أدواته و تحسين مستوى أداء العاملين فيه و جعله أكثر مسايرة للتطورات و التوجهات الحاصلة و الإسراع في تهيئته و جعله مجالا من مجالات الخوصصة و قطاعا في خدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب دون تمييز، فإذا توفرت هذه العوامل يمكن حينها امتلاك مناخ استثماري من الناحية المالية.

مشكل العقار: يعتبر الحصول على العقار من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، فالمستثمر يقوم بإيداع طلب الهيآت المكلفة بتخصيص العقارات للحصول على قطعة ارض مناسبة لمشروعه الاستثماري، إلا أن المستثمرين يواجهون عدة مشاكل للحصول عليها تتمثل فيما يلي:

- طول مدة رد الهيآت المكلفة بتخصيص العقار الصناعي، و التي فاقت نسبة 54% من الذين حصلوا على الأراضي الصناعية.
- نقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيآت تخصيص مرة أخرى أمام العقار.
- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة، أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع الاستثمار.

كما أن هناك مشكل يعيق منح العقار، هو مشكل غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية، فعندما تقوم لجنة تنشيط الاستثمارات و تجديدها و ترقيتها بإصدار قرار منح الأراضي للمستثمرين، فانه يستفيد من عقد إداري فقط ، و الذي لا يعترف بقوته القانونية من قبل البنوك التي ترفض قبوله كضمان لمنح القروض، و بالتالي أصبح العديد من المستثمرين يعملون في عقارات وضعيتها القانونية غير مسواة بعد[1].

خلاصة الفصل:

[1] احمد هني ،**اقتصاد الجزائر المستقلة**،مرجع سابق ص63

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح لنا بشكل واضح وجلي أهمية الاستثمار في التطورات الاقتصادية كونه يعتبر ظاهرة إقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وعلى المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الإستثماري، مما جعله مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فالدول النامية عانت الكثير ومازالت تعاني من مشكلة العجز في تمويل استثماراتها ،لذا لجأت للاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لإنعاش اقتصادها علي المستويين المحلي والدولي،وهذا من اجل زيادة تدفق حجم النقد الأجنبي وزيادة مستوي العمالة.

-إن عملية الاستثمار تضبطها عوامل وأسس قد تكون عوامل جذب واستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية أو حتى عوامل طاردة ،فالعوامل المستقطبة تتمثل في التقدم التكنولوجي والعلمي ومدي توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي أما العوامل الأخرى تتمثل في سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ودرجة المخاطرة.كما يعتبر الاستثمار وسيلة لنشر التقنيات والتكنولوجيا الجديدة ،مثل التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية.

وكذلك يمكن استخلاص بان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف عدة تطورات وذلك عن طريق الإصلاحات التي قامت بها الدولة ،وذلك من خلال تطبيق البرامج المتبعة في إطار التنمية الاقتصادية

رغم هذه المميزات فإن الإستثمار الأجنبي المباشر لن يتطور بالقدر المطلوب وأن نمو الإستثمار يقتضي إزالة المعوقات التي تعترضه و العمل على إعتماد سياسة إستثمارية فعالة.

تمهيد:

لطالما تم اعتبار موضوعي البطالة وسوق العمل من بين أهم القضايا و المسائل التي استحوذت على اهتمامات بالغة و كبيرة من طرف الباحثين و الاقتصاديين من حيث التحليل و الدراسة

و تعتبر ظاهرة البطالة التي أصبحت تقلق دول العالم بصفة عامة و تخص الجزائر بصفة عامة و هذا أمام الإمكانيات المحدودة و الاختبارات الصعبة و العراقيل العديدة التي تواجهها الجزائر في حين أن البطالة تعتبر مظهرا من مظاهر الخلل الاقتصادي

يعتبر مفهوم البطالة من بين المفاهيم التي حظيت بأهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث و التحليل لاعتبارها من بين اشد المخاطر و العراقيل التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات،كما تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر و زيادة أعداد الفقراء ،لذا كان لها استحواذ كبير على اهتمام العديد من الباحثين في شتى المجالات و بصفة خاصة في المجال الاقتصادي باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم و ملح

أما بالنسبة لموضوع التشغيل فيعتبر العمل عنصرا من عناصر الإنتاج يتم عرضه و الطلب عليه في سوق العمل كما أن أهمية التشغيل تبرز لنا جليا من حيث انه يعبر و بشكل صادق عن واقع أي مجتمع نظرا لكون كل من التشغيل و العمل محور اهتمام جميع شرائح المجتمع

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم كل مكن البطالة،العمل ،و سوق العمل كما سنتطرق إلى التحليل الكينزي و الكلاسيكي لسوق العمل من خلال إعطاء نبذة عن تحليل الاقتصاديين له كما سنحاول التطرق إلى تحليل خصائص سوق العمل في الجزائر

المبحث الأول: البطالة

البطالة مشكلة إقتصادية خطيرة تتنوع أشكاها و أخطارها من بلد لآخر،كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أوالنامية، وأحدى أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير في طالبي الشغل.

و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة مفهوم البطالة و طريقة قياسها و مختلف أنواعها

المطلب الأول :مفهوم البطالة

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل حول للبطالة لابد أولا من تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل أن من أهم صفات العاطل عن العمل انه لا يعمل ،لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل و بالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل الأطفال و المرضى والعجزة و كبار السن و اللذين أحيلوا إلى التقاعد وهم الآن يقبضون معاشات كما أن هناك بعض الأفراد[1]

القادرين على العمل و لكنهم لا يعملون فعلا ومع ذلك لايمكن اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل مثل الطلبة اللذين يدرسون في الثانويات والجامعات والمعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم بالدراسة، ولهذا لا يصح إدراجهم ضمن العاطلين .كذلك هناك بعض الأفراد القادرين عن العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما لان جهودهم في البحث عن العملِ في الفترة الماضية لم تجدي نفعا، كما أن الإحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين . ًوبالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأ نهم في درجة الثراء التي تجعلهم في غنا عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين[2]

[1] عمر صخري ،**التحليل الاقتصادي الكلي**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2005،الطبعة الثانية ص39

[2] محمود حسين الوادي ،**الاقتصاد الكلي تحليل نظري تطبيقي** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007، الطبعة الأولى، ص 163

و من ناحية أخرى هناك بعض الأفراد اللذين يعملون فعلا ، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل و بالتالي لايمكن إدراجهم ضمن العاطلين .و هكذا نستنتج أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين فحسب الاحصاءات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يكون عمره يتراوح بين 15و 62 عاما و أن يتوفر فيه شرطان رئيسيان هما :

-أن يكون قادرا على العمل

-أن يبحث عن فرصة للعمل

كما يجمع الاقتصاديون و الخبراء و حسب توصيات منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد[1]

كما تعرف عند الإقتصاديين بأنه مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة

و المقصود بالبطالة هو عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه و القادريين عليه أي انها تعني صفة العاطل عن العمل [2]

المطلب الثاني :أنواع البطالة

تعرف البطالة بأنها عدد الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي. و تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات و تختلف تسميات هذه الأنواع بين البحثين و لكننا نلخص هذه الأنواع فيما يلي

الفرع الأول : البطالة الاحتكاكية

هذا النوع من البطالة ذو طبيعة مؤقتة أي أنه قصير الأجل، و بمعنى آخر فإن هذا النوع من البطالة لا يستمر لفترة طويلة.

[1] رمزي زكي ،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ،مجلة عالم المعرفة العدد11 سنة 2010 ،ص11

[2] مصطفى سلمان و آخرون ،**مبادئ الاقتصاد الكلي** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الأردن 2000،ص237

و ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق بين العمل الشاغر (الوظيفة الشاغرة) والشخص المؤهل لتقلد هذه الوظيفة من العاطلين عن العمل، فهذه الوظائف الشاغرة قد تتطلب أشخاصا ذوي مهارات خاصة لا تتوفر في العاطلين عن العمل ، و قد تكون هذه الوظائف الشاغرة في منطقة معينة بينما العاطلون عن العمل ممن تتوفر فيهم مؤهلات شغل هذه الوظائف يتواجدون في منطقة أخرى و لا يدرون عن هذه الوظائف الشاغرة، أي هناك نقص في المعلومات عن الوظائف الشاغرة و متطلباتها. و كمثال على هذا النوع من البطالة الشخص الذي يبحث عن عمل، أو الشخص الذي يغير عمله بعمل آخر[1].

الفرع الثاني: البطالة البنينية (الهيكلية)

و هي نوع من البطالة يستمر لفترة، أي أنه نوع من البطالة طويلة الأجل، و يرجع هذا إلى أن هذه البطالة تحدث نتيجة لتغيرات اقتصادية معينة ، فالتغيرات الاقتصادية التي تحدث يمكن أن تؤدي إلى نقص في الطلب على بعض الأعمال نسبة إلى المعروض منها.

و هناك عدة عوامل تؤدي إلى حدوث التغيرات الاقتصادية مثل التقدم التقني، و التغير في ذوق المستهلك.

فالتقدم التقني بالرغم من أنه يؤدي إلى خفض التكاليف و زيادة الإنتاج، إلا أنه قد يكون له أثر كبير على التوظف في خدمة معينة أو عمل معين. فالتقدم التقني قد يؤدي إلى انخفاض في الطلب على اليد العاملة في خدمة معينة و ذلك لحلول الآلات في هذه الخدمة محل العاملين و هذا يؤدي إلى الاستغناء عن كثير من العاملين مما يؤدي إلى بطالة هؤلاء العاملين، أيضا التغيير في ذوق المستهلك قد يؤدي إلى تغيير في الطلب على بعض السلع مما يؤدي إلى نقص في التوظف و بالتالي حدوث البطالة في مثل الحالة.

و يمكن علاج هذا النوع من البطالة بتسهيل انتقال العاملين من مكان إلى آخر، و كذلك العمل على إعادة تأهيل العاملين لتقلد أعمال أخرى بدل الأعمال التي كسدت بفعل التغيير التقني أو التغيير في ذوق المستهلك. [2]

[1] مصطفى سلمان ، حسام داود و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة، عمان.2000 ، ص39

[2] محمد الخطيب نمر،**التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق** ،دار الوائل للنشر و التوزيع ،القاهرة 2008 ص34

الفرع الثالث: البطالة الدورية

و هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد و التي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج و ما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار و الأجور السائدة، فينكمش الإنتاج و قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال و هذا النوع من البطالة يسمى البطالة العابرة .

و يحدث هذا النوع من البطالة عادة في الاقتصاديات الصناعية فمثلا عندما تم حظر النفط في سنة 1973 من قبل الدول العربية على أمريكا حدث ركود اقتصادي في صناعة السيارات الأمريكية التي تستهلك كمية كبيرة من الوقود مما أدى إلى الاستغناء عن كثير من العاملين في هذه الصناعة و الصناعات الأخرى المرتبطة بها، و هكذا ارتفعت نسبة البطالة في أمريكا في تلك السنة.[1]

الفرع الرابع: البطالة الموسمية

و يحدث هذا النوع من البطالة في موسم معين من السنة عندما يقل الطلب على العاملين في ذلك الموسم، فمثلا في موسم الحصاد يزداد الطلب على اليد العاملة، إلا انه بعد انتهاء موسم الحصاد يصبح هؤلاء العاملون في حالة بطالة.

أيضا المدن السياحية التي تكون على شواطئ البحر تعمل بكامل طاقتها في موسم الاصطياف إلا أن جزءا كبيرا من طاقتها يكون عاطلا في الشتاء[2]

الفرع الخامس:البطالة المقنعة.

يعرف هذا النوع منال بطالة ،بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب إلى الصفر وهذا يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية حيث إن سحب تلك القوة العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا قاعدا بحجم لإنتاج المخطط له ،وقد تلجا حكومات بعض الدول و بصفة خاصة الدول ذات الكثافة

[1] حربي محمد موسى عريقات ،**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**،دار الوائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى 2006 ص 143

[2] حربي محمد موسى عريقات،**مرجع سابق** ص 145

السكانية العالية الى الاعتماد على هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة،من اجل تلافي او تجاوز بعض المشاكل السياسية و الاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة[1]

المطلب الثالث:أسباب البطالة

البطالة مثلها مثل أي متغير اجتماعي آخر يصعب ردها إلى عامل واحد و فيما يلي سوف نقوم باستعراض أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث البطالة و التي تنقسم إلى عدة عوامل نلخصها فيما يلي

الفرع الأول:الأسباب الاقتصادية:و تتلخص فيما يلي:[2]

1-تفاقم أثار الثروة العلمية و التكنولوجية على العمالة ،حيث حلت الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي،و من ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري

2-لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى سياسات انكماشية فكان طبيعيا أن يتم بحجم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات و كان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة

3-انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات الدولية النشاط للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد مما اثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة كثر المال و حبسه عن الاستثمار و الإنتاج بالإضافة إلى احتكار

4-توظيف بعض الشباب في أعمال و أشغال مؤقتة لا تحتاج لخبرات و بأجور متدنية جدا لا تحقق أي هدف و لا تزيد من خبراته فتظل مشكلة البطالة قائمة

5-تحديث و تطوير طرق و أساليب الشغل :وعدم التوسيع في أماكن الإنتاج مما يحدد من احتياج العمل لعمالة جديدة

6-اضطراب التوازن الاقتصادي:الذي ينجم عنه تغيير يطرأ على حركة الاستثمار فإذا حدث رواج تبدو ظاهرة النشاط في الصناعات الإنتاجية جلية ،وذلك ارتفاع أثمان الخدمات و المواد الأولية لتلك الصناعات كما انه أثناء الكساد تهبط حركة العمال ،و تنخفض الأثمان فيؤدي الى استغناء عن عدد من العمال فتتفشى البطالة

[1] محمود حسين الوادي –كاظم جاسم العيساوي –**الاقتصاد الكلي تحليل نظري تطبيقي** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع 2007 الطبعة الأولى ص 166

[2] انور عبد الحافظ عبد الحليم،**مشاكل البطالة و الإدمان** ،دار شباب الجامعة ،الإسكندرية،2008،ص43

7-التغيرات المفاجئة في الإنفاق على الدفاع ،و أوجه الإنفاق الحكومي الإنفاق الحكومي الأخرى كثيرا ما تشجع الطلب و تزايد فرص العمل في مجال ما ،بينما ينتج عنها فائض عرض و بطالة في مجال آخر والعوامل التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ،تضعف دوافع وحدات قطاع الأعمال لتوفير فرص التدريب الذي يتطلب تحسين العلاقة بين الفرص العمل المتاحة و العمل الموجودين و هذا بدوره يسبب بطالة هيكلية

سياسة الحكومة في الالتزام بالجانب الاجتماعي مما يؤدي إلى الاكتظاظ بمواقع العمل و بالتالي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب هذه العمالة التي تشكل عبئا إضافيا يؤثر على مردودية المؤسسة باعتباره يضخم التكاليف و هذا بدوره يؤدي إلى حدوث البطالة المقنعة [1]

المبحث الثاني : تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل

يشكل سوق العمل أحد الأركان الهامة في الاقتصاد الكلي، حيث يمثل نقطة التقاء بين العارضين لقوة العمل مع طالبين لها فيقوم الأفراد بعرض خدمات عملهم التي تعد السلعة محل التبادل في هذه السوق، و أن أي اختلال في سوق العمل، خاصة إذا زاد العرض عن الطلب فإنه يؤدي إلى ظهور أزمة إقتصادية ألا وهي البطالة التي هي هدف دراستنا.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية حول العمل ، وذلك من خلال إعطاء مفهوم واضح العمل ولسوق العمل إضافة للتطرق إلى التحليل الكلاسيكي و الكينزي لسوق العمل

المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول سوق العمل

إن مفهوم عنصر العمل في علم الاقتصاد لا يقتصر غلى الأيدي العاملة في المصانع و المزارع فقط،و إنما يشمل جميع المجهودات البشرية ،الفكرية و الجسدية التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات فالمجهودات التي يبذلها عمال الإنشاء و عمال الزراعة و الصناعة مثلا تدخل ضمن هذا العنصر مثلما تصنف ضمنه مجهودات الأطباء و الأساتذة و المحاميين و الباحثين و هذا هو تعريف عنصر العمل[2]

[1] أنور عبد الحافظ عبد الحليم،**مشاكل البطالة و الادمان، مرجع سابق** ص43

[2]كامل سلمان العاني،الاقتصاد الجزئي المفاهيم و التطبيقات ،دار المريخ للنشر و التوزيع 2007القاهرة مصر،ص606

وهناك بعض الاقتصاديين يستثنون من هذا التعريف الجهود البشرية المهنية، و الفكرية التي تتطلب تدريبيا فنيا عاليا أو تعليما جامعيا متقدما و يشار لهذه الجهود بالرأس المال البشري

الفرع الأول: تعريف سوق العمل

في كل سوق يلتقي مشترون وبائعون، ويتجلى سوق العمل في التقاء المشترون وهم أصحاب الأعمال والبائعون وهم العمال،وتعتبر خدمة العمل السلعة محل التبادل في هذا السوق ولايمكن فصلها عن ممن يقوم بتأديتها

أي أن سوق العمل يعتبر المكان الذي يتم فيه بيع خدمات العمل و شراؤها بالتالي تسعير خدمات العمل

ويعطي كودمان "good man" تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي، فيعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال و التي فيها يشتغل معظم القاطنين[1]

يمكن تعريف سوق العمل إقتصاديا، بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل[2]

ويعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين و البائعين لخدمات العمل، و البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، و المشتري هو صاحب المنشأة و أن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، و بهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع و المشتري[3]

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق،مايلي:

- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العمالية بالنسبة للعمال. كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

[1] ضياء مجيد الموسوي،**سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**،ديوان المطبوعات الجامعية،2007،الجزائر،ص11

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم،**نظرية اقتصاد العمل**،الدار الجمعية للطباعة و النشر،1997،مصر،ص11

[3] مدحت القريشي،**اقتصاديات العمل**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر و التوزيع،2007،عمان،ص24

سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى و لو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين، أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة...

تأثر عرض العرض : و ذلك بسلوك العمال و تفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ،مستوى الدخل،نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

تأثر سوق العمل و ارتباطه بالتقدم التكنولوجي : و تنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

-عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف و بالتالي تظهر البطالة.

-تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة و مستوى تعليمي أعلى.

سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب و العرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الإقتصادي[1]

المطلب الثاني : الطلب على العمل

هو أحد جانبي سوق العمل بحيث يشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين و يتميز الطلب عن العمل بأنه طلب مشتق أي رب العمل يطلب ليس من أجل استهلاكه بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه. ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية.

كما إن الطلب على العمل يمثل احتياجات المنتجين من العمال وهذا يرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجرة الحقيقية والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار ($\frac{w}{p}$) وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجرة النقدية.

لا يوجد اختلاف بين دالة الطلب على العمل عند كينز و عند الكلاسيك فعند توفر حالة المنافسة التامة يتحقق شرط تحقيق أعلى الأرباح عندما يتساوى الأجر النقدي مع الإنتاجية الحدية للعمل

[1] شلالي فارس،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2004،ص11

$L^d = L^d(w) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$

$W = MPL \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$

حيث:W: يمثل الأجر النقدي (الأسمي) وMP: مستوى الاستخدام

و في دالة الإنتاج عند افتراض ثبات رأس المال ،يعتمد مستوى الإنتاج على كمية العمل المستخدمة

$Y = f(l) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$

حيث أن :

Y : حجم الإنتاج الحقيقي

L : مستوى الاستخدام

بشرط أن :[1]

$$\begin{cases} Y(L)' > 0 \\ Y(l)'' < 0 \end{cases}$$

1-الطلب الكلي على العمل : الطلب الكلي على العمل عبارة عن الجمع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية على العمل من قبل المؤسسات الاقتصاد الوطني ،و يعبر الطلب الكلي على العمل بالمعادلة التالية :

$w = W/P = f(l) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$

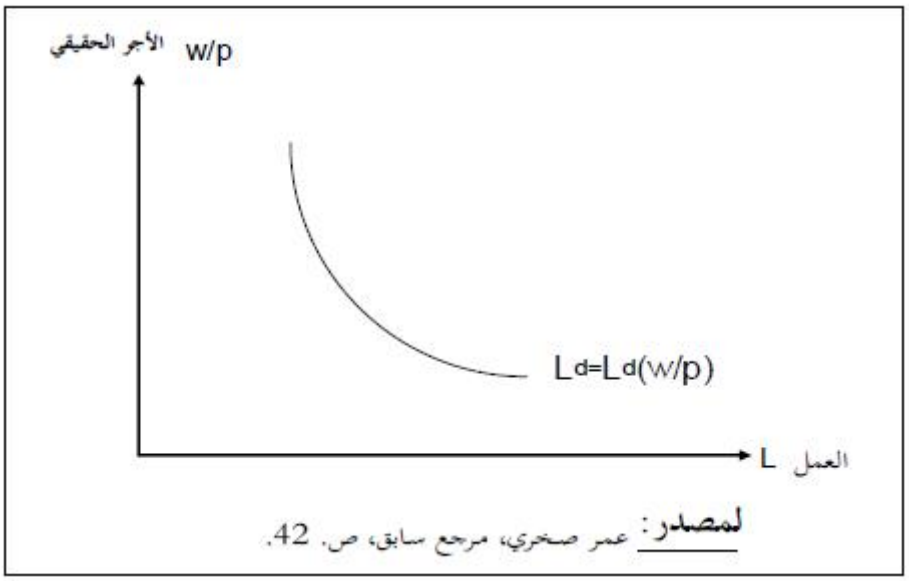
$W = pf(l) \dots\dots\dots\dots\dots (5).$

حيث يكون منحنى الطلب على العمل سالب الميل ،كما في الشكل رقم أدناه[2]:

الشكل (2-1):منحنى الطلب على العمل

[1] شلالي فارس،مرجع سابق ص12

[2]صغيري سيد علي ،مرجع سابق ،ص 39



لمصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص. 42.

المطلب الثالث :عرض العمل

يعتمد قرار العمل الفردي على تفاضل العامل بين الراحة و العمل أي أن العامل يفاضل بين الدخل الحقيقي والراحة للوصول إلى اكبر إشباع ممكن ،وسوف نشير إلى رمز الدخل بالرمز (Y^S) أي مستوى الدخل الحقيقي الذي يستلمه العامل بغض النظر عن إدراك العامل مستوى السعر السائد ،كذلك نشير بالرمز (W) للتعبير عن معدل الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل ،وهو عبارة عن معدل الأجر الاسمي مقسوما على معدل السعر الذي يتأثر به العامل $(\mathbf{P^S})$ ،**وهو** يختلف عن معدل الأجر الواقعي من حيث الاختلاف بين معدل السعر الذي يتأثر به $(\mathbf{P^S})$ ومعدل السعر الفعلي $(\boldsymbol{P})$ [1]

و يفترض أن العامل يقضي بعض ساعات يومه في العمل للحصول على دخل حقيقي (Y)،وساعات اخرى للتمتع بالراحة (S) ،وان قدرة العامل على تحقيق اكبر إشباع ممكن ،أو كما سنطلق عليه بمفهوم المنفعة (U) يعتمد على ساعات اليوم ومعدل الأجر الحقيقي ، وعلى ذلك يعبر عن دالة المنفعة بالتالي

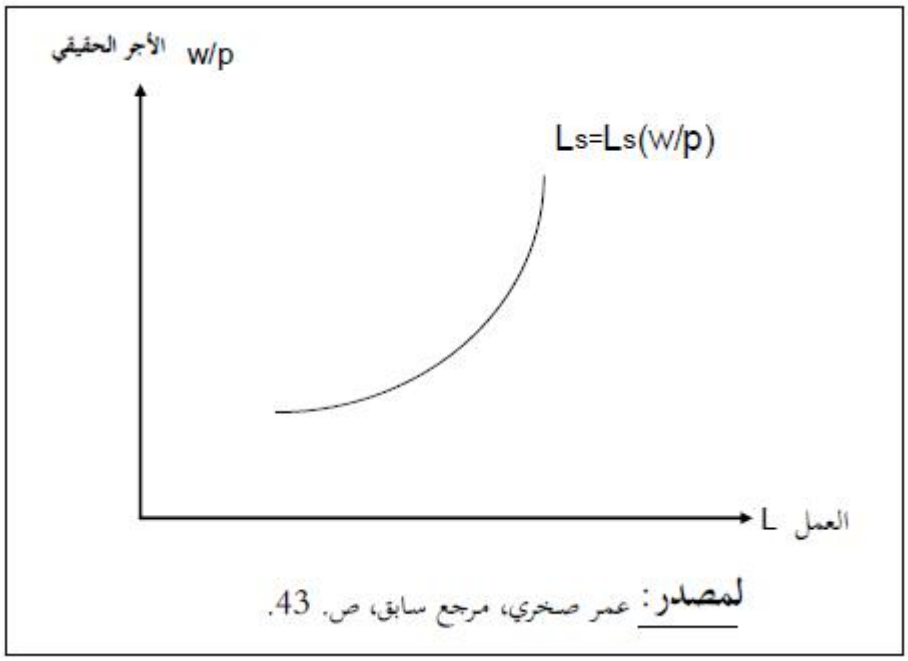
$$U = u(Y^S, S) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (06)$$

[1] صغيري سيد علي مرجع سابق ص39

يحاول العامل تحقيق اكبر منفعة تحت قيد أن دخله الحقيقي عبارة عن أجره الحقيقي مضروبا في عدد ساعات العمل المبذولة ومن ثم فان ساعات عمله (n) يساوي عدد الساعات(H) ناقص عدد الساعات التي يتمتع بها في الراحة(S) وعلى ذلك فان قيد الميزانية التي يواجهه العامل :

$$Y^S=\frac{W}{P^S}^{**}(H-S)=W^S(H-S)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(07)$$

الشكل(2-2):منحنى عرض العمل الكلي



لمصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص. 43.

المبحث الثالث:تحليل سوق العمل

لقد حظيت دراسة سوق العمل بقسط وافر من طرف المدارس الاقتصادية الكبرى على وجه الخصوص ، فموضوع التشغيل ما كان ليحظى بهذا القدر من البحث والتنظير لولا ارتباطه بموضوع أو إشكالية البطالة التي أصبحت مصدر قلق حقيقي لكل البلدان على حد سواء ، ذلك لأن تداعياتها ومخلفاتها تمتد إلى أبعد من الجانب الاقتصادي وعلى وجه الخصوص الجانب الاجتماعي ولهذه الاعتبارات وغيرها فإن موضوع وأهداف بحثنا يملي علينا ضرورة تناول وتحليل الاتجاهات الفكرية التي تصب في هذا الإطار

المطلب الأول :التحليل الكلاسيكي لسوق العمل :

لقد كان الفضل للاقتصاديين الكلاسيك في فسح المجال للمدارس اللاحقة للاهتمام بجانب البطالة و لعل اهتمام الكلاسيك بالبعد الاجتماعي و السياسي في الظاهرة الاقتصادية ،هو الذي يفسر لنا لماذا لقيت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم ،باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية و السياسية ،و ما يميز هذه المدرسة في تحليل سوق العمل نجد[1]:

-الكلاسيكيون اعتمدوا في تحليلهم على الأجل الطويل

-يرون أن التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه يتم بشكل تلقائي ،وعنده يحدث التشغيل الكامل

-ينادي الكلاسيكيون بعدم تدخل الدولة إلا لتأدية وظائفها في مجال الأمن و الأشغال و الخدمات العامة

-يرفضون التدخل النقابي عند انخفاض الأجور و حدوث البطالة[2]

أولا: توازن سوق العمل عند الكلاسيك

إن حجم الاستخدام لليد العاملة سواءا في إطار الاقتصاد ككل أو في إطار المؤسسة الفردية ،يعتمد على وضعية العرض و الطلب على العمل ولذا فلا بد من دراسة كل من عرض العمل و الطلب عليه ثم نقابلها لنصل إلى وضعية التوازن[3]

1 -الفرع الأول: طلب العمل: (ND)

إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي ،بمعنى إن أصحاب المؤسسات لايطلبون عمالا جدد إلا في حالة انخفاض الأجور الحقيقية وهذا يعني بان الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي

فإذا رمزنا ب (ND) للطلب على العمل و ب(W)للأجر الاسمي (النقدي) و (P) المستوى العام للأسعار فان (W/P) يسمى بالأجر الحقيقي و رياضيا يمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية :

$$(w/p)= Nd=fd:f'd(w/p) <0.....(08)$$

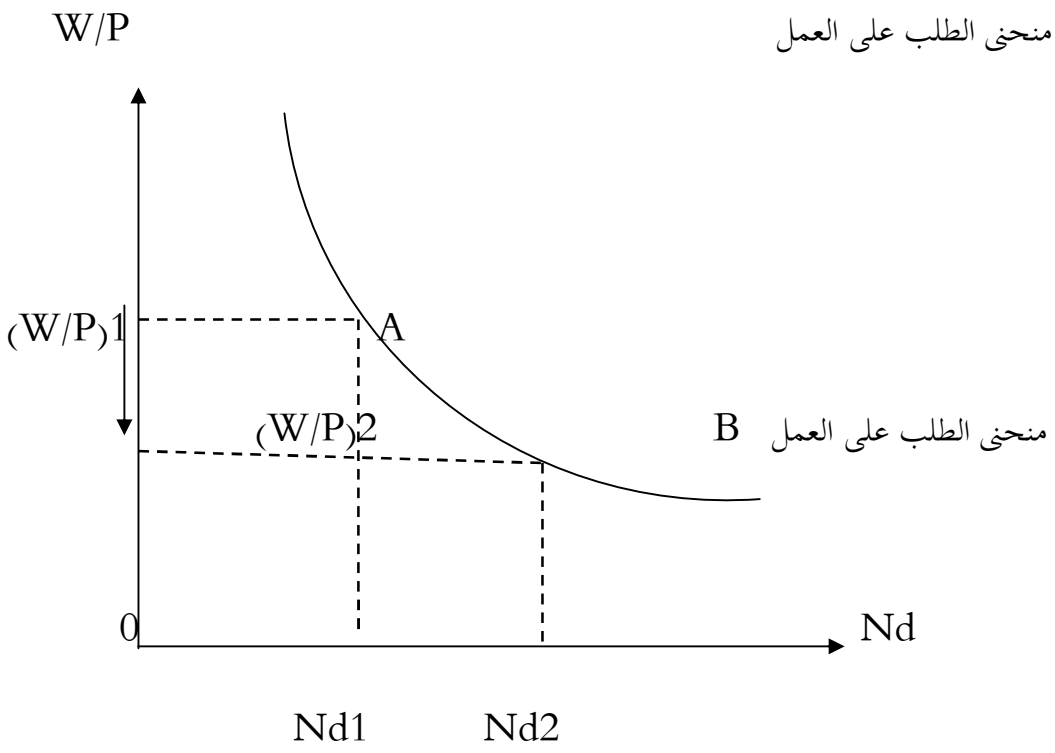
[1] محمد فرحي،**التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول ، دار الاسامة للطبع و النشر و التوزيع ،الجزائر 2004 ص60

[2] محمد فرحي، ،مرجع سابق61

[3] نزار سعد الدين عيسى،**مبادئ الاقتصاد الكلي** ،الدار العلمية الدولية ،عمان 2001،ص 219

وهذا يؤكد وجود علاقة عكسية بين (nd)و (w/p)حيث كلما زادت (w/p)سيؤدي الى تخفيض في الطلب على العمل من الصحاب المؤسسات و بيانيا يمكن توضيح ذلك كما يلي:[1]

الشكل (2-3):منحنى الطلب على العمل



المصدر:بريتش السعيد ،مصدر سابق ،ص 73

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على أي سلعة وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال(Nd) و سعرها (W/P) أي معدل الأجر الحقيقي للعامل أو لساعة العمل

ويجدر بنا الإشارة إلى الملاحظات التالية المتعلقة بالاستدلالات الكلاسيكية

1- إن البرهان الكلاسيكي يستند في الواقع على سلوك المستحدث الفرد في ظل المنافسة التامة، إذ أن هذا المستحدث يكون هدفه الأساسي تحقيق الحد الأقصى من الربح

ولبلوغ هذا الهدف ،فانه يزيد إنتاجه إلى غاية النقطة التي تتساوى عندها قيمة الإنتاج الحدي مع تكلفة الإنتاج

وهذا يعني بان صاحب المؤسسة الإنتاجية من وجهة نظر الاستخدام ، يستعمل عمالا إضافيين إلى حد بلوغ لنقطة التوازن بين قيمة الناتج الحدي للعمل و تكفلة الحدية

[1] بريتش السعيد ،**مرجع سابق** ،ص 73

إن قيمة الناتج الحدي للعمل هي عبارة عن حاصل ضرب الناتج الحدي الطبيعي للعمل لابسعر البيع للوحدات المنتجة

وأما التكلفة الحدية للعمل فتتمثل في النفقات الإضافية الناتجة عن استخدام عنصر عمل جديد (إضافي) ، ونعبر عن التحليل السابق كما يلي

-قيمة الناتج الحدي للعمل $f'(l)$ .P -التكلفة الحدية للعمل W

ويتحقق الحد الأقصى من الربح في ظل المنافسة الكاملة إذا كان

$$f'(l).P = w \qquad f'(l) = w/p$$

2-لنفرض أن هذا الشرط قد تحقق ، و حيث أن الناتج الحدي للعمل متناقص أي $f'(l) < 0$ ولذلك نلاحظ بان تخفيض الاجر الحقيقي (w/p)هو الحل الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل ،و يمكن الوصول إلى تخفيض (w/p) بطريقين:

*إما أن تخفض في الأجر الاسمي (W)مع بقاء سعر البيع (P) ثابتا مما يؤدي إلى انخفاض (w/p)

*وإما بارتفاع في الأسعار (P) مع بقاء الأجر الاسمي (W) ثابتا مما يؤدي إلى تخفيض (w/p)

وعندنا ينخفض معدل الأجر الحقيقي يدفع المستحدث نحو زيادة الطلب على عنصر العمل[1]

2-عرض العمل (NS):

إن عرض العمل (NS) في النموذج الكلاسيكي هو تابع متزايد لمعدل الأجر الحقيقي (w/p)حيث

$NS = f's(^{W}/$

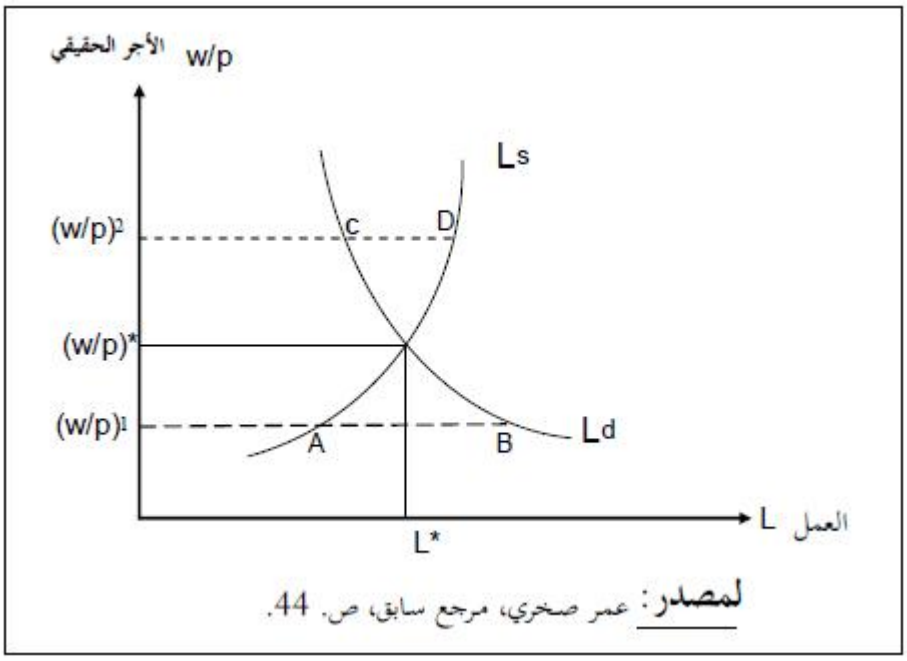
هذه العلاقة تستند على الفرضية التي تقول بان العمال عندما يقولون بعرض خدماتهم في سوق العمل ،فإنهم يبحثون عن زيادة دخولهم إلى دخولهم إلى الحد الأقصى، و يسلكون نفس الأسلوب الذي يتبعه المستحدث من

[1] بريتش السعيد ،مرجع سابق ،ص74

اجل زيادة أرباحه للحد الأقصى ، وهكذا فان الأجر الذي يقبضه العمال بمثل العائد الذي يطلبونه لتعويض مما فقدوه من منفعة العمل أو ما بذولوه من جهد في الإنتاج

وهذا الأجر هو الأجر حقيقي أي قوة شرائية ،لان المنفعة التي يحققها الأجر يعبر عنها باستهلاك كمية معينة من السلع و الخدمات ن،وبناء على ذلك فان الكلاسيك يفترضون أن العامل يكون قادرا على التمييز بين القيمة الاسمية الحقيقية للنقد ،أي يتأثر بالوهم النقدي

3–**توازن سوق العمل**: يمكن توضيح توازن سوق العمل بيانيا كما يلي :



لمصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص. 44.

إن نقطة تقاطع المنحنيين في تحدد لنا التشغيل الكامل الذي يحقق المساواة بين طلب العمل و عرضه وكذلك معدل الأجر الحقيقي للتوازن أو معدل الأجر الحقيقي عند الاستخدام الكامل

المطلب الثاني :التحليل الكينزي لسوق العمل

يرى كينز أن السوق لا يتجه نحو التوازن التلقائي الذي يحقق الاستخدام الكامل كما يرى دعاة المدرسة الكلاسيكية ،إذ يمكن أن يحدث التوازن في مستوى اقل من الاستخدام الكامل

و حسب نظرية كينز دائما فان السوق يعاني من مشكلين أساسين و لا يمكن ان يتم معالجتها بشكل تلقائي وهما

– احتمال أن يقع الاقتصاد في حالة كساد و لفترة طويلة كما حدث في الثلاثينيات

– يرى أن الاقتصاد غير مستقر و قد يحدث من خلاله حالة توازن تحقق الاستخدام التام و لكن قد ينتقل من حالة التوازن هذه إلى حالة توازن أخرى ولكن دون أن يقترن ذلك باستخدام التام

فمفهوم البطالة عند كينز مقترن بانخفاض الطلب الكلي .ما يميز التحليل الكينزي هو الاختلاف في تحليل دالة العرض عن النظرة الكلاسيكية في نظريته العامة فيرى أن العمال يرفضون أي انخفاض في الأجور النقدية بغية رفع مستوى الاستخدام التام ، في حين نجد أنهم لا يعارضون تخفيض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع مستوى الأسعار

:" فحسب كينز يعتبر هذا التصرف عقلاني و رشيد بحيث أن تخفيض الأجور النقدية تتأثر به فئة معينة فقط أما التخفيض في الأجور النقدية فتتأثر به فئة معينة فقط أما التخفيض في الأجور الحقيقية فيتأثر به الجميع بالتساوي دون أن يؤدي ذلك إلى تغير أجورهم الحقيقية النسبية، و يطلق على البطالة الكينزية بالبطالة الإجبارية ،و تحدث عندما يرغب العاطلين عن العمل العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد ،غير أن فرصة العمل غير متاحة[1].

وحسب كينز فان البطالة الإجبارية هي تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجر الحقيقي (انخفاض معدل الأجر الحقيقي)

– بقي عرض العمل أعلى من مستوى الاستخدام السائد

–بقي الطلب على العمل اكبر من مستوى الاستخدام[2]

ا– الطلب على العمل :لايختلف كينز عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل ،فنموذج الدالة المعبر هو نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير و له نفس الخصائص $Y=F(N)$

مع كون:

[1] احمد فريد مصطفى ،تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،مصر،2000،ص110

[2] نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الثقافة ،الدار العلمية الدولية عمان 2001،ص219

$$\begin{cases} d \longrightarrow \dfrac{F(N)}{dn} > 0 \\ d^2 \longrightarrow \dfrac{F(N)}{dN^2} < 0 \end{cases}$$

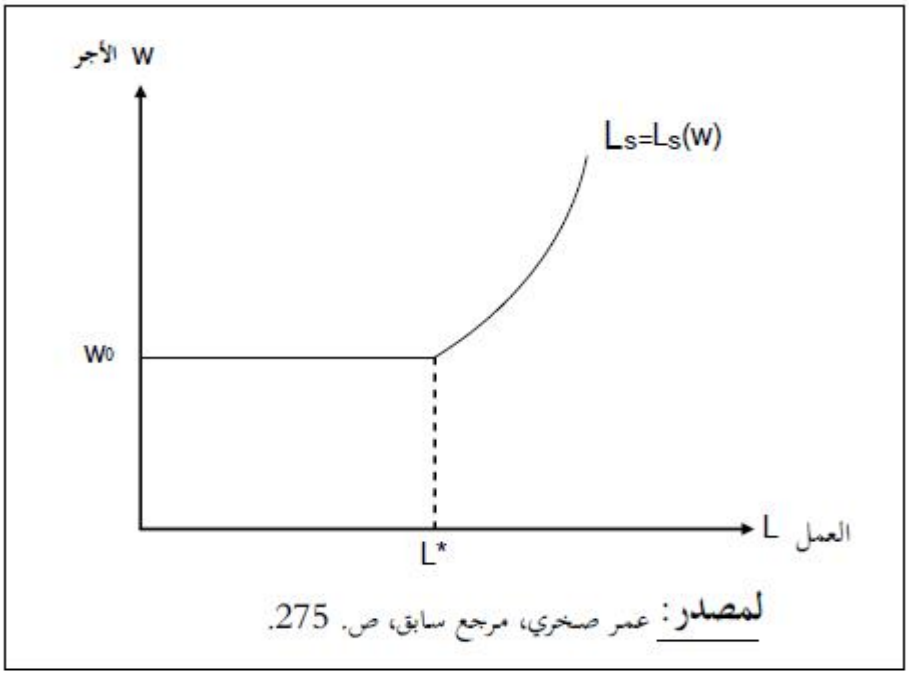
غير أن كينز لما تناول موضوع الطلب على العمل تناوله تحت تسمية الطلب الفعال و معناه أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع

ب–عرض العمل: في التحليل الكلاسيكي يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي مما يجعل استجابة دالة عرض العمل الكلاسيكي سريعة التغير في P

في حين أن دالة عرض العمل في التحليل الكينزي تعتمد على الأجر النقدي ،نظرا لعدم الاستجابة للتغير في P ،و الجمود يعني عدم إمكانية انخفاض الأجر دون مستوى معين ،نظرا لوجود قوى احتكارية مؤسسية في سوق العمل

ويمكن التعبير عن دالة عرض العمل الكينزية كالتالي :[1] $N'=F'(W)$

الشكل(2–4): دالة عرض العمل الكينزية



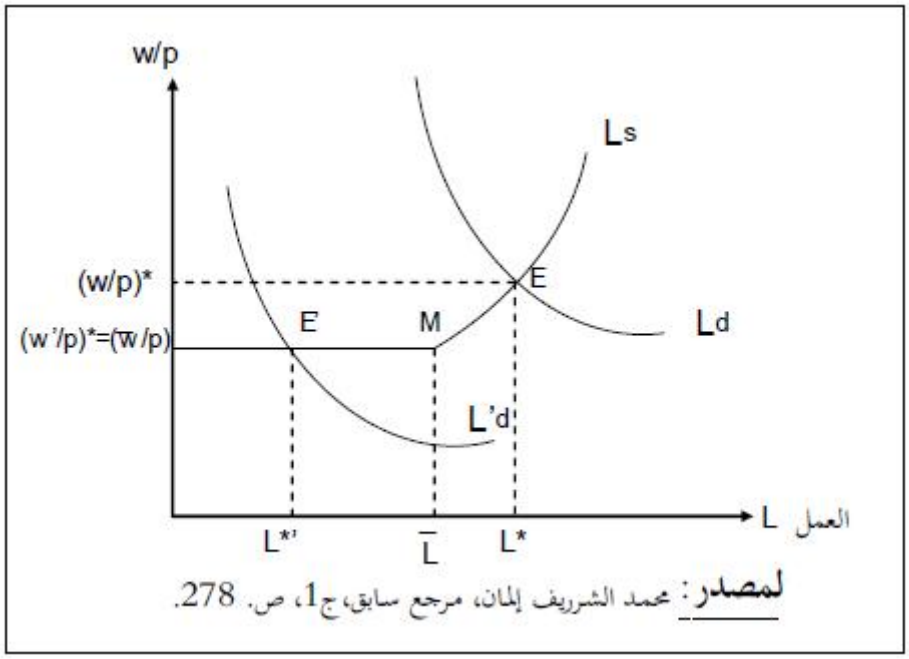
لمصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص. 275.

[1] محمد شريف المان، مرجع سابق ،ص208

يتكون منحنى عرض العمل عند كينز من جزأين ،عند مستوى $\overline{W}$ و هو الحد الأدنى للأجر الاسمي عندما يتم توظيف كل الذين يرغبون في العمل بهذا الأجر ،و إذا ما اريد زيادة حجم العمل فلا بد من رفع معدل الأجر الاسمي[1] (W)

ج- التوازن :

الشكل(2-5) : مستوى التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل الكينزي



لمصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ج1، ص. 278.

من المنحنى نلاحظ انه عند النقطة (E)يتحدد حجم الطلب و حجم العرض و كذلك معدل الاجر الاسمي و الحقيقي التوازن[2]

ومن الملاحظ أن هذا التوازن هو استخدام غير كامل و حجم البطالة غير الإرادية يقاس بالفرق N2-N1

مقارنة بين نظرية كينز و النظرية الكلاسيكية:

[1] ضياء مجيد الموسوي،مرجع سابق ،ص 336

[2] ضياء مجيد الموسوي ،مرجع سابق ،ص 337

1-الطلب الكلي والعرض الكلي:يرفض كينز فكرة أن الطلب الكلي يساوي دائما العرض الكلي و أن النظام الاقتصادي يتجه نحو الاستخدام الكامل بصورة تلقائية فالاستخدام الكامل حسب النظرية الكينزية يعتبر حالة استثنائية و أن التوازن عند اقل من المستوى الاستخدام الكامل هو الحالة الاعتيادية

2-الأجور و الأسعار: يرفض كينز قبول فرضية المرونة التامة في الأجور و الأسعار التي ترتكز عليها النظرية الكلاسيكية في تحليلها حول تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل و يعتقد كينز بان النظام الاقتصادي المعاصر قد ابتعد كثيرا

عن الاقتصاد الذي كان سائدا في القرنيين 18 و 19 حيث انه يتميز بوجود نقابات العمال التي تتمتع بقوة تساوميه كبيرة لحماية مصالحها و مقاومة أي انخفاض في الأجور

3- التوازن: تؤكد النظرية الكينزية بأنه لا وجود لما يسمى بالآلية التلقائية التي تؤدي إلى القضاء على البطالة و إعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل [1]

[1] محمود حسين الوادي ،كاظم جاسم العيساوي ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،الطبعة الأولى 2007، ص 163

المطلب الثالث: واقع سوق العمل في الجزائر:

شهدت الجزائر و لا تزال تشهدت تحولات عميقة في على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، وهذا التحول بطبيعة الحال هو نتيجة لعوامل و لتراكمات فرضت على الجزائر مجاراة متطلبات السوق العالمية خاصة على المستوى الاقتصادي الذي تعد مسالة التشغيل مرآته و حجر زاوية فيه. وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل واقع سوق العمل في الجزائر

الفرع الأول: تطور مؤشرات سوق العمل: لتوضيح تطور مؤشرات سوق العمل نقدم بعض المعطيات في الجدولين التالين:

جدول رقم (2-1): تطور السكان حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة (2006- 2011)

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على نشرات النشاط، العمل و البطالة في الجزائر ،الديوان الوطني للاحصائيات.

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي السكان الناشطين	10.109.645	9.968.906	10.315.000	10.544.000	10.812.000	10661
إجمالي لسكان المشتغلين	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000	9.735.000	9599
إجمالي السكان البالغين	23.810.457	24.377.543	24.727.000	25.453.000	25.922.000	28265.0
إجمالي السكان البطالين	1.240.841	1.374.663	1.169.000	1.072.000	1.076.000	1062
إجمالي السكان	33.132.633	33.729.406	34.378.000	35.214.000	35.849.000	38.1813

جدول رقم (2-2): تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (2006- 2011)

البيان / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة النشاط الإقتصادي	%42.5	%40.9	41.7	%41.4	%41.7	%40
نسبة التشغيل	%26.8	%25.0	26.6	%26.9	%27.2	%36
نسبة العمالة	%37.2	%35.3	37.0	%37.2	%37.6	%38
نسبة البطالة	%12.3	%13.8	11.3	%10.2	%10.0	%10.0

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نشرات النشاط، العمل و البطالة في الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن تغيرات في مؤشرات سوق العمل كانت طفيفة خلال الفترة 2006-2010، لأن الزيادات في إجمالي السكان الناشطين و إجمالي السكان المشتغلين لم تكن معتبرة، في حين تقدر الزيادات في إجمالي السكان و إجمالي السكان البالغين بحوالي 3 مليون إلى 3.5 مليون، أما فيما يخص إجمالي السكان البطالين فأعلى عدد سجل في 2007 والذي قدر بـ 1.374.663 أي بنسبة 13.8 أقل عدد سجل في 2010 والذي قدر بـ 1.076.000 أي بنسبة 10.0% مما يدل على سعي الحكومة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، وكما توضح مؤشرات سوق العمل فإن أعلى نسبة للنشاط الإقتصادي سجلت في سنة 2006 بـ42.5% وأقل نسبة سجلت في سنة 2007 بـ 40.9%، في حين أعلى نسبة التشغيل و نسبة العمالة سجلتا في سنة 2010 بـ 27.2% و 37.6% على التوالي.

الفرع الثاني : النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سنة 2011:

فيما يلي بعض الإحصائيات والمعطيات عن النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سنة 2011 موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): مخطط السكان الناشطين لسنة 2011

البيان	الحضر			الريف			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
السكان المشتغلين	**5234**	**1126**	**6360**	**3027**	**348**	**3375**	**8261**	**1474**	**9735**
أرباب العمل و أحرار	1532	308	1840	891	144	1034	2423	452	2874
أجراء دائمون	1883	473	2356	796	56	852	2679	529	3208
أجراء غير دائمين و متمرنون	1693	291	1984	1189	77	1265	2882	368	3250
مساعدات العائلية	127	54	181	151	72	223	278	125	404
السكان البطالين	**494**	**260**	**754**	**234**	**87**	**322**	**729**	**348**	**1076**
السكان الناشطين	**5729**	**1386**	**7115**	**3261**	**436**	**3697**	**8990**	**1822**	**10812**
نسبة البطالة	**8.6%**	**18.8 %**	**10.6%**	**7.2%**	**20.1 %**	**8.7%**	**8.1 %**	**19.1%**	**10.0 %**
نسبة النشاط الإقتصادي	**67.5%**	**16.3 %**	**41.9%**	**71.5%**	**9.9%**	**41.3%**	**68.9%**	**14.2%**	**41.7 %**

المصدر: مديرية التقنية المكلفة بإحصائيات السكان و العمل، نشرة حول النشاط، العمل و البطالة في الثلاثي الرابع 2011، العدد رقم: 564، الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2011.

خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011 بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 10812000 شخص خلال شهر سبتمبر 2011. حيث قدرت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41.7 ب68.9% لدى الذكور و14.2% لدى الإناث.

و تدل نتائج المسح وجود تباينات معتبرة حسب الجنس و منطقة الإقامة والمستوى التعليمي. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل. حيث ترتفع نسبة النشاط لدى الإناث في الحضر مقارنة بالريف (16.3% مقابل 9.9 % على التوالي). ويبدو أن المستوى التعليمي العالي و الشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل، حيث تبلغ نسبة النشاط لدى ذوات المستوى الجامعي 40%، بينما ترتفع إلى 68.3 % لدى حاملات الشهادة الجامعية.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ 9735000 شخص، أي بنسبة 27.2 % من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية 15.1% من إجمالي المشتغلين أي 1474000مشتغلة.

وفيما يخص نسبة العمالة و التي تعرّف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت 37.6 %على المستوى الوطني (63.3% لدى الذكور و 11.5% لدى الإناث). و تظهر النتائج أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء (33.4% أجراء دائمون، 32.9% أجراء غير دائمين و متمرنون) بينما يشكل المستخدمون و ذوي المهن المستقلة 29.5 %من إجمالي اليد العاملة ،أما المساعدون العائليون فيمثلون 4.2 % (3.4% لدى الذكور و 8.5% لدى الإناث)

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب القطاع النشاط الاقتصادي هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (55.2%) يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية (19.4 %) و الصناعة (13.7%) و أخيرا القطاع الزراعي بنسبة 11.7 %.

و تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل حوالي ثلثي المشتغلين و بلغ بذلك إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 6390000، كما ترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع عند الذكور لتبلغ 67.7 %، بينما تمثل 54.2 % من إجمالي العمالة النسوية.

أما فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـ 1076000 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 10.0 % على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجل نسبة 8.1 % لدى الذكور و 19.1 % لدى الإناث.

و يبدو أن ظاهرة البطالة تمس الشباب بصفة غالبة إذ تبلغ هذه النسبة لدى الفئة البالغة ما بين 16 و 24 سنة 21.5 % أي ما يعادل شاب ناشط واحد من ضمن خمسة،بينما نسجّل نسبة 7.1 % لدى البالغين 25 سنة فأكثر.و تجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى الجامعيين و حاملي الشهادات حيث تتفاوت النسبة مابين 7.3 % لدى الأشخاص بدون شهادة إلى 21.4 % لدى حاملي الشهادات الجامعية (11.1% لدى الذكور و 33.6% لدى الإناث)[1].

هذا، وقد بلغ عدد البطالين الذين اشتغلوا سابقا 417000 أي 38.7% من إجمالي البطالين، تتوزع حسب الجنس إلى 313000 ذكر و 104000 أنثى. و تتميز هذه الفئة بالشباب (68.5 % يتراوح سنهم ما بين 20 و 34 سنة) بينما كان يشتغل 80.4% منهم كأجير غير دائم و 67.7% في القطاع الخاص ، كما صّرح 38.5 % منهم أنهم فقدوا وظائفهم منذ فترة لا تتعدى السنة الواحدة.

[1] بوخرس عبد الحميد،اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل، للملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة 2007

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالعمل والبطالة ،وكيفية قياس كل منهما كما تطرقنا إلى أهم أنواع البطالة وأسباب ظهورها بالإضافة إلى الآثار السلبية الناجمة عنها سواء كان ذلك علي الصعيد السياسي أو الاقتصادي

أما المبحث الثاني فقد حاولنا تلخيص مختلف النظريات المفسرة لسوق العمل وقد تبين أن هناك جدل أي عدم التوافق بين المفكرين الاقتصاديين، فالنظريات القديمة كانت لها أوجه مختلفة ومع ظهور المدرسة الكلاسيكية

والنيوكلاسيكية فقد بينت مفاهيم جديدة وهي أن سوق العمل دائما في حالة توازن تلقائي وهذا يعني انه يتحقق التوازن عند الكلاسيك في ظل المنافسة التامة وتحقيق اكبر ربح عندما يتساوي عرض العمل والطلب علي العمل ،ويتحقق مع معدل الأجر الحقيقي .ومنه لايوجد اختلاف بين دالة الطلب علي العمل عند كينز ودالة الطلب على العمل عند الكلاسيك أما الاختلاف فهو في عرض العمل حيث يفترض الكلاسيك أن عرض يتحدد بمعدل اجر حقيقي ،ويعتبر كين زان مايحدد العرض هو معدل الأجر الاسمي،وافترض بان العمل معرضون للخداع النقدي

كما تطرقنا إلى واقع سوق العمل في الجزائر من خلال توضيح مؤشرات تطور سوق العمل في الجزائر و الاستعانة ببعض البيانات و تحليلها لمعرفة واقع هذا السوق .

الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ VECM

تمهيد:

قد تعددت و تنوعت العديد من الدراسات الهادفة لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل ،كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف وتبعا لذلك فقد تنوعت النتائج التي توصل إليها الباحثون

ويعتبر الهدف الأساسي من بحثنا هو دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر وسنحاول من خلال هذا الفصل قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر للفترة (2014/1970)وذلك باستعمال النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM) وهذا انطلاقا من معطيات سنوية مأخوذة من عدة مصادر تمثلت عموما في:البنك الدولي ،الديوان الوطني للإحصائيات و تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)وتقرير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول:وقد خصص للدراسة النظرية للمنهج المستخدم

المبحث الثاني:تم فيه تقديم النموذج و دراسة متغيرات الدراسة من حيث الاستقرارية و السببية

أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج (VECM)

المبحث الأول: عموميات حول السلاسل الزمنية

قبل التطرق إلى نموذج قياسي أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير "نموذج تصحيح الخطأ "، أو في المدى الطويل "علاقة التكامل المتزامن، فانه من الضروري دراسة متغيرات السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير . ومنه نقوم بدراسة درجة استقرارها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية ومن ثم إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في التكامل المتزامن.

المطلب الأول:مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية.

من المعروف انه يمكن تصنيف البيانات التي يتم تحليلها إحصائيا إلى نوعين من البيانات هما بيانات إقطاعية وكذلك بيانات السلال الزمنية ومنه:

- بيانات قطاعية :وهي البيانات عن نشاط معين لنفس الفترة الزمنية ،أي أنها تعبر عن مستوي أفقي ،وبالتالي فهي لاتدخل في التحليل ،ومثال ذلك بيانات الإنتاج أو الاستهلاك لقطاعات مختلفة خلال سنة معينة أو شهر معين .

- بيانات سلاسل الزمنية:وهي بيانات عن ظاهرة معينة خلال مدي زمني يعبر عنه كفترات زمنية .وهي المعنية بالدراسات في هذا المبحث[1].

الفرع الأول:تعريف السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني ،بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمي مستوي السلسلة .وبمعني أخر هي متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية "اسبوع،شهر،سنة،...."او هي مجموعة من المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن.

الفرع الثاني:المؤشرات الأساسية للسلسة الزمنية:[2]

وهي مجموعة المؤشرات تقيس سرعة تغير الظاهرة المدروسة خلال فترة زمنية معينة ،أهمها التغير المطلق ،معدل النمو،معدل الزيادة إن حساب هذه المؤشرات قائم علي مبدأ المقارنة فيما بين المستويات السلسلة الزمنية ،وعادة ما تجري هذه المقارنة بالنسبة لمستوي معين من السلسلة الزمنية ،يستوي الأساس ،وغالبا ما يكون مستوي متوسط الظاهرة لعدة فترات زمنية ،خاصة عند السلاسل الزمنية شديدة التقلبات.

الفرع الثالث: مركبات السلسلة الزمنية واختبارات الكشف عنها :

تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية ،والعلاقة الزمنية هذه قد تأخذ أشكالا مختلفة ،وعادة ما تكون السلاسل الزمنية ذات اتجاه واحد،فهي منتظمة حيث تتكرر دوريتها بنفس الصغية كل سنة أو ذات تغير عشوائي لعناصر مرتبطة ذاتيا ،أي كل قيمة مرتبطة بالقيم السابقة وتغيير بواسطة أو بسبب عامل عشوائي .

1-مركبات السلسلة الزمنية :

نقصد بها العناصر المكونة للسلسة الزمنية ،وهذا بهدف معرفة سلوك السلسة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي :

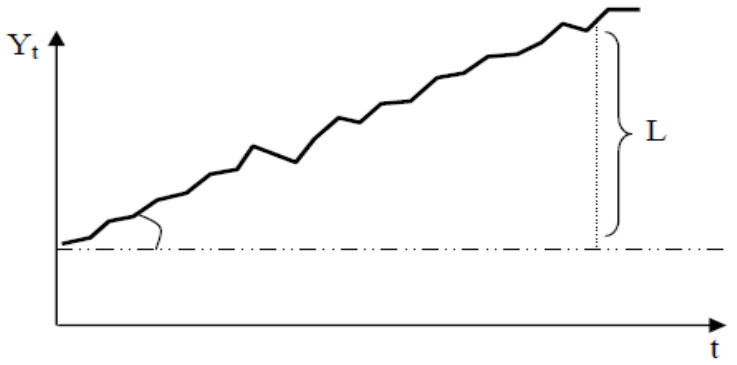
***الاتجاه العام : La Tendance genrale**

[1] سعيد هتهات ،دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2005ص130

[2] سعيد هتهات ،مرجع سابق ص131

هو النمو الطبيعي للظاهرة ،حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن ،سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب ،إلا أن هذا التطور لايلاحظ في الفترات القصيرة ،بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة ويرمز له بالرمز Tوالشكل التالي يوضح حالة حالة وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة

الشكل3–1: يوضح حالة وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة



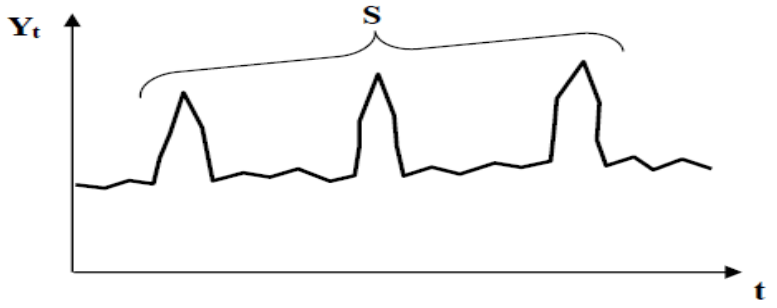
[1]

2–التغيرات الموسمية (الفصلية)Les Variations Saisonnieres :1

التغيرات التي تحدث بانتظام في الوحدات الزمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية،أو هي تقلبات تتكرر علي نفس الوتيرة كل سنة ،ويرمز لها بالرمز .Sوكمثال لهذه التغيرات نأخذ :العطل والايجازات .

والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنيةtY:

الشكل (3–2):يوضح حالة وجود مركبة الموسمية في السلسلة الزمنية



[1] سعيد هتهات ،مرجع سابق ص133

3-التغيرات الدورية :

تنعكس هذه المركبة في السلاسل الزمنية الطويلة الأجل ،والتي تبرز انتقال اثر الأحوال الاقتصادية مثلا ،وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية ،وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فان طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنما يتراوح عادة بين03 الى 10 سنوات ،وبالتالي يصعب التعرف علي التقلبات الدورية ومقاديرها ألانها تختلف اختلافا كبيرا من الدورة الاخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومدادها ،ونرمز لها بالمز : C

والشكل التالي يوضح حالة وجود مركبة الدورات في السلسلة الزمنية Yt:

4 -التغيرات العشوائية:Les Variations Aleataires

وهي تغيرات عن تلك التذبذبات غير المنتظمة ،وبمعني أخرى هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها ،حيث تنشا عن أسباب عارضة لم تكن في حالة الحسبان مثل الزلزال

رابعا: دراسة استقرار السلسلة الزمنية:

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواءا في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل(علاقة التكامل المتزامن)، فانه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية(المتغيرات) المستعملة في التقدير. إذ أننا نقوم بدرجة استقرارها وتكاملها باستعمال الجذور الأحادية، ليأتي بعد ذلك إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

1-اختبار الاستقرارية لديكي فولر (Dickey Fuller)

نفترض نموذج الانحدار الذاتي من الشكل AR(1) لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم (φ).

- $|\varphi| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، و المشاهدات الحالية لها وزن اكبر من المشاهدات الماضية.
- $\Phi = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، و المشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.
- $|\varphi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

أ- اختبار ديكي فولر البسيط (DF-1979):

يقترح ديكي فولر اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\Phi| = 1 \\ H_1 : |\Phi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني الفرضية الأولى "فرضية العدم" أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية " الفرضية البديلة " فتعني انه مستقر، ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $X_t = \varphi X_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $X_t = \varphi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $X_t = \varphi X_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$

نقوم بتقدير معالم φ ونرمز لها $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب t الذي يمثل اختبار Student.

- إذا كان $t_{\hat{\varphi}} > t_{TAB}$: إذن الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) وبالتالي الصيرورة (processus) غير مستقرة[1].

ب- اختبار ديكي فولر الصاعد "المطور" *(ADF)*:

ليكن لدينا النموذج من الشكل $AR_{(p)}$:

حيث:

$$A_{m(B)}\ U_T = \varepsilon_T \ ;\ \varepsilon_T \rightarrow N(o,\ \delta\delta^2)$$

فإذا كان (φ) يمثل اكبر جذر لكثير الحدود $A_{(B)}$ فانه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1-\varphi B)(1-\alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \ldots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta\Delta X_t = \varphi x_{t-1} - \Sigma \varphi_{j=2}\ \varphi_j x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية، وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

[1]Regis bourbounnais, économétrie, 6 eme édition, Dunod, Paris, 2005, P231.

– النموذج الرابع:

$$\Delta x_t = \varphi\, x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j\, \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

– النموذج الخامس:

$$\Delta x_t = c + \varphi\, x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

– النموذج السادس:

$$\Delta x_t = c + b_t + \varphi\, x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j\, x\, \Delta_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF)، وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

المطلب الثاني: دراسة السببية و التكامل المشترك بين المتغيرات

1–السببية:[1]

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم و تفسير الظواهر الاقتصادية. أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية. في حين أن معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياسي الاقتصادي حول طبيعة النموذج و طريقة تقديره هناك جانب آخر مهم، و هو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع X و متغيرات الجزء المتبقي منه.

– السببية حسب مفهوم قرانجر Granger[2]:

قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية (Causalité et exogénité). بحيث تكوم المتغيرة x_2 مسبب (دافع) لx_1 اذا تحسنت القيمة التنبؤية لx_1 بإضافة معلومات متعلقة ب x_2 خلال التحليل.

ليكن النموذج(1) VAR بحيث يقسم الشعاع Xt إلى قسمين X_{1t} X_{2t} [3]:

[1]TODA H.Philips C.B.*Vector autoregression and causality* in Ecometdica,VOL61,N61,.1993.
[2] Bourbonnais.R.* économétrie, 3 éme édition, Dunod, Paris, 2000, P270.
[3] Regis Bourbounnais, econometrie,op-cit,p271.

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \alpha_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \alpha_1^{\,1} & b_1^{\,3} \\ \alpha_1^{\,2} & b_3^{\,3} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} a_2^{\,1} & b_2^{\,1} \\ & \\ b_2^{\,2} & b_2^{\,2} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \ldots\ldots + \begin{pmatrix} b^1_p & b^1_p \\ & \\ b^2_p & b^2_p \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

وبالتالي:

$$\begin{pmatrix} X1t \\ X2t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \sum_{i=1}^{p} \begin{pmatrix} a_i^{\,1} & b_i^{\,1} \\ a_i^{\,1} & b_i^{\,2} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-i} \\ X_{2t-i} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} U_{1t} \\ U_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات (X_{2t-1}, X_{2t-2}, ……, X_{2t-p}) خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات (X_{1t-1} , X_{1t-2} ,……, X_{1t-P}) إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} . وهذا يكمن في إجراء اختبار الفرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج (*VAR*). ويسمى حينئذ النموذج بـ (*VAR*) المقيد ويرمز له بـ $R\ VAR$ أي (*Restricted VAR*). وتحدد درجة التأخير باستعمال معيار *Sc* و *Aic*.

- X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة :

$$H_0 = b_1^{\,1} = b_2^{\,1} = \ldots\ldots\ldots = b_p^{\,1} = 0$$

- X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية :

$$H_0 = a_1^{\,2} = a^2_2 = \ldots\ldots\ldots = a^2_p = 0$$

إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين، نكون في حالة حلقة ذات مفعول إرجاعي " feed back affect " ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر (ficher) المتعلق بانعدام المعاملات للمعادلة تلو الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج(*VAR*) غير المقيد ($U\ VAR$) والنموذج المقيد ($R\ VAR$) .

نحسب نسبة أعظم احتمال L^*:

$$L^* = (n-c) * (ln|\Sigma RVAR| - ln|\Sigma UVAR|)$$

L^* يتبع قانون χ^2 ($Khi-deux$) ذو درجة حرية $2P$.

بحيث:

- $\Sigma RVAR$: هي مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للنموذج المقيد.
- $\Sigma UVAR$: هي مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.
- n : عدد المشاهدات.
- c: عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $L^* > \chi^2_{TAB}$ (بحيث χ^2_{TAB} هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

- **السببية حسب مفهوم "سيمس"**:

في سنة 1980 قام "سيمس" بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار "قرانجر"، وذلك باعتبار انه إذا سمحت له القيم المستقبلية لـ X_{1t} بتفسير القيم الحالية X_{2t} فإنه X_{2t} هي سبب X_{1t} وهذا ما يترجم بالصيغة التالية:

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a^1_{i1} X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 X_{2t+i} + U_{1t}$$

$$X_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a^1_{i2} X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 X_{2t+i} + U_{2t}$$

- X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا كانت *تحققت* الفرضية التالية :

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots\ldots = b_p^1 = 0$$

- X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا تحققت الفرضية :

$$H_0 = b_1^1 = b^1_2 = \ldots\ldots\ldots = a^1_p = 0$$

ويتعلق الأمر هنا كذلك باختبار فيشر للمعاملات المعدومة بحيث:

$f*=$

حيث:

c: عدد المعاملات المختبرة.

SCRR: مجموعة مربعات البواقي للنموذج المقيد.

$SCRU$:مجموعة مربعات البواقي للنموذج غير المقيد.

n: عدد المشاهدات.

K : عدد المعالم المقدرة في المعادلة.

2-التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

أ- مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين:

هو التحديد الجيد و الواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

ب- خصائص حول رتبة التكامل: تتمثل خصائص التكامل المشترك فيما يلي:

- تكون السلسلة متكاملة من الرتبة (d) ونكتب: $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها d مرة لجعلها مستقرة، ومنه $a + bx_t \rightarrow I(d)$ حيث a و b ثابتين غير معدومين[1].

- لتكن x_{1t} و x_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة "d=0" إذن:

$$\begin{cases} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{cases} \Longrightarrow \boxed{aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)}$$

حيث: aوb ثابتين غير معدومين.

- لتكن X_{1t} سلسلة متكاملة من الرتبة d_1 و X_{2t}سلسلة متكاملة من الرتبة d_2، ومنه بصفة عامة نكتب:

[1]Sandrine Lardic,Valérie Mignon, économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiéres, Economica, paris, 2002, p212.

$$\begin{cases} X_1 \rightarrow I\ (d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I\ (d_2) \end{cases} \Longrightarrow \boxed{\alpha X_{1t} + \beta\, X_{2t} \rightarrow I\ (MAX\ (d1,\ \ldots))}$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين α و β ، حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لديهما إشارتين مختلفتين فان الاتجاهات العامة قد تنعدم ، وبالتالي فان السلسلة الناتجة تؤول إلى $I\ (0)$ وفي الحالة العكسية تؤول إلى $I\ (d)$.

ت- شروط التكامل المشترك:

نقول أن سلسلتين X_t وY_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان [1]:

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي(Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق " d "
2. التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق اقل،

التكامل المشترك بين متغيرين:

إن دراسة السلاسل الزمنية الطويلة تتطلب منا إجراء اختبارات، وذلك بإتباع طريقة التكامل المتزامن بين متغيرين، إننا أمام سلسلة زمنية طويلة يكون خطر ترجمة النتائج بطريقة خاطئة أمرا واردا، وتكون نتائج الاختبارات الإحصائية كاذبة، وحتى نتفادى ذلك نستعمل الطرق الإحصائية التقليدية الخاصة بالتكامل المتزامن.

*** الاختبارات الخاصة بطريقة التكامل المتزامن بين متغيرين:**

لإبراز ذلك نقوم بتقدير طريقة (Granger-Engel) والمتمثلة في:

- **المرحلة الأولى: اختبار رتبة الفروقات للمتغيرات:**

باعتبار أن الشرط الأساسي للتكامل المتزامن بين المتغيرين ان يكونا متكاملين من نفس الدرجة، لابد ان نقوم باختبار درجة تكامل المتغيرات. ففي حالة لم يتحقق الشرط لا يمكن أن تكون السلسلتان مزامنتي التكامل

- **المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى الطويل:**
- في حالة إذا ما تحقق الشرط الأساسي للتكامل، نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وتكون العلاقة المنتجة بين المتغيرات على الشكل التالي:

[1]Regis Bourbonnais, exercices pédagogique d'écnométrie , Economica, Paris,2008,p 175.

$$Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$$

سلسلة الباقي المنتج من هذا الانحدار عبارة عن $\mathbf{e}_t$ وإن شرط تحقيق علاقة التكامل المتزامن بين السلاسل أن يكون $\hat{\alpha} + Xt\left[\hat{\alpha} \quad Y_t - = \mathbf{e}_t\right]$ زمنية مستقرة.

*** تقدير نماذج تصحيح الخطأ (ECM)[1]**

إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة و متزامنتي التكامل فانه من المناسب تقدير العلاقة فيما بينها عن طريق نماذج تصحيح الخطأ، لتكن السلسلتان X_t و Y_t:

إذا ما استعملنا طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) لتقدير العلاقة في المدى الطويل يتبين لنا استقرار $\mathbf{e}_t$ وعليه X_t وY_t تكون متزامنتي التكامل ونرمز لها بالشكل التالي: $Y_t , X_t \quad \rightarrow CI(1,1)$

ومن ثم يمكن تقدير هذا النموذج وذلك بطريقتين مختلفتين كما يلي:

الطريقة الأولى: تتم عملية التقدير على مراحل نلخصها فيما يلي:

1- لتقدير النموذج في المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X_t + e_t$$

2- نقوم بتقدير العلاقة التالية (النموذج الديناميكي في المدى القصير):

$$Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

α_2:قوة الحشد مع: $\alpha_2 > 0$: قو ة ارجاع التوازن معنوي وسالب.

الطريقة الثانية:

الاختبارات بطريقة المربعات الصغرى العادية بمرحلة واحدة. ونقوم بتقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 Y_{t-1} - \alpha_2 \beta X_{t-1} + U_t$$

[1] Engel R.F.Granger C. W.j(1987) "Co - intégration and error correction representation, estimation and testing "econometrica vol 155.

لكن هذه الطريقة غير ناجعة، حيث أن التعرف على المعاملβ في علاقة المدى الطويل مستحيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذه المرحلة:

$$Y_t , \Delta X_t \rightarrow I(0) \ \Delta$$
$$Y_{t-1} , X_{t-1} \rightarrow I(1)$$

وبالتالي يصعب التعرف على درجة تكامل الحد العشوائي U_t.

المطلب الثالث: التكامل المشترك وتقدير النموذج (*VECM*)

1- التكامل المشترك:

ظهرت تقنية التكامل المشترك خلال منتصف الثمانينات، وارتكز تطورها على صحة فرضية "استقرار السلاسل الزمنية"، وهي ناتجة عن عملية الدمج لتقنية بوكس- جينكز- والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ. ترتكز هذه التقنية في البداية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية فيما بينها مستقرة. وجود التكامل االمشترك مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل بصفة منفردة، كما تسمح الاختبارات من التأكد من وجود تكامل متزامن – وجود التقارب بين السلاسل الزمنية-.

1-1: **مفاهيم متعلقة بالتكامل المشترك:**

نفترض أن $X_t(n*1)$ شعاع المتغيرات، وبأن كل عنصر من هذا الشعاع يمكن تمثيله بالشكل التالي:

$$Xjt = TDjt + Zjt$$

مع:

$$TD_\pi = K + \delta * t \quad et \quad A_j(L^*) = B_j(L) * U_{j\,t}$$

حيث:

$$t = 1,\dots T \quad , \quad j = 1,\dots n$$

δ, k: شعاعا للمعاملات $(n*1)$

TD_π: مركبة الاتجاه للمتغير X_{jt}

Z_{jt}: مركبة عشوائية من الشكل ARMA.

U_{jt}: صدمات عشوائية تتبع القانون الطبيعي $N(0,\delta^2_j)$.

وبافتراض أن X_{jt} تحتوي على الأكثر على جذر أحادي، وباقي الجذور الأخرى $A_j(L)$ توجد خارج الدائرة الأحادية، وبفرض $I(1)$ المركبة العشوائية للمتغيرة الغير المستقرة، والتي يمكن أن تصبح مستقرة بإدخال معامل الفرق من الدرجة الأولى.

$I(0)$: المركبة العشوائية لمتغير مستقر.

نقول أن شعاع المتغيرات متكامل تزامنيا إذا وجد على الأقل شعاع$B_t(n*1)$ بحيث تكون $B^*_jX_t$ مستقرة حول مركبة الاتجاه، ويسمى B_i شعاع التكامل المشترك، وإذا ما وجد نظام حر متكون من u شعاع B_i $(i=1,\ldots,r)$ نقول بأن X_t متكاملة زمنيا، ويدعى $B=(B_t,\ldots B_r)$ بمصفوفة التكامل المشترك و r بعناصر الشعاع $B^*_jX_t$ التي تكون مستقرة حول مركبة الاتجاه، وفي حالة وجود على الأقل متغيرة متكاملة تزامنيا، فانه لا يوجد على الأكثر من $(n*1)$ شعاع حر متكامل تزامنيا.

2- التكامل المشترك:

إن الدراسات الحالية تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة يمكن أن تكون نتيجة لتوليفة بين متغيرات غير مستقرة ،وهذا ضمن الدراسات المطبقة في الاقتصاد الكلي و المتضمنة "نظرية التوازن". تعتبر دراسة طريقة التكامل المشترك بين k متغيرة الأكثر تعقيدا وذلك لاحتمال وجود أشعة تعبر عن علاقة التكامل المتزامن، ولدراسة مثل هذه الحالة نقوم بدراسة النموذج التالي:

ليكن لدينا نموذج قياسي اقتصادي يشتمل على k متغيرة مفسرة بحيث[1]:

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \ldots\ldots + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

في حالة ما إذا كان كل من X_1، X_{2t}، .....، X_{kt} و Y غير مستقرة ذات درجة تكامل$I(1)$ في هذه الحالة يكون احتمال وجدود تكامل متزامن بين المتغيرات أمرا واردا. فإن وجدت توليفة خطية لهذه المتغيرات مستقرة فعلية فإنها تكون متزامنة التكامل وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج (1) يمكن حساب البواقي ($\mathbf{e}_t$):

[1]Régis Bourbonnais, économetrie, op- cit, p284.

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_{1t-k} -$$

فإذا كانت البواقي مستقرة، نقبل فرضية وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات والشعاع الناتج المعطى بالشكل التالي:

$[1, -\beta_0, -\beta_1, \ldots\ldots\ldots, -\beta_k]$ غير أن حالة k متغيرة أكثر تعقيد من حالة متغيرين ذلك لاحتمال وجود عدة توليفات.

فإذا كانت لدينا مثلا:

Y_t ،X_{1t} ،X_{2t} ، X_{3t}، متزامنة التكامل مثنى مثنى بمعنى:

$$\begin{cases} X_{1t}, Y_t \rightarrow CI(1,1) \\ X_{2t}, X_{3t} \rightarrow CI(1,1) \end{cases}$$

والتوليفة الخطية المستقرة أي $I(1)$ يكون لدينا:

$$e_1^1 = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \alpha_1 X_{1t}$$
$$e^2_1 = X_{2t} - \lambda_0 - \lambda_1 X_{3t}$$

وبالمقابل: $e_t = e^1_t + e^2_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_{1t} + X_{2t} - \lambda_0 - \lambda_1 X_{3t} \rightarrow I(0)$

ففي هذه الحالة مثلا: نحصل على شعاع آخر ناتج عن هذه التوليفة و المعطى بهذا الشكل:

$$\beta = [1, -\hat{\alpha}_0 - \hat{\lambda}_0 - \hat{\alpha}_1 + 1, -\hat{\lambda}_1]$$

ويمثل β شعاع الإدماج بين السلسلتين المتزامنتين للتكامل.

وبصفة عامة، إذا كان لدينا نموذج بمغيرة واحدة للتفسير و k متغيرة مفسرة أي (k+1) متغيرة ،فإن من المحتمل وجود k أشعة تعبر عن علاقة التكامل، ويشكل عدد هذه الأشعة المستقلة خطيا رتبة التكامل المتزامن. فإذا كانت كل المتغيرات من درجة التكامل $I(1)$ مثلا، في هذه الحالة هناك احتمال وجود شعاع وحيد ناتج عن علاقة التكامل المتزامن بين السلاسل وإذا كانت السلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة فمن المؤكد أن شعاع التكامل المتزامن الناتج ليس وحيد.

2-كيفية تقدير نموذج تصحيح الخطأ: مما سبق ذكره فإنه في حالة وجود k متغيرة، فالاختبارات السابقة تبين أننا أمام وضعيتين مختلفتين :

- حالة وجود شعاع وحيد: في هذه الحالة يمكن تطبيق طريقة "أنجل قرانجر " والتي تتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى :تم في هذه المرحلة تقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية" MCO" ومن ثم حساب الباقي $\mathbf{e}_t$:

$$\mathbf{e}_t = Yt - \beta_0 - \beta_1 X_{1t} - k - \beta_{kt} X_{kt}$$

المرحلة الثانية : وفي هذه المرحلة يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي في المدى القصير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كذلك :

$$Y_t = \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \ldots\ldots\ldots + \alpha_k X_{k+1} + \lambda_1 e_{t-1} + u_t \Delta$$

حيث يمثل λ_1: قوة الإرجاع للتوازن.

- حالة وجود عدة أشعة :تكون طريقة "أنجل قرنجر" غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغيرة العادية غير فعالة ،وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق النموذج لإيجاد النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ(VECM).

3- النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM)

في حالة وجود متغيرين، فان تمثيل نموذج تصحيح الخطأ يعطى بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

فهنا يمكن تخيل وجود علاقة بين تغيرات X_t وتغيرات Y_t وعليه بالرغم من وجود علاقة في المدى الطويل أي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + e_t$$

فمن المحتمل وجود علاقة النموذج الديناميكي في المدى القصير بمعنى:

$$Y_t = C + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t \Delta$$

حيث: $\lambda<0$ وعليه – حسب نظرية "قرانجر"- إذا كان لدينا متغيرين متكاملين من نفس الدرجة $I(1)$ ومتزامني التكامل فإنه يمكن التمثيل بـــ(VECM) على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = C+\lambda\, e_{t-1}+ \sum_{i=1}^{p} \alpha i\ \Delta Y_{t-1}+ \sum_{i=1}^{p} \beta i\ \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t \qquad ,(\lambda<0)$$
$$\Delta X_t = C'+\lambda'\, e_{t-1}+ \sum_{i=1}^{p} \alpha i' \Delta Y_{t-1}+\sum_{i=1}^{p} \beta i'\ \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t' \qquad ,(\lambda'>0)$$

مع العـ

وتمثل λ و λ': سرعة الإرجاع بحالة التوازن.

* إذا كان $(\lambda', \lambda) \neq 0$ في هذه الحالة لا يمكن تقبل افتراض وجود علاقة التكامل المتزامن وتمثيل النموذج بتصحيح الخطأ غير ناجعة، وفي حالة وجود التمثيل بتصحيح الخطأ يمكن كتابة العلاقة بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0+\alpha_1\ X_{t-1}+ \alpha_2\ Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha i\ \Delta Y_{t-1}+ \sum_{i=1}^{p} \beta i\ \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\Delta X_t = \alpha'_0 + \alpha'_1 X_{t-1} + \alpha'_2 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha i' \Delta Y_{t-1}+\sum_{i=1}^{p} \beta i'\ \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t'$$

فيمكن تعميم هذا التمثيل إلى k متغيرة وبالتالي نكتب على شكل مصفوفات كما يلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + AY_{t-1} + A_1\Delta Y_{t-2} + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t: شعاع ببعد $(1*k)$ والممثل بـــ k متغيرة $Y_t = (Y_{1t}, Y_{2t}, \ldots\ldots\ldots, Y_{kt})$

A_0: شعاع ذو بعد $(1*k)$.

A: مصفوفة ذات بعد $(k'*k)$ معاملاتها، تحدد العلاقة في المدى الطويل.

A_p: مصفوفة ذات بعد $(k*k)$.

- **تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ:**

في حالة ما إذا كان هناك أكثر من شعاع تكامل متزامن –وهذا ما يكون غي غالب الأحيان – تصبح طريقة "انجل قرانجر" غير صالحة. ولهذا يتم اللجوء الى تمثيل شعاعي لشكل تصحيح الخطأ(VECM).ويتم تقديره باستعمال المعقولية العظمى (Johnasen)[1]، و التي تعتمد باختصار على ما يلي:

يعتبر "johansen" شعاع X_t يحتوي على k متغير متكامل من الدرجة الأولى ويتم اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بعد تقدير المعادلة:

$$\Delta X_t = \tilde{\mathbf{A}}_1 \Delta X_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + \tilde{\mathbf{A}}_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \tilde{\mathbf{A}}_p \Delta X_{t-p} + \varepsilon_t$$

بحيث:

$$= -1 + A_1 + A_2 + \ldots\ldots\ldots + A_i \quad , \quad i = 1,2,3,\ldots\ldots\ldots,p.\tilde{\mathbf{A}}_1$$

ولكي يكون هناك توازن في المعادلة يجب أن تكون: $\tilde{\mathbf{A}}_p X_{t-p}$ متكاملة من الدرجة(0) Iوذلك لان كل الحدود الأخرى للمعادلة متكاملة من الدرجة صفر ويمكن وضع المصفوفة $\tilde{\mathbf{A}}_p$ على الشكل التالي:

$A_p = -\beta\alpha$ فتصبح المعادلة:

$$\Delta X_t = \tilde{\mathbf{A}}_1 \Delta X_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + \tilde{\mathbf{A}}_{p-1} \Delta X_{t-p+1} - \alpha\beta X_{t-p} +$$

ويقترح تقدير هه المعادلة باستعمال المعقولية العظمى للحصول على مصفوفة أشعة التكامل المتزامن α.

* إذا كانت r رتبة $\tilde{\mathbf{A}}_p$ تساوي الصفر، فيمكن عدم تطبيق شكل تصحيح الخطأ أما إذا كنت تساوي الرتبة k فان كل المتغيرات مستقلة "I(0)"، وليس هناك تكامل متزامن.

* إذا كانت ($1 \leq r \leq k-1$) هناك r علاقة تكامل متزامن ولهذا يجب اللجوء إلى شكل تصحيح الخطأ (ECM).

ولمعرفة عدد علاقات التكامل المزامن يقترح(Johansen) 1988 حسب الإحصائية التالية:

$$\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{k} ln\,(1\ldots\ldots\lambda_i)$$

بحيث:

n:عدد المشاهدات.

λ_i : القيمة الذاتية i للمصفوفة $\tilde{\mathbf{A}}_p$.

[1]Régis Bourbonnais, exercices pédagogiques d' éconoétries, op-cit,p183.

k: عدد المتغيرات.

r:رتبة المصفوفة.

هذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي" يشبه توزيع "khi deux" مجدولة من طرف Juselins و Johansen (1990) ويتم القرار كالآتي:

$$\begin{cases} H_0 : r = \Phi \\ H_1 : r < \Phi \end{cases}$$

حيث: $\Phi = 1,2,.....k$

نرفض H_0 إذا كانت λ_{trace} اكبر من القيمة المجدولة و ننتقل إلى $\Phi+1$. إذا كانت الرتبة $K=r$ فإن كل المتغيرات $I(0)$ و لا يوجد تكامل متزامن.

المبحث الثاني: تقديم النموذج عرض متغيرات الدراسة

المطلب الأول: تقديم النموذج

إن النموذج الاقتصادي الذي سنعتمد عليه في الدراسة يتكون من العناصر التالية، وهي:

GDP:يمثل حجم الناتج الداخلي الخام

DEM: يمثل مستوى الطلب على العمل

OFF:يمثل مستوى عرض العمل

INV:يمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث سوف نعتمد على هذه المتغيرات فقط في الدراسة و اقتصارنا هذا راجع لعدة أسباب أهمها عدم تتوفر بعض المعطيات التي تتيح لنا أكثر تفسير للظاهرة المدروسة

للأشارة انه تم تحويل المتغيرات إلى متغيرات لوغاريتمية وقد اجري هذا التحويل بغرض التخلص من مشكلة اللاتجانس الممكن تواجده بين المتغيرات

2-تقدير النموذج:

نقوم بتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بطريقة المربعات الصغرى كما يلي :

Mis en forme : Police :Traditional Arabic, 16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :Traditional Arabic, 16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) +Corps, 16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Normal, Droite, Retrait : Avant : 0 cm, Bordure : Bas: (Pointillés, Automatique, 3 pt Épaisseur du trait, Par rapport au texte : 18 pt Espacement des bordures :)

Mis en forme : Police :(Par défaut) +Corps, 16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) +Corps, 16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :(Par défaut) +Corps, 16 pt, Police de script complexe :16 pt

Mis en forme : Police :16 pt, Police de script complexe :16 pt

Dependent Variable: LDEM
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 12:00
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	0.064516	0.021209	3.041911	0.0041
LINV	-0.044146	0.024869	-1.775189	0.0835
LOFF	0.081067	0.074592	1.086806	0.2836
LTCH	0.436288	0.276009	1.580704	0.1218
C	9.019160	1.366636	6.599532	0.0000

R-squared	0.536548	Mean dependent var	12.17135
Adjusted R-squared	0.490203	S.D. dependent var	0.386533
S.E. of regression	0.275985	Akaike info criterion	0.367497
Sum squared resid	3.046703	Schwarz criterion	0.568237
Log likelihood	-3.268675	Hannan-Quinn criter.	0.442331
F-statistic	11.57722	Durbin-Watson stat	1.197025
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر : نتائج مستخرجة من برنامج EVIEWS 07

من خلال قيمة DW يمكن استنتاج وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء أي أننا أمام حالة وجود انحدار مزيف الراجع إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية في النموذج ولهذا نلجأ لاستقرارية السلاسل الزمنية.

المطلب الثاني: تقدير النموذج الديناميكي

الفرع الأول :دراسة استقرارية المتغيرات

قبل التطرق إلى اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجك تأخير السلسلة و هذا من اجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي و مركبة الاتجاه العام في السلسلة ،و لإيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية

1-نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلسلة محل الدراسة

2-نقوم بملاحظة الCorrelogramللسلسة التي أجرينا عليها الفروق من الدرجة الأولى وذلك بتحديد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية فإذا كان :

P=0أي لا يوجد أي تأخير ذو دلالة إحصائية نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط و إذا كان p≥ 1عند التأخيرات الموافقة للأعمدة الخاصة بدالة الارتباط الذاتي الجزئية الخارجة عن مجال الثقة على الترتيب (نبدأ بأعظم تأخير) و نأخذ التأخير الذي يكون معامله معنوي

من خلال ملاحظتنا ال Correlogramلمختلف السلاسل ،تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية و دوال الارتباط الذاتي البسيطة تخرج عن مجال الثقة حتى لتأخيرات معتبرة و بالتالي هذه السلاسل غير مستقرة و لإثبات وجود جذر أحادي نقوم بتطبيق (DF)و (ADF)على مختلف هذه السلاسل

1-السلسلة LDEM :

أولا سنقوم باجراء الفرق على السلسلة محل الدراسة (LDEM)

الجدول التالي:(3-1):النتائج المحصل عليها من المعايير الاحصائية لتحديد درجة التاخير.

P	Akaike	Shwarz	Log likelihood
P=0	**3.882**	**4.004**	**-82.419**
P=1	**3.570**	**7.797**	**-74.27**
P=2	**3.570**	**3.776**	**-69.927**
P=3	**3.528**	**3.77**	**-66.326**

بالأعتماد على معايير السابقة وجدنا أن التأخير المقبول هو **P=0** اي سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر البسيط

جدول رقم (3-2): نتائج اختبار ديكي –فولرDF للسلسلة LDEM

	المعلمات	LDEM		DLEM	
		t-cal	t-tab	t-cal	t-tab
النموذج السادس	الجذرالأحادي (ϕ)	-3.005	-3.515	-5.930	-3.925
	مركبة الاتجاه العام (b)	2.380	2.93	0.082	2.93
	الثابت(c)	2.960	3.50	0.073	3.50
النموذج الخامس	الجذر لأحادي (ϕ)	-1.991	-2.929	-6.018	-2.938
	الثابت(c)	1.999	2.89	0.366	2.89
النموذج الرابع	الجذرالأحادي (ϕ)	0.244	-1.984	-6.084	-0.1949

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews7

من خلال الجدول نلاحظ أن:

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلة (**LDEM**) اقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية α= %0.05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري، الدال على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلة **LDEM**،فالقيمة المحسوبة(t- cal) أقل من القيمة المجدولة عند المستوى α= %5، وعليه نقبل فرضية العدم، ،أي عدم وجود حد ثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أقل من القيمة المجدولة عند المستوى α= %5، نقبل فرضية العدم ، وهذا يدل على وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة غير مستقرة ،من النوع DS

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة 1، فتحصلنا على السلسلةDLDEM

القيمة المحسوبة (t- cal)لمركبة الاتجاه العام في السلسلة(DL(DEM أصغر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5%=α ، وبالتالي نقبل الفرض العدم، الدالة على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلة (lD(DEM،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

فيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أقل من القيمة المجدولة عند المستوى =α، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة ..

السلسلةLOFF:

الجدول التالي:(3-3):النتائج المحصل عليها من المعايير الاحصائية للسلسلة عرض العمل

P	Akaike	Shwarz	Log likelihood
P=0	**2.395**	**2.516**	**-49.694**
P=1	**2.3954**	**2.559**	**-47.500**
P=2	**2.470**	**2.577**	**-46.8745**
P=3	**2.5346**	**3.208**	**-45.959**

بالاعتماد على معايير السابقة وجدنا أن التأخير المقبول هو **P=0** أي سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر البسيط

الجدول التالي:(3-4):نتائج اختبار ديكي-فولر للسلسلة : L OFF

	المعلمات	L(LOFF)		D(L0FF)	
		t-cal	t-tab	t-cal	t-tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (ϕ)	-1.999	-3.515	-9.019	-3.515
	مركبة الاتجاه العام (b)	1.659	2.93	1.076	2.93
	الثابت(c)	1.853	3.50	-0.538	3.50
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (ϕ)	-1.355	-2.929	-8.938	-2.929
	الثابت(c)	1.418	2.89	0.855	2.89
النموذج الأول	الجذر الأحادي (ϕ)	0.444	-1.948	-8.925	1.948-

القيمة المحسوبة (**t- cal**)لمركبة الاتجاه العام في السلسلة (**L(LOFF**أقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5٪ =α ، وبالتالي نقبل الفرض الصفري، الدال على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلة (**L(LOFF**، فالقيمة المحسوبة(**t- cal**) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

بالنسبة لجذر الوحدة فقيمته المحسوبة أكبر من قيمته الجدولة ومنه وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة غير مستقرة من نوع (DS)

من اجل جعل السلسلة مستقرة تم إجراء الفروقات من الدرجة 1،فتحصلنا علي السلسلةDL(Loff)

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلة DL(off) أقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5٪ =α ، وبالتالي نقبل الفرض العدم ، الدال على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلة l(o ff) ،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة ..

ومنه نستنتج بان السلسلة L(OFF)متكاملة من الدرجة الأولى

السلسلة LGDP:

الجدول التالي:(3-5):النتائج المحصل عليها من المعايير الاحصائية للسلسلة الناتج الداخلي الخام

P	Akaike	Shwarz	Log likelihood
P=0	**-1.254**	**-1.1731**	**29.593**
P=1	**-1.2854**	**-1.1625**	**30.637**
P=2	**-1.234**	**-1.0687**	**29.91**
P=3	**-1.275**	**-1.066**	**31.13**

بالاعتماد على معايير السابقة وجدنا أن التأخير المقبول هو **P=0** اي سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر البسيط والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول التالي:(3-6):نتائج اختبار ديكي-فولر للسلسلة :LGDP

	المعلمات	L(GDP)		D(GDP)	
		t-cal	t-tab	t-cal	t-tab
النموذج الثالث	الجذر الأحادي (ϕ)	-1.604	3.515-	-4.988	-3.515
	مركبة الاتجاه العام (b)	1.483	2.81	2.529	2.93
	الثابت(c)	1.779	3.14	-1.430	3.50
النموذج الثاني	الجذر الأحادي (ϕ)	-0.367	2.929-	-4.724	-2.929
	الثابت(c)	0.6111	2.56	2.552	2.89
النموذج الأول	الجذر الأحادي (ϕ)	1.213	1.948-	-3.737	1.948-

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلةL(GDP) أصغر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية α= 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم، الدالة على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلة l(GDP)،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى α= 5%، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أكبر من القيمة المجدولة عند المستوىα= 5%، وهذا يدل على وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة غير مستقرة من النوع(DS)

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة 1، فتحصلنا على السلسلة(LDGDP).

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلة DL(GDP) أقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية α= 5٪ ، وبالتالي نقبل الفرض العدم ، الدال على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلةDL(GDP)،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% α=، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أقل من القيمة المجدولة عند المستوى α= 5%، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة ..

ومنه نستنتج بان السلسلةDL(GDP)متكاملة من الدرجة الأولى

السلسلة(LTCH)

الجدول التالي:(3-7):النتائج المحصل عليها من المعايير الاحصائية للسلسلة البطالة

P	Akaike	Shwarz	Log likelihood
P=0	**-1.109**	**-0.987**	**27.405**
P=1	**-1.072**	**-0.9090**	**27.066**
P=2	**-0.997**	**-0.790**	**25.949**
P=3	**-0.778**	**0.937**	**27.090**

تم الحصول على درجة التأخير **P=3**بالنسبة للسلسة (TCH) l والسلسلة (TCH) lD، وعليه تم استخدام اختبار المطور، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول التالي:(3-8): نتائج اختبار ديكي-فولر للسلسلة :LTCH

	المعلمات	L(TCH)		D(TCH)	
		t-cal	t-tab	t-cal	t-tab
النموذج السادس	الجذر الأحادي (ϕ)	-2.351	3.515-	-4.988	-3.515
	مركبة الاتجاه العام (b)	1.2488	2.81	2.529	2.93
	الثابت(c)	2.490	3.14	-1.430	3.50
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (ϕ)	-2.658	2.929-	-4.724	-2.929
	الثابت(c)	2.822	2.56	2.552	2.89
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (ϕ)	4.0935	1.948-	-3.737	1.948-

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلة(LTCH)اقلمن القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية α= %5، وبالتالي نقبل فرضية العدم، الدالة على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلة (LTCH)،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى α= %5، وهذا يدل على وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة L(TCH) غير مستقرة من النوع(DS) ومن أجل جعل السلسلة مستقرة قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة 1، فتحصلنا على السلسلةLD(TCH).

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلة LD(TCH) أقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية α= ٪5 ، وبالتالي نقبل الفرض العدم ، الدال على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلةLD(TCH)،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة .

ومنه نستنتج بان السلسلةLD(TCH)متكاملة من الدرجة الأولى

السلسلةLINV

الجدول التالي:(3-9):النتائج المحصل عليها من المعايير الاحصائية للسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر .

P	Akaike	Shwarz	Log likelihood
P=0	**3.882**	**4.004**	**-82.419**
P=1	**3.797**	**3.694**	**-74.127**
P=2	**3.776**	**3.645**	**-69.97**
P=3	**3.528**	**3.778**	**-66.326**

بالاعتماد على معايير السابقة وجدنا أن التأخير المقبول هو **P=3** اي سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر المطور والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول التالي:(3-10): نتائج اختبار ديكي-فولر للسلسلة :LINV

	المعلمات	L(INV)		DL(INV)	
		t-cal	t-tab	t-cal	t-tab
النموذجالسادس	الجذر الأحادي (ϕ)	-1.999	-3.515	-9.019	-3.515
	مركبة الاتجاه العام (b)	1.659	2.93	1.076	2.93
	الثابت(c)	1.853	3.50	-0.538	3.50
النموذج الخامس	الجذر الأحادي (ϕ	-1.355	-2.929	-8.938	-2.929
	الثابت(c)	1.418	2.89	0.855	2.89
النموذج الرابع	الجذر الأحادي (ϕ)	0.444	-1.948	-8.925	1.948-

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلة l(INV) أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% =α، وبالتالي نقبل الفرض البديل، الدال على وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلة (INV)l،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أكبر من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وهذا يدل على وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة (INV)l، غير مستقرة من النوع (DS).

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة 1، فتحصلنا على السلسلةDL(INV)

القيمة المحسوبة (t- cal) لمركبة الاتجاه العام في السلسلةDL(INV) أقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5٪ =α ، وبالتالي نقبل الفرض العدم ، الدال على عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة.

بالنسبة للثابت في السلسلةDL(INV)،فالقيمة المحسوبة(t- cal) اقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وعليه نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

وفيما يخص الجذر الأحادي، فقيمته المحسوبة(t- cal) أقل من القيمة المجدولة عند المستوى 5% =α، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة ..

ومنه نستنتج بان السلسلةDL(INV)متكاملة من الدرجة الأولى

المطلب الثالث: دراسة السببية بين المتغيرات

إن توضيح العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، فمعرفة اتجاه السببية يعتبر ضروري من اجل إبراز ملامح العلاقة الموجودة بين هاته المتغيرات. الجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية لـــ:GRANGERبين متغيرات الدراسة.

الشكل رقم (3-2): نتائج تطبيق برنامج اختبار "قرانجر" للسببية بين المتغيرات عند التأخر1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOFF does not Granger Cause LDEM	44	11.6092	0.0015
LDEM does not Granger Cause LOFF		2.94430	0.0937
LGDP does not Granger Cause LDEM	44	4.06584	0.0503
LDEM does not Granger Cause LGDP		0.89365	0.3500
LINV does not Granger Cause LDEM	44	1.16956	0.2858
LDEM does not Granger Cause LINV		0.95840	0.3333
LTCH does not Granger Cause LDEM	44	2.37474	0.1310
LDEM does not Granger Cause LTCH		1.10628	0.2991
LGDP does not Granger Cause LOFF	44	2.71394	0.1071
LOFF does not Granger Cause LGDP		3.78600	0.0586
LINV does not Granger Cause LOFF	44	2.31002	0.1362
LOFF does not Granger Cause LINV		0.13317	0.7170
LTCH does not Granger Cause LOFF	44	7.14205	0.0108
LOFF does not Granger Cause LTCH		2.25345	0.1410
LINV does not Granger Cause LGDP	44	4.58360	0.0383
LGDP does not Granger Cause LINV		1.18662	0.2824
LTCH does not Granger Cause LGDP	44	2.84044	0.0995
LGDP does not Granger Cause LTCH		1.30426	0.2601
LTCH does not Granger Cause LINV	44	0.03002	0.8633
LINV does not Granger Cause LTCH		2.32671	0.1348

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامجEviews07

من خلال الجدول، وبالاعتماد على إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال سنقوم بالتقييمات التالية:

01* من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين عرض العمل و الطلب على العمل

02* من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الناتج الداخلي الخام و الطلب على العمل

03*من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية بين الطلب على العمل و الاستثمار الأجنبي المباشر

04* من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة و الطلب على العمل.

05* من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية بين عرض العمل و الناتج الداخلي الخام.

06 * من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و عرض العمل

07* من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة و عرض العمل

08 * من خلال إحصائية فيشر نقبل عدم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الداخلي الخام

09* من خلال إحصائية فيشر نقبل عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة و الناتج الداخلي الخام

10* من خلال إحصائية فيشر نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك

هناك عدة اختبارات لاختبار وجود تكامل مشترك la cointégration بين المتغيرات، ومنها نجد اختبار Engel et Granger ، اختبار Johansen(1988-1991)، اختبار Johansen et Juseluis (1990)، واختبار Gregory et Hansen(1996).

إن اختبارات التكامل المشترك تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة. وهذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة – اذا كانت حجم العينة صغيرا-. والملخص التالي يوضحخطوات اختبار وجود الفرض الصفري بوجود تكامل مشترك في علاقة ما على النحو التالي:والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (3-1): ملخص حول خطوات اختبار وجود الفرض الصفري بوجود تكامل مشترك .



باستخدام عدة معايير تم تحديد درجة فترة التأخير المثلى، واستعانة ببرنامج Eviews7 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3- 7): تحديد درجة التأخير المثلى للمسار var.

درجة التأخير	Akaike	Schwarz	Log-likelihood
P=1	3.363	4.579	-43.998
P=2	3.023	5.279	-10.080
P=3	2.66	5.977	23.981
P=4	2.545	6.933	52.823

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews07.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن درجة التأثير المثلى بالنسبة لمعيار Akaike هي p=3، وبالنسبة لمعيار Schwarz فدرجة التأخير المثلى هي p=1، وحسب مبدأ La Parcimonie نختار النموذج الذي يحتوي على عدد أقل من المعلمات،وبما أننا في حالة تساوي هنا فدرجة التأخير المثلى وفق هذا المبدأ هي p= 1.

2-اختبار التكامل المشترك لJohansen:باعتبار أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة (**متأخرة بوحدة واحدة**) سنقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة " جوهانسن".

تم اختيار الحالة التالية: **غياب اتجاه عام خطي في السلاسل ووجود ثابت في علاقة التكامل المشترك.**

نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول (3-2): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	إحصائية اختبار الأثر		إحصائية اختبار القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة5%	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة5%
r=0*	r > 0	0.618679	91.41399	68.52	41.45687	33.46
r=1	r > 1	0.468172	49.95712	47.21	27.15174	27.07
r=2	r > 2	0.335841	22.805307	29.68	17.59707	20.97
r=3	r> 3	0.100885	5.208307	15.41	4.572805	14.07
r=4	r>4	0.014670	0.635502	3.67	0.635502	3.76

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews

حسب الجدول نجد نتائج الاختبارات التالية في ظل الفرضيات التالية :

$$\begin{cases} a/\ H_0: \mathrm{r} = 0 & \mathrm{H}_1: \mathrm{r} > 0 \\ b/\ H_0: \mathrm{r} = 1 & \mathrm{H}_1: \mathrm{r} > 1 \\ \mathrm{c}/\ H_0: \mathrm{r} = 2 & \mathrm{H}_1: \mathrm{r} > 2 \\ d/\ H_0: \mathrm{r} = 3 & \mathrm{H}_1: \mathrm{r} > 3 \end{cases}$$

بالنسبة للفرضيات (a)،(b) نقبل الفرضية البديلة (H_1) وذلك عند مستوى دلالة 5% لان إحصائية جوهانسون أكبر من القيمة الحرجة لها

أما في ظل الفرضية (C)نقبل فرضية العدم(H_0) اي $\mathrm{r} = 2$ وذلك يعود الى ان احصائية جوهانسون اقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% حيث أن 26.162< 29.68

من الجدول السابق نستخلص أن:

"إحصائية الأثر وإحصائية القيمة العظمى " أعطت نفس النتيجة، حيث تم رفض فرضية العدم القائلة " عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج" عند مستوى معنوية 5% لأن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة بالنسبة للفرضيات (r=0) ،وتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود شعاعي تكامل مشترك ، ويمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، مما يعني انه توجد توليفة خطية بين المتغيرات محل الدراسة، وتأكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها، كما ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى.

المطلب الثاني: تقدير النموذج VECM

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني إضافة حد تصحيح الخطأ، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. وبشير حد تصحيح الخطأ إلى سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة[1]. إن تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VCEM) لمتغيرات الدراسة، مع وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك أعطت النتائج التالية:

[1].عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 688

تقدير معادلة الأجل الطويل:

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2
LDEM(-1)	1.000000	0.000000
LOFF(-1)	0.000000	1.000000
LINV(-1)	0.487385 (0.16637) [2.92956]	0.111935 (0.11130) [1.00572]
LGDP(-1)	-3.703095 (0.64941) [-5.70222]	-1.910552 (0.43445) [-4.39760]
LTCH(-1)	-3.720291 (1.37898) [-2.69785]	1.527193 (0.92253) [1.65544]
C	80.91165	28.87240

$$LDEM = 80.911 - 0.487\, l(INV) + 3.703\, {}^{*}L(GDP) + 3.720 l(TCH)$$

$$(2.929) \qquad (-5.702) \qquad (-2.697)$$

$$LOFF = 28.87 - 0.11\, l(INV) + 1.96 {}^{*}L(GDP) - 1.51\, (TCH)$$

$$(1.005) \qquad (-4.397) \qquad (1.655)$$

(.): يمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة

بالنسبة لمعادلة الطلب على العمل :انطلاقا من المعادلة: يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل مقبولة من الناحية الاقتصادية، وأيضا من الناحية الإحصائية، فمن الناحية الاقتصادية جميع المتغيرات المفسرة لحجم الطلب على العمل ترتبط معه بعلاقة طردية، فهي مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية عدا متغير الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يرتبط معه بعلاقة عكسية. أما من الناحية الإحصائية، نجد قيم ستيودنت لمعلمات كل المتغيرات أكبر من القيمة الحرجة (1.96) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن كل المعلمات معنوية إحصائيا.

بالنسبة لمعادلة عرض العمل : يتضح لنا من خلال نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل وجود علاقة عكسية بين التغير في معدل البطالة و عرض العمل ووجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و عرض العمل أما بالنسبة لحجم الناتج الداخلي الخام فعلاقته طردية مع عرض العمل.

أما من الناحية الإحصائية وجدنا أن متغير الناتج الداخلي الخام فقط معنوي

تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير: نتائج تقدير معادلات نموذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل القصير مبينة في الجدول التالي:

الشكل:رقم (3–9): نتائج تقدير النموذج VECM في الأجل القصير.

Error Correction:	D(LDEM)	D(LOFF)	D(LINV)	D(LGDP)	D(LTCH)
CointEq1	-0.016905	0.656637	-0.125636	0.061324	0.045718
	(0.05617)	(0.15537)	(0.37073)	(0.02507)	(0.03339)
	[-0.30099]	[4.22631]	[-0.33889]	[2.44615]	[1.36915]
CointEq2	0.007912	-1.128787	0.329931	-0.029718	-0.066320
	(0.08817)	(0.24389)	(0.58194)	(0.03935)	(0.05242)
	[0.08974]	[-4.62835]	[0.56695]	[-0.75519]	[-1.26527]
D(LDEM(-1))	-0.018237	0.575281	-0.533734	0.114445	-0.049631
	(0.13927)	(0.38526)	(0.91929)	(0.06216)	(0.08280)
	[-0.13094]	[1.49321]	[-0.58059]	[1.84101]	[-0.59940]
D(LOFF(-1))	0.195755	0.243788	-0.387077	0.026336	0.026297
	(0.06523)	(0.18045)	(0.43058)	(0.02912)	(0.03878)
	[3.00080]	[1.35098]	[-0.89896]	[0.90450]	[0.67807]
D(LINV(-1))	0.007737	-0.099965	-0.413278	-0.008893	-0.005255
	(0.02246)	(0.06212)	(0.14824)	(0.01002)	(0.01335)
	[0.34452]	[-1.60912]	[-2.78796]	[-0.88712]	[-0.39359]
D(LGDP(-1))	-0.193924	0.090952	-0.426506	-0.088952	-0.313040
	(0.30386)	(0.84055)	(2.00566)	(0.13563)	(0.18065)
	[-0.63820]	[0.10821]	[-0.21265]	[-0.65586]	[-1.73286]
D(LTCH(-1))	0.329866	1.888692	-2.185291	-0.077778	0.215275
	(0.34673)	(0.95914)	(2.28863)	(0.15476)	(0.20614)
	[0.95135]	[1.96915]	[-0.95485]	[-0.50256]	[1.04433]
C	0.023560	0.089381	0.243430	0.090914	0.007670
	(0.04405)	(0.12185)	(0.29076)	(0.01966)	(0.02619)
	[0.53485]	[0.73351]	[0.83722]	[4.62392]	[0.29289]
R-squared	0.479685	0.375412	0.524835	0.278792	0.138855
Adj. R-squared	0.375622	0.250495	0.429803	0.134550	-0.033374
Sum sq. resids	14.27386	1.865382	0.371628	81.26961	0.659306
S.E. equation	0.638612	0.230861	0.103043	1.523807	0.137249
F-statistic	4.609563	3.005282	5.522671	1.932808	0.806224
Log likelihood	-37.30480	6.446933	41.13349	-74.70066	28.80765
Akaike AIC	2.107200	0.072236	-1.541093	3.846542	-0.967798
Schwarz SC	2.434865	0.399901	-1.213427	4.174207	-0.640133
Mean dependent	0.077489	0.015272	0.087012	0.184900	-0.022746
S.D. dependent	0.808189	0.266663	0.136461	1.637982	0.135015

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews7

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن:

حدود قوة الإرجاع نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) لكل المتغيرات جاءت سالبة ومعنوية، لان قيم ستيودنت المحسوبة للمتغيرات أكبر من القيمة المجدولة (1.96). وهذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر . وبما أن ما يهمنا بالدرجة الأولى في دراستنا هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل المعبر عنه بعرض العمل باعتبار أن معامل تصحيح الخطأ له معنوي نكتفي بتفسير نتائج معادلة عرض العمل ب.

$$D(LOFF) = 0.656637283626*(LDEM(-1) + 0.48738484075*LINV(-1) - 3.70309462685*LGDP(-1) - 3.72029105681*LTCH(-1) + 80.9116505856) - 1.12878711695*(LOFF(-1) + 0.111935440999*LINV(-1) - 1.91055225377*LGDP(-1) + 1.52719302802*LTCH(-1) + 28.8724005899) + 0.575280869756*D(LDEM(-1)) + 0.243788399433*D(LOFF(-1)) - 0.0999654612819*D(LINV(-1)) + 0.0909522369802*D(LGDP(-1)) + 1.88869186942*D(LTCH(-1)) + 0.0893805851332$$

$R^2 = 0.47$ $\bar{R}^2 = 0.37$ $F=4.60$ $n=44$

التحلـــيل:

من خلال المعادلة السابقة (معادلة عرض العمل)، يتضح لنا بأنه قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت 0.47 رغم أنه ضعيف نوعا ما إلا أنه يبقى مقبول، و هذا يدل على أن النموذج يستطيع تفسير التغيرات التي تحدث في حجم عرض العمل ، حيث أن التغير في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الطلب على العمل، البطالة ،والناتج الداخلي الخام، تشرح لنا 47.96 % من التغيرات في مستوى عرض العمل. كما أن قيمة F_{cal} الإحصائية المحسوبة مساوية ل4.60 أكبر من القيمة الجدولة (2.33)، و هذا ما يدل على أن النموذج معنوي إجمالا، مما يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية بين متغيرات النموذج المفسرة وعرض العمل.

أما فيما يخص معنوية كل معلمة متغيرة مفسرة على حدى فالقيم الإحصائية المحسوبة لستيودنت (القيم المطلقة) أكبر من القيمة المجدولة (2.33)عند مستوى معنوية 5 %، ما عدا معاملات المتغيرات (GDP,INV ,TCH) ، فهي غير معنوية عند 5%،

وفي هذا الصدد يلاحظ أن حد تصحيح الخطأ(coint) جاء معنوي عند مستوى معنوية 5 %، حيث أن القيمة المطلقة الإحصائية ستيودنت المحسوبة (4.62) أكبر من القيمة المجدولة (2.33)، و ذو إشارة سالبة(4.62 -)، أي أن سلوك عرض العمل قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي (2.03)سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول أنه يتم في كل سنة تعديل ما قيمته 46.2% من االختتلالات توازن عرض العمل في الأجل الطويل.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية في الأجل القصير تكتسي طابع الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تأخير واحدة (إبطاء بسنة) و عرض العمل ، و لكن هذه العلاقة تبقى ضعيفة، فالزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الحالية بوحدة ينتج عنها زيادة عرض العمل في السنة المقبلة ب(0.111) وحدة (أي أن زيادة ب 1 %في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ب 11.1 % في عرض العمل)، وهذا ما يدفعنا إلى قبول فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي على سوق العمل في الجزائر، و ربما يعود هذا إلى تواضع مستوى طاقات الإنتاج المحدودة في الاقتصاد الجزائري المبني أساسا على الريع البترولي، بالإضافة إلى هذا نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تقريبا كلها موجهة إلى القطاعات غير الإنتاجية(قطاع الخدمات ...).

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، وهذا بعد جملة من التعديلات والإجراءات الضرورية لتحقيق المبتغى، توصلت دراستنا الاقتصادية القياسية إلى مجموعة من النتائج والتي تم تلخيصها على النحو التالي:

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين عرض العمل و الطلب على العمل
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الناتج الداخلي الخام و الطلب على العمل
- عدم وجود علاقة سببية بين الطلب على العمل و الاستثمار الأجنبي المباشر
- عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة و الطلب على العمل
- عدم وجود علاقة سببية بين عرض العمل و الناتج الداخلي الخام
- عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و عرض العمل
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة و عرض العمل
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الداخلي الخام
- عدم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة و الناتج الداخلي الخام
- عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر
- وجود علاقة معنوية في الأجل القصير تكتسي طابع الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر

الفهرس:

كلمة شكر و تقدير

إهداء..

قائمة الجداول و الأشكال ..... A-C

الملخص

المقدمة العامة..... أ-هـ

1- الفصل الأول :عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل..... .....

المبحث الأول: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول الاستثمار. **03**

المطلب الأول: تعريف الاستثمار.....**.....03**

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار.....**.....05**

المطلب الثالث: محددات الاستثمار.....**.....06**

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار.....**.....08**.

المبحث الثاني : المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر .....**.....09**.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....**.....10**

المطلب الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.....**.....12**

المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....**.....15**.

المطلب الرابع : مزايا و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.....**.....19** .

المبحث الثالث: تحليل و تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته.....**22**

المطلب الأول: تحليل حجم و تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .....**.....22**

المطلب الثاني : توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية.....**24**.

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....26
خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني: الإطار النظري البطالة وسوق العمل

تمهيد الفصل.....30.
المبحث الأول: البطالة 30
المطلب الأول:مفهوم البطالة.....30
المطلب الثاني: أنواع البطالة.....32
المطلب الثالث:أسباب البطالة .....34.

المبحث الثاني: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل.....35
المطلب الأول:مفاهيم اساسية حول سوق العمل.....37
المطلب الثاني:الطلب على العمل 39
المطلب الثالث:عرض العمل 41

المبحث الثالث: تحليل سوق العمل .....45.
المطلب الأول:التحليل الكلاسيكي لسوق العمل 45
المطلب الثاني:التحليل الكينزي لسوق العمل 46
المطلب الثالث:تحليل سوق العمل في الجزائر 49
خلاصة الفصل 1 5

-الفصل الثالث : دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر للفترة 1980-2014 باستعمال النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VCEM).

تمهيد الفصل.....54

المبحث الأول : الدراسة النظرية للمنهج المستخدم 54

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية.....**...59**

المطلب الثاني : دراسة السببية و التكامل المشترك بين المتغيرات.....**...66**

المطلب الثالث : التكامل المشترك بين Kمتغيرة وتقدير النموذج (*VECM*) ...**.....72**

المبحث الثاني: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات.....**73**

المطلب الأول : تقديم النموذج ودراسة المتغيرات.....**.....73**

المطلب الثاني :دراسة استقرارية السلاسل الزمنية. .....**.....74**

المطلب الثالث: دراسة السببية بين المتغيرات.....**.....82**

المبحث الثالث: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج VECM

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك.....**.....82**

المطلب الثاني: تقدير النموذج VECM.....**.....86**

خلاصة الفصل.....**.....89**

الخاتمة .....**.....92**

قائمة المراجع.....**.....102**

الملاحق

1-قائمة الجداول:

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
الفصل الأول		
الجدول(1-1)	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات خلال الفترة (2010/2002)	**19**
الفصل الثاني		
الجدول(2-1)	تطور السكان حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2010-2006)	**20**
الجدول(2-2)	تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (2006-2010)	**31**
الجدول(2-3)	مخطط السكان الناشطين لسنة 2010	**39**
الجدول(2-4)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال سنة 2011	**39**
الفصل الثالث		
الجدول(3-1)	النتائج المحصل عليها من المعايير الإحصائية Shwarz،Akaike ، Log likelihood، للسلسلة طلب علي العمل	**82**
الجدول(3-2)	نتائج اختبار ديكي- فولر للسلسلة(LDEM)	**82**
الجدول(3-3)	نتائج المحصل عليها من المعايير الإحصائية Shwarz ، Akaike، Log likelihood، للسلسلة عرض العمل	**83**
الجدول(3-4)	نتائج اختبار ديكي- فولر للسلسلة(LOFF	**83**
الجدول(3-5)	نتائج المحصل عليها من المعايير الإحصائية Shwarz ، Akaike، Log likelihood، للسلسلة الناتج الداخلي الخام	**83**
الجدول(3-6)	نتائج اختبار ديكي-فولر للسلسلة :LGDP	**84**
الجدول(3-7)	نتائج المحصل عليها من المعايير الإحصائية Shwarz ، Akaike، Log likelihood، للسلسلة البطالة	**84**
الجدول(3-8)	نتائج اختبار ديكي-فولر للسلسلة :LTCH	**85**
الجدول(3-9)	نتائج المحصل عليها من المعايير الإحصائية Shwarz ، Akaike،	**85**

	Log likelihood، للسلسلة البطالة	
الجدول(3-10)	نتائج اختبار ديكي-فولر للسلسلة :LINV	**85**
الجدول(3-11)	نتائج تطبيق برنامج اختبار قرانجر "للسببية بين المتغيرات	**86**
الجدول(3-12)	تحديد درجة التأخير المثلى للمسارVAR	**86**
الجدول(3-13)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة "جوهانسن".	**89**
الجدول(3-14)	نتائج تقدير النموذج "VECM"في الأجل القصير	**93**

2-قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
الشكل(1-1)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للوردات إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2014)	**19**
الفصل الثاني		
الشكل(2-1)	منحني الطلب الكلي علي العمل	**36**
الشكل(2-2)	منحني عرض الكلي للعمل	**37**
الشكل(2-3)	منحني توازن سوق العمل	**38**
الشكل(2-4)	منحني عرض العمل الكنزية	**39**
الشكل(2-5)	منحي مستوي التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الكنزي	**40**
الفصل الثالث		
الشكل(3-1)	منحني يوضح حالة وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة	**42**
الشكل(3-2)	منحني يوضح حالة وجود موسمية	**44**
الشكل(3-3)	منحني معياري لسلسلة زمنية في حالة وجود المركبة الدورية	**47**
الشكل(3-4)	منحني يوضح نتائج التقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من برنامج EVIEWS	**48**

الشكل(3-5)	ملخص حول خطوات اختبار وجود الفرض الصفري بوجود تكامل مشترك .	**83**

❖ المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

01	أنور عبد الحافظ عبد الحليم،مشاكل البطالة والإدمان،دار جامعة،الاسكندرية2008
02	أمير عبد اللطيف مشهود،مدخل إلى الاقتصاد السياسي،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2000،
03	أبو قاسم عمر الطبولي،مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي،منشورات الجامعة المفتوحة ، الجمهوية الليبية، الطبعة الثانية 1997
04	احمد زكريا صيام،مبادئ الاستثمار،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن 1997،
05	أنور عبد الحافظ عبد الحليم،مشاكل البطالة والإدمان،دار شباب الجامعة،الإسكندرية 2008
06	احمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1993
07	احمد فريد مصطفى ،تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،مصر،2000
08	بريبش السعيد،الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر 2007
09	حربي محمد موسي عريقات،مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي،دار الوائل للنشر والتوزيع ،الأردن،الطبعة الأول 2006
10	حسين عمر،المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد،الاستثمار والعولمة،دار الكتاب الحديث،طبعة الأولى،الجزائر،2000
11	زياد رمضان،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي،دار وائل للنشر ،عمان 2005
12	سميرمحمد،عبد العزيز،التمويل العام،المدخل الادخاري والضريبي والإسلامي المدخل الدولي،مكتبة الإشعاع،الإسكندرية،مصر ،الطبعة الثانية،1998
13	ضياء مجيد الموسوي،سوق العمل والنقابات العمالية،في اقتصاد السوق الحرة،المطبوعات الجامعية الجزائر 2007
14	عمر صخري،تحليل الاقتصاد الكلي،ديوان المطبوعات الجزائرية 1962
15	عمر حامد،إدارة الأعمال الدولية ،المكتبة الأكادمية، القاهرة،1999
16	عادل احمد حشيش،أساسيات الاقتصاد السياسي ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان 2003
17	عقيل جاسم عبد الله،مدخل في تقديم المشروعات ،(الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم الأداء)،دار الحمد للنشر الطبعة الأولى 1999
18	عبد السلام أبو قحف ،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ،ومؤسسة شباب الجامعة ،مصر 1989
19	عبد الرحمان يسري احمد،النظرية الاقتصادية الكلية ،الدار الجامعية للطبع والنشر،الإسكندرية 1997
20	علي إبراهيم الخضر،إدارة العمال الدولية،دار أرسلان ،دمشق، الطبعة الأولى،2007
21	عبد الحميد عبد المطلب،العولمة الاقتصادية،منظمتها،شركاتها،تداعياتها،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008
22	عبدالمجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، بن عكنون 2003

23	فريد النجار،الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر 2000
24	محمد بلقاسم حسن بلهول،الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي ،الجزائر ،1990
25	محمد عبيد عاطف،الإدارة المالية المعاصرة ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت 1999
26	مصطفي سلمان وآخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،2000
27	مدحت القريش،اقتصاديات العمل،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان 2007
28	محمود حسين الوادي،ومن معه الاقتصاد الكلي،تحليل نظري تطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع الطبعة الاولي 2
29	محمد فرحي،التحليل الاقتصادي الكلي،دار الأسامة للطبع والنشر والتوزيع الجزائر،الجزء الأولي،2004
30	محمد مطر،إدارة الاستثمارات،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،1999
31	محمد يونس،احمد محمد منذور،مبادئ الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002
32	نزيه عبد المقصود مبروك،الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ،دار الفكر الجامعي الإسكندرية،الطبعة الأولي 2007
33	كاظم جاسم العيساوي،درسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان الأردن،2002
34	كامل سلمان العاني،الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات،دار المريخ للنشر والتوزيع،القاهرة ،مصر 2007
35	دريد محمود السامرائي،الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت الطبعة الأولي
36	نعمة الله نجيب إبراهيم،نظرية اقتصاد العمل،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر 1997
37	نزار سعد الدين عيسي،مبادئ الاقتصاد الكلي،الدار العلمية الدولية،عمان 2001
38	هوشيار معروف،الاستثمارات والأوراق المالية،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان 2003

- الأطروحات والرسائل العلمية :

01	العوفي سهام ،اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة المدية2012
02	أميرة حسب الله محمد،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا ،كوريا الجنوبية،مصر)،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004
03	احمد هدروق،أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية للفترة 2008/1970 أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011

04	مفتاح صالح بن سمية دلال ،واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 143 ،صيف/حريف2008
05	دريس رشيد،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سونطراك ،الملتقي الأول يحول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ،المركز الجامعي بشار 29/28،جانفي 2008
06	مشتاق باكر،الاستثمار الأجنبي المباشر،وتجربة الشرق الأوسط المجلة الاقتصادية السعودية ،مركز النشر الاقتصادي الرياض 1990
07	رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة،مجلة عالم المعرفة.
08	غي فيفرمان،تيسير الاستثمار الأجنبي،مجلة التمويل والتنمية،المجلد 29،العدد1،مارس ،1992
09	لوعيل بلال، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995–2007)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008
10	عبد الحميد بوخرس ،اثر الاستثمار الأجنبي علي سوق العمل،الملتقي الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة،وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،2007

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

الكتب:

01	Economie finnanciere ،paris،Editiomspuf،Raymomd Bermard Internatianal 1971.p91،
02	Regis bourbounnais, économétrie, 6 eme édition, Dunod, Paris, 2005
03	TODA H.Philips C.B.*Vector autoregression and causality* in Ecometdica,VOL61,N61,.1993
04	Bourbonnais.R.* économétrie, 3 éme édition, Dunod, Paris, 2000
05	Sandrine Lardic,Valérie Mignon, économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financiéres, Economica, paris, 2002

خاتمة عامة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم المتغيرات الاقتصادية التي شكلت محور نقاش واهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية التي تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوظيفها في الوطن العربي، وقد لايختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة التي تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول النامية والمتقدمة.

وقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا، وقد شهد في الأعوام الأخيرة انتشارا واسعا ساهمت في تطوره موجة من التكنولوجيا التي توصلت لها مختلف الدول وكذلك العولمة، من هذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص،حيث تضاربت الحواجز الواحدة تلوى الأخرى أمام الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصاديتها للاستثمار بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي وذلك من اجل البحث عن التوازنات الاقتصادية الكلية،وتحقيق رفاهية المجتمع وكذلك البحث عن طبيعة العلاقات السببية الموجودة بينهما،من خلال تفاعلها مع مختلف مكونات البيئة الاقتصادية، إذا يشكل هذا النوع من الاستثمارات احد أهم مظاهر النظام الدولي الجديد والانفتاح الاقتصادي في وقتنا الحالي.

وبغرض إعطاء بعد كمي لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2014)، تم معالجة الموضوع من زاوية القياس الإقتصادي بإستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: وهي صحيحة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عملية يقوم من خلالها مستثمر من بلد ما بتسيير أصوله في بلد آخر وهويساهم بشكل ايجابي وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية تمويل إذا توفرت بيئة مناسبة تضمن تدفق الاستثمارات نحو دورة النشاط الاقتصادي،

الفرضية الثانية: كانت صحيحة، إذ وجدنا أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالإيجاب على اقتصاديات الدول المضيفة، إذ يعتبر مصدر تمويل بديل عن المديونية، كما يوفر فرص العمل للعمالة المحلية، والتقنيات الحديثة في الإنتاج، ويرفع من القدرات التصديرية للبلاد، ويوفر العملة الصعبة في بعض الأحيان.

الفرضية الثالثة: ثبتت صحتها، كون أن الجزائر اعتمدت على إصدار عدة قوانين وتشريعات لتحسين بيئتها الاستثمارية غير أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر بقي محدود نظرا لوجود عدة عراقيل منها ما هي تنظيمية ومنها ما يتعلق بالمحيط (الظروف السياسية والأمنية)، الظروف الأمنية في التسعينات (ارتفاع حجم المخاطر غير التجارية).

الفرضيةالرابعة :كانت صحيحة، إذ وجدنا أنه لا توجد علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و سوق العمل

النتائج الموصل اليها:

وتوصلت دراستنا القياسية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

- ❖ وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام في الجزائر، وبالتالي الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى نمو اقتصادي والعكس أي زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ أشارت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي اتجاه الطلب على العمل، و لا توجد علاقة سببية من هذا الأخير نحو الاستثمار الأجنبي.
- ❖ إن النتائج المبينة في النقاط السابقة تدل على أن الاستثمار الأجنبي يؤثر بطريقة غير مباشرة على الطلب على العمل من خلال الناتج الداخلي الخام، و كذلك تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر قد كان غير مباشرة أيضا من خلال الناتج الداخلي الخام.
- ❖ وجود علاقة معنوية في الأجل القصير تكتسي طابع الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر

- كما أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الطلب على العمل نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هناك علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الناتج الداخلي الخام، و هذا يقودنا إلى استنتاج أن الطلب على العمل يؤثر بطريقة غير مباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الناتج الداخلي الخام، و كذلك تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمل غير مباشر أيضا من خلال الناتج الداخلي الخام .

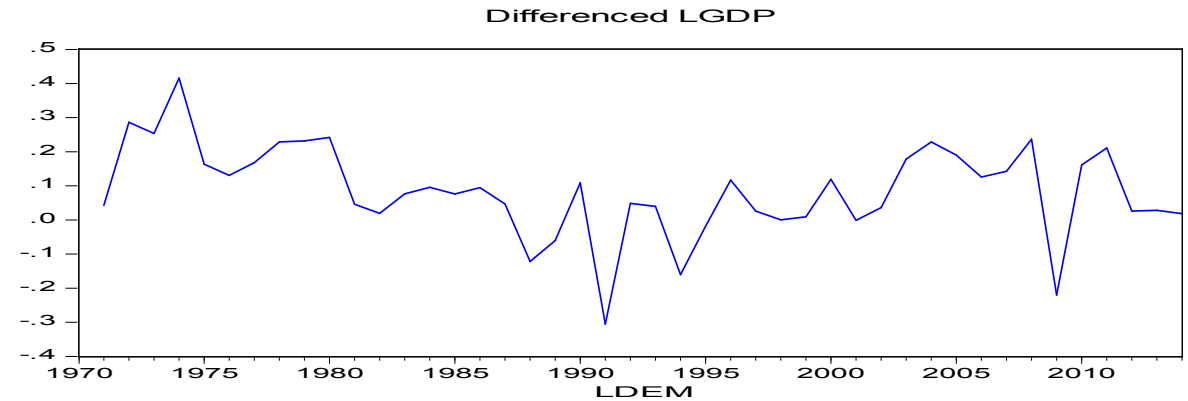
إن جميع النتائج المتوصل إليها أثبتت الدور الايجابي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تفسيراته السببية بالمتغيرات المقترحة، من أجل الغاية التي تسعى جميع اقتصاديات العالم إلى بلوغها ، ألا وهي تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.

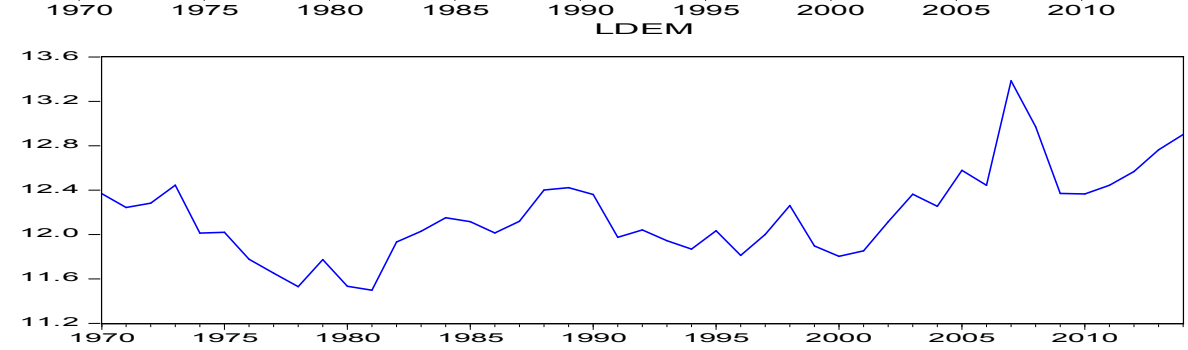
التوصيات و الإقتراحات

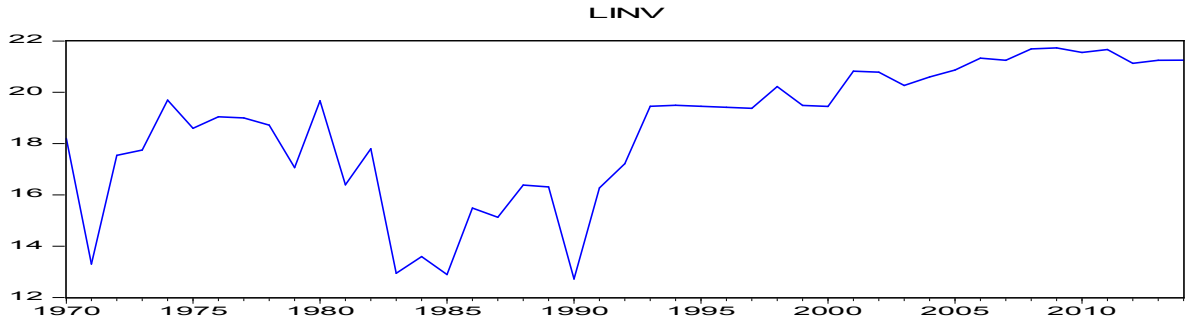
و بناءًا على ما تقدم يمكن إقتراح بعض التوصيات و التي تقوم على نتائج الدراسة:

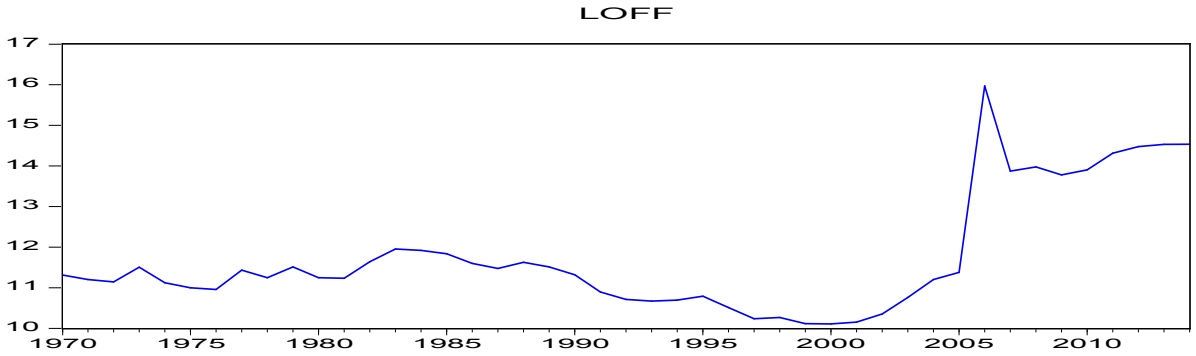
- تنمية العنصر البشري و توعيته و الإرتقاء بمستوى مهاراته، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، و تنمية مهارات الترويج لفرص الإستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج و تقديم الخدمات الإستثمارية و إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الإستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- العمل على تعزيز الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة و منع الإحتكار و حماية الملكية الفكرية و براءات الإختراع .
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- توفير الإستقرار السياسي و الأمني.
- الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.

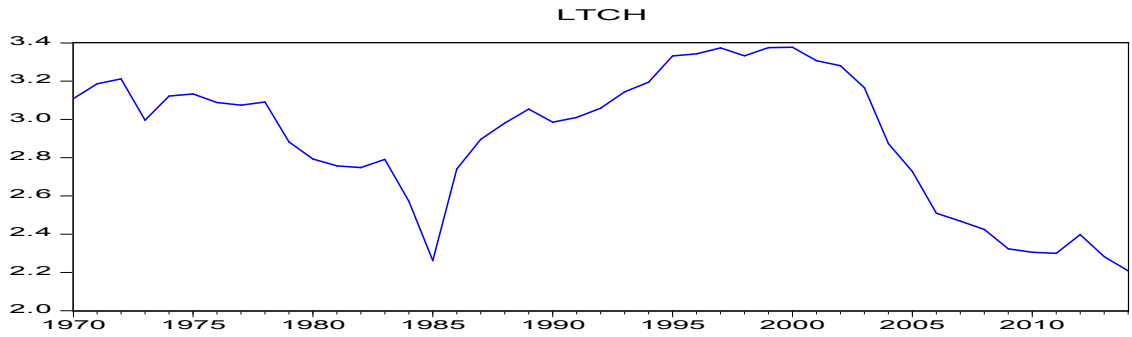
الملحق رقم (01): منحنى تطور السلاسل الزمنية











الملحق رقم (02): نتائج اختبار ديكي– فولر للسلاسل الزمنية

1– السلسلة (DEM) 1

- **النموذج الثالث**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEM(-1)	-0.342257	0.113894	-3.005040	0.0045
C	3.994353	1.349244	2.960439	0.0051
@TREND(1970)	0.007903	0.003320	2.380250	0.0220

R-squared	0.197201	Mean dependent var	0.012109
Adjusted R-squared	0.158040	S.D. dependent var	0.264378
S.E. of regression	0.242589	Akaike info criterion	0.070848
Sum squared resid	2.412821	Schwarz criterion	0.192497
Log likelihood	1.441349	Hannan-Quinn criter.	0.115961
F-statistic	5.035644	Durbin-Watson stat	1.988551
Prob(F-statistic)	0.011078		

- **النموذج الثاني:**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEM(-1)	-0.207368	0.104138	-1.991286	0.0530
C	2.532621	1.266357	1.999926	0.0520

R-squared	0.086266	Mean dependent var	0.012109
Adjusted R-squared	0.064510	S.D. dependent var	0.264378
S.E. of regression	0.255708	Akaike info criterion	0.154828
Sum squared resid	2.746237	Schwarz criterion	0.235928
Log likelihood	-1.406220	Hannan-Quinn criter.	0.184904
F-statistic	3.965222	Durbin-Watson stat	1.999745
Prob(F-statistic)	0.052980		

النموذج الاول:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEM(-1)	0.000803	0.003279	0.244952	0.8077

R-squared	-0.000750	Mean dependent var	0.012109
Adjusted R-squared	-0.000750	S.D. dependent var	0.264378
S.E. of regression	0.264477	Akaike info criterion	0.200339
Sum squared resid	3.007764	Schwarz criterion	0.240889
Log likelihood	-3.407457	Hannan-Quinn criter.	0.215377
Durbin-Watson stat	2.251055		

2- السلسلة (DEM) DL

النموذج الثالث

Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEM(-1))	-1.150547	0.156270	-7.362561	0.0000
C	-0.054822	0.086459	-0.634074	0.5296
@TREND(1970)	0.003108	0.003320	0.935982	0.3549

R-squared	0.575405	Mean dependent var	0.006084
Adjusted R-squared	0.554175	S.D. dependent var	0.401296
S.E. of regression	0.267946	Akaike info criterion	0.271150
Sum squared resid	2.871798	Schwarz criterion	0.394025
Log likelihood	-2.829731	Hannan-Quinn criter.	0.316463
F-statistic	27.10371	Durbin-Watson stat	2.036486
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الثاني:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEM(-1))	-1.131745	0.154739	-7.313895	0.0000
C	0.016482	0.040824	0.403740	0.6885

R-squared	0.566106	Mean dependent var	0.006084
Adjusted R-squared	0.555523	S.D. dependent var	0.401296
S.E. of regression	0.267541	Akaike info criterion	0.246304
Sum squared resid	2.934695	Schwarz criterion	0.328220
Log likelihood	-3.295531	Hannan-Quinn criter.	0.276512
F-statistic	53.49306	Durbin-Watson stat	2.025178
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الثالث:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEM(-1))	-1.129570	0.153097	-7.378153	0.0000

R-squared	0.564381	Mean dependent var	0.006084
Adjusted R-squared	0.564381	S.D. dependent var	0.401296
S.E. of regression	0.264861	Akaike info criterion	0.203760
Sum squared resid	2.946363	Schwarz criterion	0.244718
Log likelihood	-3.380840	Hannan-Quinn criter.	0.218864
Durbin-Watson stat	2.020970		

3-السلسلة(OFF) l

- **النموذج الثالث**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOFF(-1)	-0.191847	0.095935	-1.999751	0.0522
C	1.922999	1.037524	1.853450	0.0710
@TREND(1970)	0.017294	0.010418	1.659898	0.1046

R-squared	0.102259	Mean dependent var	0.073193
Adjusted R-squared	0.058467	S.D. dependent var	0.799244
S.E. of regression	0.775528	Akaike info criterion	2.395200
Sum squared resid	24.65918	Schwarz criterion	2.516850
Log likelihood	-49.69441	Hannan-Quinn criter.	2.440314
F-statistic	2.335094	Durbin-Watson stat	2.417940
Prob(F-statistic)	0.109546		

- **النموذج الثاني :**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOFF(-1)	-0.117320	0.086534	-1.355768	0.1824
C	1.442352	1.016903	1.418377	0.1635

R-squared	0.041929	Mean dependent var	0.073193
Adjusted R-squared	0.019118	S.D. dependent var	0.799244
S.E. of regression	0.791567	Akaike info criterion	2.414786
Sum squared resid	26.31632	Schwarz criterion	2.495885
Log likelihood	-51.12529	Hannan-Quinn criter.	2.444861
F-statistic	1.838107	Durbin-Watson stat	2.447350
Prob(F-statistic)	0.182418		

النموذج الأول:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOFF(-1)	0.004570	0.010273	0.444809	0.6587

R-squared	-0.003962	Mean dependent var	0.073193
Adjusted R-squared	-0.003962	S.D. dependent var	0.799244
S.E. of regression	0.800826	Akaike info criterion	2.416119
Sum squared resid	27.57686	Schwarz criterion	2.456669
Log likelihood	-52.15462	Hannan-Quinn criter.	2.431157
Durbin-Watson stat	2.642335		

4-السلسلة(OFF) DL

النموذج الثالث:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOFF(-1))	-1.341842	0.148775	-9.019287	0.0000
C	-0.134112	0.248895	-0.538832	0.5930
@TREND(1970)	0.010313	0.009581	1.076404	0.2882

R-squared	0.670390	Mean dependent var	0.002613
Adjusted R-squared	0.653910	S.D. dependent var	1.314162
S.E. of regression	0.773114	Akaike info criterion	2.390434
Sum squared resid	23.90822	Schwarz criterion	2.513308
Log likelihood	-48.39433	Hannan-Quinn criter.	2.435746
F-statistic	40.67781	Durbin-Watson stat	2.029327
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الثاني:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOFF(-1))	-1.321147	0.147812	-8.938001	0.0000
C	0.101535	0.118644	0.855795	0.3971

R-squared	0.660843	Mean dependent var	0.002613
Adjusted R-squared	0.652571	S.D. dependent var	1.314162
S.E. of regression	0.774608	Akaike info criterion	2.372477
Sum squared resid	24.60075	Schwarz criterion	2.454393
Log likelihood	-49.00825	Hannan-Quinn criter.	2.402685
F-statistic	79.88785	Durbin-Watson stat	2.011621
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الاول:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOFF(-1))	-1.309347	0.146698	-8.925444	0.0000

R-squared	0.654784	Mean dependent var	0.002613
Adjusted R-squared	0.654784	S.D. dependent var	1.314162
S.E. of regression	0.772137	Akaike info criterion	2.343671
Sum squared resid	25.04019	Schwarz criterion	2.384629
Log likelihood	-49.38892	Hannan-Quinn criter.	2.358775
Durbin-Watson stat	1.999559		

5- السلسلة(L(GDP

- **النموذج الثالث**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.122919	0.076612	-1.604440	0.1163
C	2.381249	1.604914	1.483724	0.1455
@TREND(1970)	0.056786	0.031906	1.779764	0.0825

R-squared	0.074696	Mean dependent var	0.347669
Adjusted R-squared	0.029559	S.D. dependent var	1.756831
S.E. of regression	1.730672	Akaike info criterion	4.000642
Sum squared resid	122.8042	Schwarz criterion	4.122292
Log likelihood	-85.01413	Hannan-Quinn criter.	4.045756
F-statistic	1.654871	Durbin-Watson stat	1.921837
Prob(F-statistic)	0.203627		

- **النموذج الثاني**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.018603	0.050592	-0.367701	0.7149
C	0.848801	1.388894	0.611134	0.5444

R-squared	0.003209	Mean dependent var	0.347669
Adjusted R-squared	-0.020524	S.D. dependent var	1.756831
S.E. of regression	1.774769	Akaike info criterion	4.029606
Sum squared resid	132.2918	Schwarz criterion	4.110706
Log likelihood	-86.65134	Hannan-Quinn criter.	4.059682
F-statistic	0.135204	Durbin-Watson stat	1.979522
Prob(F-statistic)	0.714943		

- **النموذج الأول**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.011737	0.009675	1.213121	0.2317

R-squared	-0.005655	Mean dependent var	0.347669
Adjusted R-squared	-0.005655	S.D. dependent var	1.756831
S.E. of regression	1.761792	Akaike info criterion	3.993005
Sum squared resid	133.4682	Schwarz criterion	4.033555
Log likelihood	-86.84611	Hannan-Quinn criter.	4.008043
Durbin-Watson stat	2.022505		

6- السلسلة(DL(GDP

النموذج الثالث:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.759493	0.152258	-4.988193	0.0000
C	0.120306	0.047560	2.529554	0.0155
@TREND(1970)	-0.002363	0.001652	-1.430906	0.1602

R-squared	0.383997	Mean dependent var	-0.000575
Adjusted R-squared	0.353197	S.D. dependent var	0.162151
S.E. of regression	0.130408	Akaike info criterion	-1.169077
Sum squared resid	0.680254	Schwarz criterion	-1.046203
Log likelihood	28.13516	Hannan-Quinn criter.	-1.123765
F-statistic	12.46738	Durbin-Watson stat	1.970774
Prob(F-statistic)	0.000062		

النموذج الثاني:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.706723	0.149600	-4.724097	0.0000
C	0.061325	0.024027	2.552343	0.0145

R-squared	0.352466	Mean dependent var	-0.000575
Adjusted R-squared	0.336672	S.D. dependent var	0.162151
S.E. of regression	0.132064	Akaike info criterion	-1.165668
Sum squared resid	0.715074	Schwarz criterion	-1.083752
Log likelihood	27.06187	Hannan-Quinn criter.	-1.135460
F-statistic	22.31709	Durbin-Watson stat	1.991143
Prob(F-statistic)	0.000027		

النموذج الأول :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.498494	0.133374	-3.737556	0.0006

R-squared	0.249579	Mean dependent var	-0.000575
Adjusted R-squared	0.249579	S.D. dependent var	0.162151
S.E. of regression	0.140466	Akaike info criterion	-1.064718
Sum squared resid	0.828692	Schwarz criterion	-1.023760
Log likelihood	23.89144	Hannan-Quinn criter.	-1.049614
Durbin-Watson stat	2.181844		

7- السلسلة L(TCH)

النموذج السادس:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.080883	0.066717	-1.212337	0.2327
D(LTCH(-1))	0.176471	0.160990	1.096161	0.2797
C	0.260103	0.214090	1.214923	0.2317
@TREND(1970)	-0.001905	0.001793	-1.062239	0.2947

R-squared	0.066196	Mean dependent var	-0.022746
Adjusted R-squared	-0.005636	S.D. dependent var	0.135015
S.E. of regression	0.135395	Akaike info criterion	-1.072840
Sum squared resid	0.714935	Schwarz criterion	-0.909007
Log likelihood	27.06606	Hannan-Quinn criter.	-1.012424
F-statistic	0.921544	Durbin-Watson stat	1.996707
Prob(F-statistic)	0.439425		

النموذج الخامس:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.056071	0.062594	-0.895787	0.3757
D(LTCH(-1))	0.182132	0.161160	1.130131	0.2652
C	0.144116	0.184447	0.781341	0.4392

R-squared	0.039179	Mean dependent var	-0.022746
Adjusted R-squared	-0.008862	S.D. dependent var	0.135015
S.E. of regression	0.135612	Akaike info criterion	-1.090830
Sum squared resid	0.735620	Schwarz criterion	-0.967956
Log likelihood	26.45285	Hannan-Quinn criter.	-1.045518
F-statistic	0.815524	Durbin-Watson stat	2.000950
Prob(F-statistic)	0.449628		

النموذج الر ابع :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.007478	0.007056	-1.059820	0.2954
D(LTCH(-1))	0.144075	0.152892	0.942330	0.3515

R-squared	0.024514	Mean dependent var	-0.022746
Adjusted R-squared	0.000722	S.D. dependent var	0.135015
S.E. of regression	0.134966	Akaike info criterion	-1.122195
Sum squared resid	0.746847	Schwarz criterion	-1.040278
Log likelihood	26.12719	Hannan-Quinn criter.	-1.091987
Durbin-Watson stat	1.993157		

8- السلسلة DL(TCH)

النموذج السادس:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.927344	0.214285	-4.327619	0.0001
D(LTCH(-1),2)	0.059573	0.161940	0.367873	0.7150
C	0.005372	0.046998	0.114313	0.9096
@TREND(1970)	-0.001167	0.001795	-0.650226	0.5195

R-squared	0.439544	Mean dependent var	-0.002376
Adjusted R-squared	0.395298	S.D. dependent var	0.179342
S.E. of regression	0.139461	Akaike info criterion	-1.011666
Sum squared resid	0.739080	Schwarz criterion	-0.846173
Log likelihood	25.24498	Hannan-Quinn criter.	-0.951006
F-statistic	9.933991	Durbin-Watson stat	1.914584
Prob(F-statistic)	0.000057		

النموذج الخامس :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.906585	0.210320	-4.310513	0.0001
D(LTCH(-1),2)	0.049190	0.159953	0.307527	0.7601
C	-0.021663	0.021746	-0.996187	0.3253

R-squared	0.433309	Mean dependent var	-0.002376
Adjusted R-squared	0.404248	S.D. dependent var	0.179342
S.E. of regression	0.138425	Akaike info criterion	-1.048220
Sum squared resid	0.747303	Schwarz criterion	-0.924101
Log likelihood	25.01262	Hannan-Quinn criter.	-1.002726
F-statistic	14.91026	Durbin-Watson stat	1.915960
Prob(F-statistic)	0.000015		

النموذج الرابع:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.867622	0.206631	-4.198894	0.0001
D(LTCH(-1),2)	0.032764	0.159086	0.205952	0.8379

R-squared	0.418889	Mean dependent var	-0.002376
Adjusted R-squared	0.404361	S.D. dependent var	0.179342
S.E. of regression	0.138412	Akaike info criterion	-1.070712
Sum squared resid	0.766319	Schwarz criterion	-0.987966
Log likelihood	24.48495	Hannan-Quinn criter.	-1.040382
Durbin-Watson stat	1.917220		

9-السلسلة L(INV)

النموذج السادس:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.207917	0.118168	-1.759510	0.0863
D(LINV(-1))	-0.342671	0.133884	-2.559474	0.0145
C	3.532670	1.879177	1.879903	0.0676
@TREND(1970)	0.022596	0.023436	0.964180	0.3409

النموذج الخامس:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.207917	0.118168	-1.759510	0.0863
D(LINV(-1))	-0.342671	0.133884	-2.559474	0.0145
C	3.532670	1.879177	1.879903	0.0676
@TREND(1970)	0.022596	0.023436	0.964180	0.3409

النموذج الر ابع :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.132316	0.088328	-1.498015	0.1420
D(LINV(-1))	-0.373621	0.129864	-2.877019	0.0064
C	2.657156	1.643779	1.616493	0.1138

10-السلسلة DL(INV)

النموذج السادس:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-1.100613	0.255230	-4.312240	0.0001
D(LINV(-1),2)	-0.167760	0.140364	-1.195184	0.2394
C	0.095560	0.486160	0.196561	0.8452
@TREND(1970)	0.001359	0.018319	0.074165	0.9413

R-squared	0.729659	Mean dependent var	-0.100678
Adjusted R-squared	0.708316	S.D. dependent var	2.657975
S.E. of regression	1.435513	Akaike info criterion	3.651314
Sum squared resid	78.30646	Schwarz criterion	3.816806
Log likelihood	-72.67759	Hannan-Quinn criter.	3.711973
F-statistic	34.18772	Durbin-Watson stat	1.981751
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الخامس:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-1.100728	0.251950	-4.368830	0.0001
D(LINV(-1),2)	-0.168092	0.138492	-1.213733	0.2321
C	0.127550	0.221406	0.576090	0.5679

R-squared	0.729620	Mean dependent var	-0.100678
Adjusted R-squared	0.715754	S.D. dependent var	2.657975
S.E. of regression	1.417092	Akaike info criterion	3.603839
Sum squared resid	78.31780	Schwarz criterion	3.727959
Log likelihood	-72.68063	Hannan-Quinn criter.	3.649334
F-statistic	52.62065	Durbin-Watson stat	1.979978
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الرابع:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-1.078681	0.246938	-4.368220	0.0001
D(LINV(-1),2)	-0.176697	0.136529	-1.294201	0.2030

R-squared	0.727319	Mean dependent var	-0.100678
Adjusted R-squared	0.720502	S.D. dependent var	2.657975
S.E. of regression	1.405207	Akaike info criterion	3.564694
Sum squared resid	78.98426	Schwarz criterion	3.647440
Log likelihood	-72.85858	Hannan-Quinn criter.	3.595024
Durbin-Watson stat	1.988657		

الملحق رقم (03): اختبار السببية بين المتغيرات لقرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOFF does not Granger Cause LDEM	44	11.6092	0.0015
LDEM does not Granger Cause LOFF		2.94430	0.0937
LGDP does not Granger Cause LDEM	44	4.06584	0.0503
LDEM does not Granger Cause LGDP		0.89365	0.3500
LINV does not Granger Cause LDEM	44	1.16956	0.2858
LDEM does not Granger Cause LINV		0.95840	0.3333
LTCH does not Granger Cause LDEM	44	2.37474	0.1310
LDEM does not Granger Cause LTCH		1.10628	0.2991
LGDP does not Granger Cause LOFF	44	2.71394	0.1071
LOFF does not Granger Cause LGDP		3.78600	0.0586
LINV does not Granger Cause LOFF	44	2.31002	0.1362
LOFF does not Granger Cause LINV		0.13317	0.7170
LTCH does not Granger Cause LOFF	44	7.14205	0.0108
LOFF does not Granger Cause LTCH		2.25345	0.1410
LINV does not Granger Cause LGDP	44	4.58360	0.0383
LGDP does not Granger Cause LINV		1.18662	0.2824
LTCH does not Granger Cause LGDP	44	2.84044	0.0995
LGDP does not Granger Cause LTCH		1.30426	0.2601
LTCH does not Granger Cause LINV	44	0.03002	0.8633
LINV does not Granger Cause LTCH		2.32671	0.1348

الملحق رقم (04): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

1- اختبار الأثر(la trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.618679	91.41399	68.52	76.07
At most 1 *	0.468172	49.95712	47.21	54.46
At most 2	0.335841	22.80538	29.68	35.65
At most 3	0.100885	5.208307	15.41	20.04
At most 4	0.014670	0.635502	3.76	6.65

2- اختبار الإمكانية العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.618679	41.45687	33.46	38.77
At most 1 *	0.468172	27.15174	27.07	32.24
At most 2	0.335841	17.59707	20.97	25.52
At most 3	0.100885	4.572805	14.07	18.63
At most 4	0.014670	0.635502	3.76	6.65

الملحق رقم (05): تقدير النموذج VECM

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2
LDEM(-1)	1.000000	0.000000
LOFF(-1)	0.000000	1.000000
LINV(-1)	0.487385 (0.16637) [2.92956]	0.111935 (0.11130) [1.00572]
LGDP(-1)	-3.703095 (0.64941) [-5.70222]	-1.910552 (0.43445) [-4.39760]
LTCH(-1)	-3.720291 (1.37898) [-2.69785]	1.527193 (0.92253) [1.65544]
C	80.91165	28.87240

Error Correction:	D(LDEM)	D(LOFF)	D(LINV)	D(LGDP)	D(LTCH)
CointEq1	-0.016905	0.656637	-0.125636	0.061324	0.045718
	(0.05617)	(0.15537)	(0.37073)	(0.02507)	(0.03339)
	[-0.30099]	[4.22631]	[-0.33889]	[2.44615]	[1.36915]
CointEq2	0.007912	-1.128787	0.329931	-0.029718	-0.066320
	(0.08817)	(0.24389)	(0.58194)	(0.03935)	(0.05242)
	[0.08974]	[-4.62835]	[0.56695]	[-0.75519]	[-1.26527]
D(LDEM(-1))	-0.018237	0.575281	-0.533734	0.114445	-0.049631
	(0.13927)	(0.38526)	(0.91929)	(0.06216)	(0.08280)
	[-0.13094]	[1.49321]	[-0.58059]	[1.84101]	[-0.59940]
D(LOFF(-1))	0.195755	0.243788	-0.387077	0.026336	0.026297
	(0.06523)	(0.18045)	(0.43058)	(0.02912)	(0.03878)
	[3.00080]	[1.35098]	[-0.89896]	[0.90450]	[0.67807]
D(LINV(-1))	0.007737	-0.099965	-0.413278	-0.008893	-0.005255
	(0.02246)	(0.06212)	(0.14824)	(0.01002)	(0.01335)
	[0.34452]	[-1.60912]	[-2.78796]	[-0.88712]	[-0.39359]
D(LGDP(-1))	-0.193924	0.090952	-0.426506	-0.088952	-0.313040
	(0.30386)	(0.84055)	(2.00566)	(0.13563)	(0.18065)
	[-0.63820]	[0.10821]	[-0.21265]	[-0.65586]	[-1.73286]
D(LTCH(-1))	0.329866	1.888692	-2.185291	-0.077778	0.215275
	(0.34673)	(0.95914)	(2.28863)	(0.15476)	(0.20614)
	[0.95135]	[1.96915]	[-0.95485]	[-0.50256]	[1.04433]
C	0.023560	0.089381	0.243430	0.090914	0.007670
	(0.04405)	(0.12185)	(0.29076)	(0.01966)	(0.02619)
	[0.53485]	[0.73351]	[0.83722]	[4.62392]	[0.29289]

R-squared	0.479685	0.375412	0.524835	0.278792	0.138855
Adj. R-squared	0.375622	0.250495	0.429803	0.134550	-0.033374
Sum sq. resids	14.27386	1.865382	0.371628	81.26961	0.659306
S.E. equation	0.638612	0.230861	0.103043	1.523807	0.137249
F-statistic	4.609563	3.005282	5.522671	1.932808	0.806224
Log likelihood	-37.30480	6.446933	41.13349	-74.70066	28.80765
Akaike AIC	2.107200	0.072236	-1.541093	3.846542	-0.967798
Schwarz SC	2.434865	0.399901	-1.213427	4.174207	-0.640133
Mean dependent	0.077489	0.015272	0.087012	0.184900	-0.022746
S.D. dependent	0.808189	0.266663	0.136461	1.637982	0.135015

الفصل الأول

عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني :

الإطار النظري للبطالة

وسوق العمل

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل



الخاتمة العامة

الملاحق

المقدمة العامة

قائمة المراجع

الفهرس

قائمة
الجداول والأشكال البيانية